



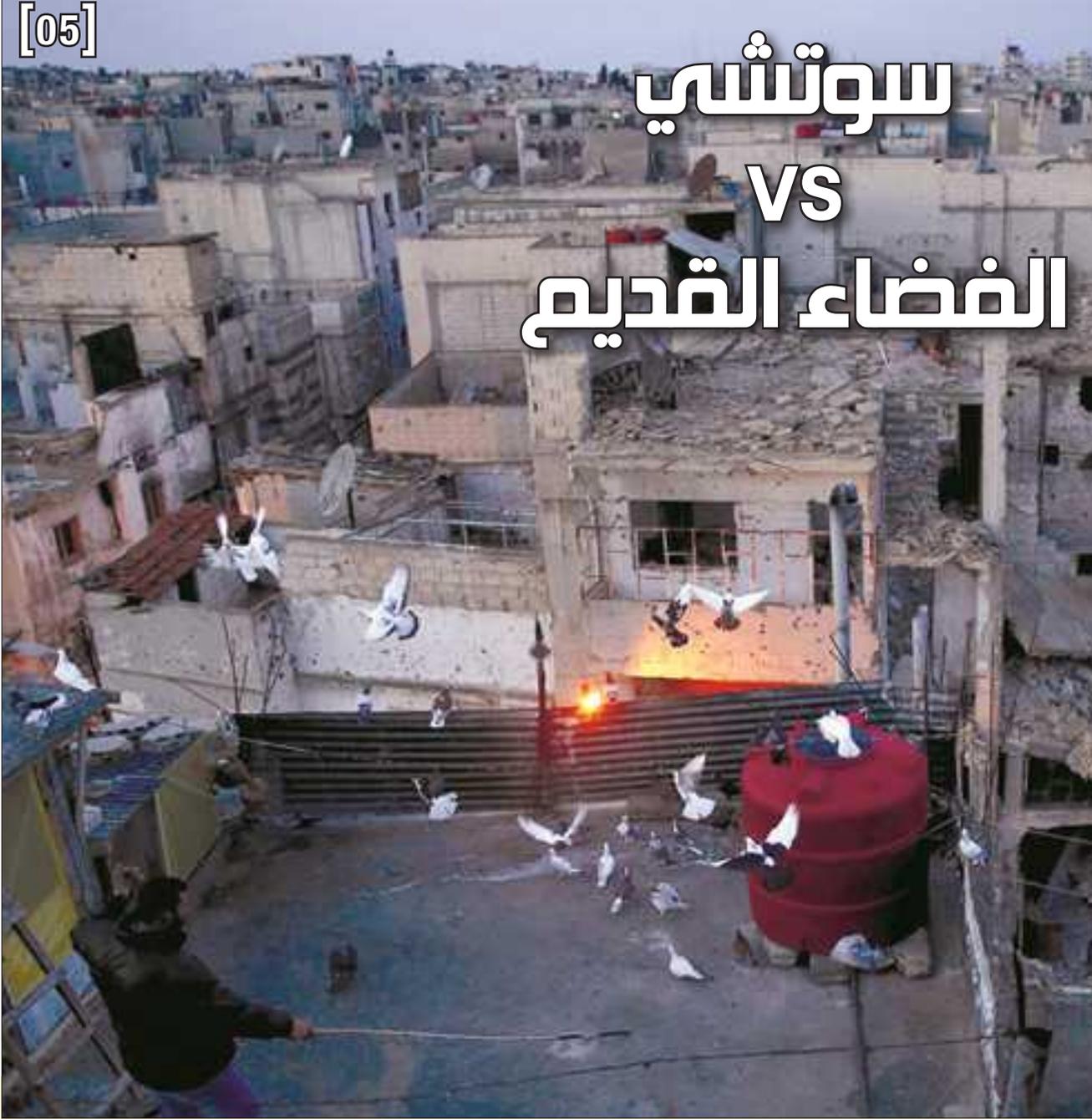
كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن (50) ل.س ● دمشق ص.ب (35033) ● تليفاكس (00963 11 3120598) ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

[05]

سوتشي VS الفضاء القديم



لتسريع تنفيذ 2254

منذ أن تم تدويل الأزمة السورية، وخرج التحكم بها من أيادي السوريين، باتت المهمة الأساس استعادة السوريين لقرارهم وسيادتهم، ومن «حسن حظ» الشعب السوري، إن هذا التدويل جرى في ظل ميزان القوى الدولي الجديد، الذي يتوافق مع هذا الحق، فكانت سلسلة المبادرات من جنيف وجولائه المتتابة، إلى توافقات فيينا، وقرار مجلس الأمن 2254 واتفاقات استانا لخفض التوتر، إلى تشكيل وفد واحد للمعارضة السورية، إلى مؤتمر الحوار الوطني المزمع عقده في سوتشي، كلها نتاج دور القوى الدولية الصاعدة، وبالدرجة الأساسية الدور الروسي، الذي اتسم بالوضوح، والواقعية، والمرونة والثبات، فلا إقصاء لأحد، ولا هيمنة لأحد بنفس الوقت، وبهذا فرض نفسه بدور محوري جامع، ولهذا أيضاً كان محل تشويه وتشكيك كل المتشدين، في مختلف الأطراف.

إن التراكم الذي حدث خلال هذه العملية الصعبة، عملية الحل السياسي، كمدخل لاستعادة السوريين لسيادتهم، يعتبر تقدماً كبيراً، ويشكل بمجموعه نقطة استناد يمكن البناء عليها، ومن غير المسموح التفريط بها، بل ينبغي العمل على سد الثغرات المتبقية، واستكمال العملية السياسية على أساسها، رغم كل التصعيد الميداني على الأرض مؤخراً.

إن هذا التصعيد، وبغض النظر عن مظهراته، والقوى التي تساهم به، يعود بأساسه إلى محاولات قوى الحرب في الإدارة الأمريكية، لاستعادة دورها المتآكل على المستوى الدولي، وفي الميدان السوري بالدرجة الأساس، وذلك عبر غرض النظر عن جبهة النصرة الموصوفة بالإرهاب دولياً، وتوريث بعض السوريين، وإيهامهم من جديد بالدعم، مستغلة مرة أخرى تأخر المسار السياسي، بسبب استمرار أوامم المتشدين حسمًا وإسقاطاً؛ ومن هنا فإن الاستفادة القصوى من مؤتمر الحوار في سوتشي الذي من المفروض أن يعقد خلال الأيام القليلة القادمة، كمسار داعم لمفاوضات جنيف وتنفيذ القرار 2254 يكتسب أهمية كبرى؛ فعدا عن أن هذا الملئقى خطوة داعمة للحل، فإنه في هذه اللحظة يكتسب أهمية استثنائية، ويمكن أن يكون رداً واقعياً وملموساً على محاولات إجهاض تجربة مناطق خفض التصعيد، والدور الذي لعبته هذه التجربة في تهدئة الأوضاع على مساحات واسعة من الأراضي السورية، ويمنع تحويل الميدان السوري إلى ساحة لتصفية الحسابات بين القوى الإقليمية والدولية، أو تثبيت نفوذها اللاحق في البلاد. واستناداً إلى ذلك فإن المطلوب التحلي بأعلى درجات الجدية، تجاه مؤتمر الحوار الوطني، من حيث المشاركة به، ودعمه، وبما يوفر الإمكانية لانخراط فئات أوسع من السوريين في العملية السياسية، على أساس حل توافقي تقدم من خلاله كل الأطراف التنازلات المطلوبة، التي باتت ضرورة وطنية لا تحتمل التسوية والمماطلة، في ظل المخاطر المستجدة المحيطة بالبلاد، واستكمال السيادة الوطنية المنتهكة طوياً وعرضاً، واستكمال الحرب على الإرهاب، وإيقاف الكارثة الإنسانية، وصولاً إلى التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والشامل.

شؤون استراتيجية

الشركات متعددة الجنسيات...
سطوة الاحتكار العالمي

20

شؤون عربية ودولية

«احتجاجات الخبز»...
الشعوب تدافع عن كرامتها

18

شؤون اقتصادية

«ثمار» سياسية
للعقوبات الاقتصادية

12

شؤون عمالية

تغطية قاسيون
للمؤتمرات النقابية

03

مؤتمرات عمال دمشق وصوت العمال الغائب؟



بصراحة

■ محمد عادل اللحام



المؤتمرات النقابية في أسبوعها الأول

استحقاق عقد المؤتمرات النقابية بدأ منذ 2018/1/14 في أغلب المحافظات مع العلم أن التحضير يتم قبل هذا الموعد، بإعداد التقارير التي ستقدم في المؤتمرات، والملاحظ في التقارير غلبة القضايا التي طرحت في مؤتمرات سابقة، مما يعني أن تلك القضايا لم يجر الاستجابة لها من أصحاب القرار في هذا الشأن، سواء مدراء عامين، أو وزارات، وفي معظم ما هو مطروح في التقارير له طابع الحل المحلي، بالشركات والمؤسسات، ما عدا القضايا التي تحتاج إلى نصوص تشريعية، أو قرار من أصحاب القرار، مثل: زيادة الأجور أو تعديل مواد في القوانين المعمول بها.

من حضور المؤتمرات، وما يطرح فيها، فإن أغلب المداخلات كانت تركز على القضايا المطالبة المدورة من أعوام سابقة، ما عدا بعض المداخلات التي كانت بطروحاتها تعكس واقع الأزمة التي تعيش فيها الطبقة العاملة، سواء في أجورها ومستوى معيشتها، أو في ممارسة حقها المشروع في الدفاع عن مجمل حقوقها، والذي ما زال ينكر عليها، وتعتبر ممارسته من المحرمات، بالرغم من تشريعه دستورياً، حيث مجرد طرحه من قبل أحد ما من العمال، تقوم الدنيا ولا تقعد.

إن إنكفاء أغلب المداخلات التي طرحت في المؤتمرات التي عقدت، إلى الآن، نحو تكرار ما هو مطروح سابقاً، بالرغم من أهمية تحقيقه، وابتعادها عن القضايا الأساسية، التي تمس مصالحها الأساسية، مثل: الأجور، والسياسات الليبرالية الاقتصادية، وما هو ناتج عنها من توجهات حكومية، نحو أن يكون القطاع الخاص الريعي، وليس المنتج، هو السيد المقرر بالاقتصاد الوطني يعني هذا: أن هناك مشكلة حقيقية في رؤية الحركة النقابية لمجمل ما يجري اتخاذه من قرارات، تجاه القطاع الخاص الريعي، من حيث دعمه وتمييزه، وقطاع الدولة من حيث عدم جدوى الاستثمار فيه، من وجهة نظر السياسات الحكومية، من أجل إعادة تدوير عجلته الإنتاجية، وهو الضامن الفعلي في المرحلة الحالية واللاحقة، للتنمية، وتحقيق نسب النمو المطلوبة، التي ستؤمن تحقيق المطالب الأساسية لفقر الشعب السوري، وتتصدى لعملية إعادة الإعمار وطنياً. إن التعبئة في مواجهة تلك السياسات الاقتصادية، يعني: قطع الطريق على إعادة إنتاج الأزمة بعناصرها المختلفة، التي منها: الفقر والتهيش والبطالة.

■ سمر علوان

هجوم النسيج

عمال النسيج في دمشق، طرحوا مطالب عديدة، منها: ما يتصل بعمال المهنة بصورة مباشرة ومنها ما يتعلق بالوضع المعيشي للطبقة العاملة ككل، إذ تميز من بين المؤتمرات الأخرى بوفرة المطالب العمالية وجراتها، وفي مقدمتها زيادة الأجور مبدئياً 100% وتخفيض سعر المازوت، ورفض دمج الشركات باعتباره خطراً على القطاع العام، إضافة إلى رفض التشاركية جملة وتفصيلاً، وضرورة تبني اتحاد العمال لحق الاضراب المنصوص عنه في الدستور السوري، كما ارتفعت مطالب بضرورة مراجعة واقع الحركة النقابية، انطلاقاً من القواعد باتجاه الأعلى، وتعديل قانون التنظيم النقابي بما يخدم العمال، إضافة إلى إيجاد الآلية الفعالة والمجدية للوصول إلى عمال القطاع الخاص، وضمهم إلى التنظيم النقابي، سواء في القطاع المنظم، أو غير المنظم، وأن يتم تمثيلهم ضمن مكتب النقابة، وفق حجمهم الحقيقي، مع إعطاء اللجان النقابية صلاحيات أعلى ولا سيما في القطاع الخاص.

لا تلقوا مطالبنا على كاهل الأزمة!

طالب عمال الشركة السورية لللبسة الجاهزة، بحقهم في نسبة من الأرباح التي تحققها شركاتهم، وبالحد من الإجراءات الروتينية الطويلة التي ترافق أية مسابقة لتعيين العمال، مع العلم أن الشركة بأمس الحاجة لملء الفراغ الحاصل فيها، والذي يكبدها خسائر كبيرة. في حين طالب عمال الخماسية بالضغط على الحكومة لاتخاذ إجراءات فورية لتخفيف

معاناة العمال في تأمين لقمة العيش، وأصر عمال شركة الدبس على ألا يتم تدوير مطالبهم، أو إلقائها على الأمانة كما يجري عادة، مع التأكيد على النقص الحاد والمستمر في الأيدي العاملة، وعزوف العمال عن التقدم إلى المسابقات التي تجريها، نظراً لتدني مستوى الأجور بشكل كبير، مقارنة بالقطاع الخاص، مما تسبب في فجوة تزيد على 300 عامل، بين الواقع الفعلي والمخطط. كما طالب عمال شركة الشرق لللبسة الداخلية، بإيجاد حل لارتفاع أسعار الغزول بالنسبة للقطاع الحكومي، مقارنة بالقطاع الخاص، وعدم قدرة الحكومي على المنافسة.

أوجاع الصحة!

بدورهم طالب ممثلو العمال في قطاع الصحة، بقضايا عديدة، غاب عنها الوضع المعيشي، وارتبطت بمعظمها بشؤون متواضعة كرفع قيمة الوجبة الغذائية ومنح الهدام واللباس العمالي، ورفع قيمة التعويض العائلي.

الكهرباء ترفض التشاركية!

تشابهت المطالب التي قدمها المداخلون في مؤتمر الكهرباء، مع مطالب قطاع الصحة، لكنها كانت أكثر صراحة في رفض السياسات الليبرالية التي تنتهجها الحكومة، إذ تعالت الأصوات المطالبة بأن تكون إعادة الإعمار عبر دعم القطاع العام، وليس عبر نهج التشاركية، الذي ما هو إلا مقدمة لسحب البساط من تحت القطاع الحكومي، وتسليم مقاليد الاقتصاد الوطني إلى القطاع الخاص، وأصر ممثلو العمال على تعديل قانون العاملين الأساسي، وقانون التأمينات الاجتماعية، إلى جانب تثبيت العمال المؤقتين،

وتعديل نظام الحوافز، وإلغاء المادة 137 من القانون الأساسي للعاملين في الدولة، وكذلك المواد 64 و65 من القانون 17 وهي المواد المتعلقة بالتسريح التعسفي.

لا للتسويق!

برزت المداخلات المتعلقة بأهمية التوقف عن تسويق المطالب العمالية تحت مسمى «قيد الدراسة»، وبحق العمال في الذهاب إلى المادة 44 من الدستور السوري، وهي المادة التي تجيز لهم الإضراب لانتزاع حقوقهم المشروعة من أرباب العمل، ذلك الحق الذي ترفض النقابات تبنيه، رغم مشروعيتها وأهميته كسلاح قوي في يد الطبقة العاملة.

أما مطالب العمال المتعلقة بالمهنة، فتمثلت بالتوسط لدى وزارة الكهرباء لتشغيل عمال تركيب العدادات بالمهن الشاقة والخطرة، ومنح تعويض طبيعة الاختصاص لخريجي الثانويات الصناعية، إلى جانب إعادة النظر بفرق الأجور بين المعاهد المتوسطة، وبين الفئة الأولى والذي يبلغ 10 آلاف ليرة، وضرورة تعويض مخاطر العمل للعامل المؤقت، مثل العامل الدائم، إضافة إلى منح العمال ترفيعة سنوية، والمطالبة بتثبيت العمال المؤقتين مع الإشارة إلى أنه مطلب يتكرر كل مؤتمر.

المعدنية «صوت خجول»؟

مؤتمر عمال الصناعات المعدنية، لم يحمل مطالب عمالية حقيقية، وجرى إغفال القضايا المعيشية الملحة لصالح مطالب متواضعة، لم ترتق لتعبر عن حال الطبقة العاملة، كما غاب فيها صوت عمال القطاع الخاص، واقتصرت على المطالبات برفع قيمة الوجبة

الغذائية، والإحالة والنظارات الطبية، وإيجاد مؤسسة استهلاكية تخص عمال الصناعات المعدنية، إضافة إلى تفعيل الكشف الدوري على الأمراض الخطرة والذي توقف منذ سنوات، كما دعا العمال إلى زيادة قيمة تعويض المعيشة وطبيعة العمل، وفتح باب التعيين لسد النقص الحاصل في الشركات الحكومية المختلفة.

وطالب عمال سيرونكس بدعم شركاتهم، التي تعاني من العقوبات الاقتصادية، وتواجه منافسة شرسة، سواء من قبل القطاع الخاص، أو الأجهزة المهربة، مع التنويه إلى لزوم إعادة النظر في نظام الحوافز المتبع في الشركة.

ولفت عمال شركة الإنشاءات المعدنية، إلى ضرورة تشميلهم بالمهن الخطرة، وتحديث المواصفات العمالية التابعة للشركة، في حين طالب عمال بردي بضح أيدي عاملة جديدة للشركة التي فقدت الكثير من الخبرات، خلال سنوات الأزمة.

لا بد من التغيير!

رغم أهمية المؤتمرات النقابية العمالية كحدث سنوي يفترض أن يوصل صوت العمال إلى الحكومة الصماء، فإنها حتى الآن لم تعبر عن واقع الطبقة العاملة التي تفشى الفقر بين صفوفها إلا فيما ندر، حيث جرى لجم الحركة العمالية وتذجيلها إلى حد بعيد كي تتلاءم مع متطلبات الاقتصاد الليبرالي الجشع، وتحويلها إلى أداة طيعة تلين أمام جبروت السياسات الرأسمالية الصريحة، فالطبقة العاملة اليوم، كما جاء في إحدى المداخلات لم تعد تشمل فئة «ذوي الدخل المحدود» بل باتت تقتصر على «ذوي الدخل المهدوم».

تغطية قاسيون للمؤتمرات النقابية في حلب

المؤتمر السنوي الرابع لنقابة عمال التمريض والقبالة بحلب



معامل الأدوية، والتي هي تحت سيطرة المسلحين، فهناك صعوبة بضبطها ومراقبتها ضمن منشأتها، فيتم مراقبتها بشكل صارم من ناحية الصلاحية، ومطابقتها للمواصفات القياسية السورية الخاصة بهذا الجانب.

أنه هناك معاناة في تأمين أنواع الأدوية ويجري العمل على تجاوزها، من خلال تأمينها عبر عدة قنوات، وبالنسبة للأدوية المحلية، تجري مراقبتها بشكل دائم، ومطابقتها للمعايير السورية الخاصة بذلك، أما بالنسبة للأدوية التي تأتي من

مما يؤدي إلى الازدحام من قبل المواطنين المراجعين لهاتين المشفىين.

عماد الدين الخليل/ مشفى الباسل لجراحة القلب الجامعي، أشار في مداخلته إلى النقص الشديد في شبكات توسيع القلب/ لدى المشفى مما يؤدي إلى عدم التمكن من تقديم هذه الخدمة للمواطنين. وطالب أيضاً بإعادة طبيعة العمل لعمال التمريض، كما طالب بإقامة دار حضانة لأطفال العاملين.

مريم حالولة/ عضو لجنة نقابية، طالبت في مداخلتها برفع سقف الرواتب.

أمانة الشؤون الاقتصادية، تلا تقريرها رئيس المكتب، وقد أشار في التقرير إلى حجم الدمار والخسائر في البنى التحتية للقطاع الصحي، وخاصة في الأحياء الشرقية للمدينة، من مشاف ومراكز صحية، حيث تم تأهيل بعض هذه المراكز وإحداث نقاط طبية، وذلك لتقديم الخدمات الصحية للمواطنين في هذه الأحياء.

مدير صحة حلب

فيما يخص المسألة الدوائية، أشار إلى

عدد الأعضاء /165/ عضواً

ملك نيقولا/ أمين الشؤون الصحية/ عضو مكتب النقابة/ أشارت في تقريرها إلى الموضوعات التالية:

تم تطوير صندوق المساعدة الاجتماعية، بما يسمح بتحسين الخدمات الصحية لأسر العاملين في قطاع الصحة.

وأشارت إلى موضوع فقدان أنواع من الأدوية في المدينة.

أحمد عبد العزيز/ عضو لجنة نقابية، تحدث في مداخلته عن واقع الخدمات الصحية في الأحياء الشرقية لمدينة حلب بعد تحريرها، وطالب برفد هذه المراكز الصحية والنقاط الطبية بعناصر/ممرضين + أطباء/.

وذلك لتحسين الخدمات الصحية للسكان القاطنين فيها، وأشار إلى نقص وقلة خدمات الفرق الطبية الجواله، وذلك من أجل تأمين / اللقاحات للأطفال/ ومكافحة مرض/ حبة حلب - منى البيطار/ عضو لجنة نقابية أشارت في مداخلتها إلى نقص في الملاك العددي للعاملين في مشفى بي الجامعة والكندي،

المؤتمر السنوي الرابع لنقابة عمال المصارف والتجارة بحلب



عقدت نقابة عمال المصارف والتجارة بحلب مؤتمرها السنوي الرابع، كما هو محدد.

القطاع الإداري للدولة صحياً، وأن الخسائر التي تتعرض لها المؤسسة السورية للتأمين، يتم تعويضها من أماكن أخرى «سيكورتا» مثلاً، لذلك هي لا تخسر. وفي رد آخر على موضوع نقل العاملين في مشفى شبحان العمالي، إلى بعض النقابات، ودفع رواتبهم من صناديق المساعدة الاجتماعية، هو إجراء مخالف للقانون، لأن أموال صناديق المساعدة تخضع لنظام محدد غايته تأمين الخدمات الصحية للعاملين في التجمع العمالي وللمنتسبين إليه من التجمع.

أديب باع/ عضو لجنة نقابية، أشار في مداخلته إلى معاناة العاملين الذين انتهت خدمتهم بداعي الاستقالة، أو السن القانوني، من تأشير البطاقة الذاتية من دمشق، مما يربط على العامل أعباءً مالية ليست بالقليلة، مطالباً بتقويض المعنيين عن هذا الأمر في حلب.

طرح أعضاء المؤتمر مداخلاتهم - أمر أسعد/ عضو لجنة نقابية في تجمع المصرف التجاري رقم /2/ أشار في مداخلته، إلى تراجع الخدمات الصحية من الشركات الخاصة للتأمين الصحي للعاملين في التجمعات العائدة إلى مجال عمل النقابة.

مهند قباني/ عضو لجنة نقابية، تحدث في مداخلته عن تعويض نهاية الخدمة بأنه قليل ولا يتناسب مع ظروف المعيشة الحالية.

تيسير شعبوق/ عضو لجنة نقابية في تجمع السورية للتأمين، أشار في مداخلته إلى أنه تم تخفيض الوصفات الطبية للجهات ذات الطابع الإداري /4/ وصفات، وذات الطابع الاقتصادي /6/ وصفات في السنة. مشيراً إلى خسائر مؤسسة التأمين، وفي الرد من قبل مندوب الاتحاد العام لنقابات العمال، بأن الحكومة قدمت مبالغ كبيرة جداً من خلال تعاقدها مع السورية للتأمين، من أجل تأمين العاملين في

المؤتمر السنوي الرابع لنقابة عمال الكهرباء بحلب

من وإلى العمل. محمد خابور/ عضو لجنة نقابية، قدم مقترحاً برفع نسبة الحسم من راتب العمال في قطاع الكهرباء من 20 ليرة شهرياً إلى 50 ليرة شهرياً وذلك لجهة تعويض الوفاة، وتم التصويت عليه بالإجماع وتم تربيته. ميساء العبد الله/ أمينة الشؤون التنظيمية والعمل، أشادت بقرار رئيس الحكومة القاضي بتعويض العاملين بقسم التوتر العالي بنسبة 100% من راتبهم. عثمان عروس/ طالب في مداخلته، بتحسين الوضع المعيشي للعمال، وضرب مواقع الفساد، لأنها السبب في فقر وشفاء السوريين.

عمال المحطة، والذين خضعوا لدورات تأهيل خارجية ببعثات/ إلى العمل في المحطة. محمود شواخ/ أمين الشؤون الصحية في النقابة، أشار في تقريره إلى التعديلات التي تمت على صندوق المساعدة الاجتماعية/ تعويض الولادة كان 7 آلاف ليرة بعد التعديل أصبح 15 ألف ليرة، وتعويض نهاية الخدمة 8500 ليرة عن كل سنة خدمة، ويتم صرف تعويض نهاية الخدمة بشكل مباشر دون تأخير. فؤاد صاصيلا/ أمين شؤون الخدمات في النقابة، تحدث في تقريره، عن إعادة صرف الوجبة الغذائية، بعد أن كانت متوقفة، كما أنه تم تأمين باصات لنقل العمال

كانت المداخلات على الشكل التالي:

اسماعيل الصافي/ رئيس اللجنة النقابية في تجمع «باب الله»، أشار إلى النقص الشديد بعدد العمال في التجمع، مما يؤثر بشكل سلبي على تأمين الخدمات الكهربائية في الأحياء الشرقية للمدينة «صيانة شبكات نقل الطاقة وصيانة المراكز والأعطال».

عمار حاج حسين/ تجمع المحطة الحرارية، طالب بمداخلته، بتأمين التغذية الكهربائية للمحطة الحرارية، من أجل الإسراع في تأهيلها، ووضعها في الخدمة، كما طالب بإعادة الكوادر الفنية من

المؤتمر السنوي الرابع لنقابة عمال المعدنية والكهربائية بحلب

لجنة نقابية في القطاع الخاص، أكد في مداخلته على: غياب الاهتمام بالمناطق الصناعية في مدينة حلب، وأن هذه الأماكن تعاني من ظروف سيئة، من قلة الكهرباء، وانعدام الخدمات الأخرى. أحمد حسن/ أمين مكتب شؤون العمل/ قطاع خاص، أكد في تقريره، على تعديل القوانين الخاصة بالعمل والعمال، بما يحافظ على حقوقهم وحماية مصالحهم، وذلك بإلغاء المواد المجحفة بحقوق العمال وخاصة/ التسيير التعسفي/.

الكابلات. مصطفى جمال/ رئيس اللجنة النقابية في شركة الجرارات، أشار في مداخلته، إن إدارة الشركة قامت بتقديم عروض أسعار لشراء محركات باستطاعة /45/ و/170/ حصان، والاستفادة من الخط الائتماني مع إيران، مؤكداً على ضرورة إعفائها من الرسوم والضرائب، وذلك من أجل خفض قيمة الجرار للمزارعين، حال بدء خط الإنتاج الذي تم العمل على تجهيزه. -أحمد كلزي/ رئيس

الفرات للجرارات، وشركة الكابلات ومعمل البطاريات، إلى دورة الإنتاج والعمل. حسين الدخيل / عضو مكتب النقابة أمين الشؤون الاقتصادية، أشار في تقريره، إن عدد العاملين في تجمع شركة الفرات للجرارات الحالي /403/ عامل وقد تم نذب /215/ عامل منهم إلى جهات أخرى، وبقي /188/ عامل على رأس عملهم، وتقوم الشركة حالياً بإنتاج الأبراج المعدنية لنقل الطاقة الكهربائية، وصناعة البكرات لصالح شركة

عقدت نقابة عمال المعدنية والكهربائية مؤتمرها السنوي الرابع، كما هو محدد

وهذه النقابة يوجد لديها لجان نقابية في القطاع الخاص. حيث قامت لجنة مؤلفة من النقابة، واتحاد عمال المحاسبة، ومديرية شؤون العمل بزيارة إلى المدينة الصناعية في الشيخ نجار، والغرض منها تنسيق العمال إلى النقابة، وإعادة بعض المنشآت الصناعية، مثل: شركة

تغطية قاسيون للمؤتمرات النقابية في طرطوس

مؤتمر نقابة عمال الدولة والبلديات



أسباب: «نقص في عدد العمال - نقص الاعتماد المالي - وقدم الآليات».

مشاكل الإطفاء من اللباس والوجبة الغذائية، وعدم السماح لهم بدخول المدينة بالدراجة النارية، وأحيانا يتم طلبهم على وجه السرعة لإطفاء حريق، ويتم منعهم من دخول المدينة وطبيعة العمل ضعيفة.

تم طرح مشكلة عمال مشفى ابن الوليد، وندبت بعض العائلات من مديرية صحة حمص إلى طرطوس، المشفى ومنازلهم سويت بالأرض بفعل الأحداث، انتهى الندب وطلبوا منهم الإعادة، ولم يبق لهم في حمص شيء، وهم من طرطوس.

للروائح والغبار والمواد السامة، وبالتالي كثرة إصابتهم بأمراض الرئة والسرطان.

مشاكل عمال محطات ضخ المياه، وإعطائهم ساعات إضافية وبدل الاجازات وربط المحطات بشبكة الهاتف.

المطالبة بتعديل طبيعة العمل 57% لعمال معمل النفايات في وادي الهدية، لكي تكون نسبة التعويض حقيقية أن يكون التعويض على أساس الراتب الحالي، نتيجة أعمالهم الصعبة، ويجب توصيفهم بالمجهدة.

مشاكل النظافة في طرطوس تتلخص في ثلاثة

تعتبر هذه النقابة من أكبر النقابات في المحافظة، وما ميز هذه الدورة هو: المناقشة والتداخل لكل الأمانات، متجاوزين الأسلوب الذي سبق في المؤتمرات السابقة بمناقشة كل أمانة على حدة، وهذا ما كان يطيل الوقت ويربك النقاش ويشتت الأفكار.

الكثير من القضايا العمالية تتكرر سنوياً، وخاصة القضايا المتعلقة بالأنظمة والقوانين المعيقة لتحقيقها، وركزت المداخلات على: الضمان الصحي ومعاناتهم مع القوانين الناظمة له، مثلاً: أمانة منطقة طرطوس هي دائرة خدمية بامتياز، شكت إحدى المداخلات من الروتين الشديد لصف أية وصفة طبية، ولاختصار المعاناة، يتم صرفها من جيوبهم، ومداخلة خدمات صافيتا: طالبت بإلغاء العقد المبرم مع شركة الضمان وخاصة بالعمليات الجراحية. ومداخلة أخرى قالت: إن التأمين الصحي يعتمد على شركات خاصة، هدفها الربح، ونحن أولى بالأموال التي تذهب لتجار الوضع الصحي، ومداخلة أخرى ذكرت بأن العمليات الجراحية في شركات الضمان الصحي بالدولار، هل الراتب وطبيعة العمل بالدولار؟ والأدوية الفعالة الأجنبية لا تقدمها الشركة بل نشتريها على حسابنا من الخارج.

توصيف الأعمال المجهدة وإعطائهم عمال الإسمنت والزفت وغيرهم لكثرة ما يتعرضون

مؤتمر نقابة عمال الكهرباء



المداخلات

ركزت المداخلات على معاناة العمال في حصولهم على حقوقهم، وكان التساؤل: لماذا تعيق القوانين الناظمة في مكان، ولا تعيق في مكان آخر؟

أحد العمال من مصفاة بانياس تساءل: كيف تم رفع سقف اللباس العمالي عشرة أضعاف، إلى أن أصبح سعر البدة الزرقاء 25 ألف ليرة، ولم يتم رفع سقف الغذاء الوقائي خمس ليرات؟

مداخلة لجنة نقابة مشفى الحلو: تساءلت عن السبب في صرف التعويض على أساس راتب 2013م وليس على أساس الراتب الحالي؟ ولماذا هنا لا تسمح القوانين الناظمة، وتسمح بأن يكون الحسم على الراتب الحالي مثل: «ضريبة الدخل والتأمينات...»؟ - ولماذا تسمح القوانين الناظمة، باختلاف توصيف خريجي معاهد، يعملون سوية وفي المكان والاختصاص نفسه، منهم من يتقاضى تعويض اختصاص، ومنهم لا يتقاضاه؟ ولا تسمح هذه القوانين الناظمة بتسوية أوضاعهم وإزالة هذا الخلاف. وطالبت بعض المداخلات بتشميل العمال المتقاعدين بالضمان الصحي، وتأمين معاطف مطرية لعمال القواطع.

حادثة عامل: أحد العمال المدعو لخدمة العلم، بترت ساقيه في إحدى المعارك، وركب أطرافاً صناعية في مشفى حامييش، وسرح من الجيش بنسبة إصابة 100%، اعتبرت شركة الكهرباء بحكم المسرح من العمل، لكنه هو لا يريد التسريح ويريد العودة للعمل، ولأن الشركة لم تعمل له مباشرة يعني سيسرح من العمل. أخذت هذه القضية جدلاً واسعاً بين أطراف متعددة معنية بذلك في المؤتمر.

رئيس الاتحاد المهني لنقابة عمال الكهرباء في الاتحاد العام قال: نحن نجتمع بشكل دائم مع الوزراء المعنيين في الأمور العمالية، ونطرح القضايا العالقة كلها، وكنا قد اعترضنا على بعض بنود قانون العاملين عندما صدر، ومنها: التعويضات لما فيه من ظلم على العمال، وأي عامل يصاب أثناء عمله ويأخذ موافقة إدارته، يذهب إلى أية مشفى خاصة ويعمل عملية قلبية تغطي له التكلفة «وهذا استثناء من رئيس مجلس الوزراء».

سؤال الجريدة: ما مصير هذا الاستثناء إذا تغير رئيس الحكومة؟ نحن نطالب بالقوانين الناظمة. وتابع قائلاً: لقد تم أخذ موافقة رئيس مجلس الوزراء بتوصيف عمال التوتر والفوس الكهربائي كلهم بالأعمال الخطرة. وعن بدل اللباس قال: نحن في دمشق نأخذ بدل لباس، وفي محافظات أخرى وهذا حق لكم، لأن الوحدة الإنتاجية للباس عليها الكثير من الشكاوى.

مؤتمر نقابة عمال النفط في طرطوس

التكافل لم يعطنا حقنا نريد من المؤتمر إعطاء المكتب الحق في حل هذه المشكلة الآن، الوطن يتعافى، لذلك نريد أن يتعافى راتبنا أيضاً، لم نرى أية حكومة على مستوى الأزمة، نحن العمال كجنود لهذا الوطن، ينطبق علينا كما ينطبق على العسكري في جبهة القتال، وراتبنا من 700 دولار انخفضت إلى حوالي 60 دولار، في كثير من الأحيان نضطر للهروب من الدوام، لكي نعمل أعمال أخرى، نعمل فيها أولادنا، لماذا الأزمة فقط على رواتبنا ومستوى معيشتنا، وليست على مستوى معيشة المسؤولين وعائلاتهم؟؟؟

مداخل آخر تحدث عن قرارين صدرا عن الوزير: «أحدهما يتعلق بحصر قروض صندوق الوزارة - والآخر بإيقاف السلف» وإعطائهم لعمال دير الزور، وقال: عودتهم إلى ديارهم وتأمين سبل عيشهم من همومنا وأولوياتنا، لكن ليس بهذه الطريقة التي تلقي الظلم والغبن على 3400 عامل متعلقة بدخلهم ولقمة عيشهم، لا يوجد لدينا عامل واحد في المصفاة من دير الزور، فيلكن القرار إعطاهم الأولية وليس الحصر فيهم فقط.

إحدى المداخلات من مصفاة بانياس ذكرت: أن الكلام يتكرر عاماً بعد عام، وأن صندوق

المداخلات

أحد المداخلين من السورية لنقل النفط، ذكر بأنه في المرحلة السابقة وظروف استثنائية، اتخذت قرارات للصندوق استثنائية، يجب الانتهاء منها الآن، مثل: إعطاء 50% للمستقيل، ووفق شرائح النظام للمنتقل. وطالب بتعديل صندوق المساعدة، مع الإبقاء على الاشتراك كما عليه الآن، لأن الأمور ميسرة والإمكانات موجودة. وتشميل عمل العمال بالمصعب البحري بالأعمال المجهدة، لأنهم يتعاملون مع المواد المشعة، وعملهم خطر على صحتهم.

مؤتمر نقابة عمال التنمية الزراعية



ما نتخلف، أو لا نستطيع حضور الاجتماعات، عندما يتطلب ذلك بسبب التكلفة العالية للأجور. بالنسبة للراتب والوضع المالي الصعب لنا، وبدون تعويض من أية جهة، نحن بحاجة إلى تدفئة ولا يوجد بديل. توصيات ومذكرات: تم الطلب برفع مذكرة من المؤتمر حول مشكلة نقل أمراض الحيوانات، مثل: فيروس «البروسيلا» من الحيوان إلى الإنسان، وقد أصيب به طبيب بيطري في «مبقرة زاهد»، وتشميل عمال المباقر بالأعمال المجهدة، وإحداث نقطة طبية لمعالجة حالة الإصابات الخفيفة، وكسور بعض الأطراف، التي تحدث نتيجة التعامل مع الأبقار. ومذكرة إلى وزير الزراعة، حول تفعيل القرار منذ عام 1978م بضم خريجي المعاهد البيطرية والزراعية إلى النقابة.

وتأمين مقر لهم، وزيادة عددهم وتأمين درجات نارية لهم، وعدم التأخير في صرف رواتبهم، حيث منذ ثمان سنوات يحدث التأخير، لأن صرف رواتبهم من الميزانية الاستثمارية. العمل على زيادة خدمات صندوق المساعدة الاجتماعية. إحدى العائلات في «دائرة زراعة القدموس» قدمت مداخلة شفوية، توضح فيها معاناتهم مع الجرد والتنقل، فقالت: نكرر معاناتنا للمرة المليون، من الجرد القارص والشديد والصاب، ولا تكفي التدفئة المخصصة لأكثر من ثلاثة أيام في السنة، ولا يوجد ولو قاطع كهربائي واحد يتحمل دفاية لدقيقة واحدة، طالبنا بمولدة من أجل تشغيل أجهزة البيطرة، لكنها بدون مخصصات بنزين، طرقاتنا صعبة ووعرة جداً، ولا يقدمون لنا أية مساعدة، كثيراً

الحواجز للأعوام 14 - 15 - 16م. المطالبة بإحداث مكتب لمتابعة أمور المتقاعدين العمال، للحصول على تعويضاتهم. العمل على تفعيل جمعية خريجي المعاهد البيطرية والزراعية، ومعرفة ما هو دورها، لأنها مشلولة وشبه ميتة. تثببت عمال إطفاء حراج طرطوس،

تتميز هذه النقابة بتوزعها الجغرافي في المحافظة من أقصاها إلى أقصاها

ومن أهم المشاكل التي طرحتها مداخلات العمال، هي: - تشميل عمال «مبقرة زاهد» بالأعمال الخطرة نتيجة ما يتعرضون من روائح مضرّة والإصابات في العمل، وتشميلهم بالضمان الصحي، ولم يتم صرف

سوتشي VS الفضاء القديم

وضعت واشنطن وبعض القوى الأوروبية كامل ثقلها خلال الشهر الأخير، ضمن اتجاه واضح هو: «العمل لإفشال سوتشي»، بوصفه «محاولة للانحراف» عن جنيف وعن 2254. وفي هذا الإطار يمكن أن ندرج ما يلي:

■ مهند دليقان

عمل إعلامي مكثف ضد المؤتمر، اشتركت به الشبكات الإعلامية الغربية الأساسية جميعها، وملحقاتها العربية، بما في ذلك الصحف الأساسية، ومواقع التواصل الاجتماعي. الدفع باتجاه إصدار بيانات رافضة بالجملة، ومحاولة إظهار حراك شعبي رافض لم تتل من النجاح نصيباً يذكر. محاولة تكريس «الجولة الأوروبية الأمريكية» التي قام بها أعضاء من هيئة التفاوض المعارضة، لتكريس رفض سوتشي بشكل غير مباشر، ولتأخير التواصل مع الروس حتى اللحظة الأخيرة، بل ومنعه إن أمكن.

الدعوة لجولة من يومين في فيينا، ضمن دعاية أن هذه الجولة هي «اختبار» لنوايا الروس ومدى جدية الحل السياسي، وأن القرار من سوتشي سيُتخذ على أساسها، ضمن معادلة «إن نجحت فيينا فلا داعي لسوتشي، وإن فشلت نرفض سوتشي لأن الروس لم يثبتوا الجدية الكافية!». إطلاق الاستراتيجية الأمريكية الخاصة بسورية، والتي تطلي إحياءات بأن واشنطن «ستعود بقوة» للملف، وكأنها تركته يوماً واحداً كي تعود إليه! العمل على تشكيل مجموعة الخمسة «الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، السعودية، الأردن» في محاولة لموازنة ثلاثي أستانا والعمل ضده.

التغيير بقوات سورية الديمقراطية، بأن الدعم الأمريكي لن يتوقف عنهم، وأنهم معهم حتى النهاية، وأن إعادة الإعمار في مناطقهم قاب قوسين، لاستفزاز الأتراك من جهة، ولمحاولة إبعاد قسد عن مجال التأثير الروسي، ومن ثم تركهم لمصيرهم في غفرين «الأناضول» رئيس القيادة المركزية

في الجيش الأمريكي الجنرال جوزيف فوتيل، يؤكد أن تركيا أطلقت بلاده على عملياتها العسكرية في غفرين، مشيراً إلى أن المدينة لا تقع في نطاق العمليات العسكرية لأمريكا. الأحد 2018/01/21

الإعلان عن بدء تشكيل «جيش جديد» في شمال سورية، نواته الفعلية هي من نتاج تدوير عناصر من داعش خرجت من الرقة ومن غيرها دون قتال. ما سبق ليس أكثر من الخطوط العامة لما «اجتهد» الغرب لفعله خلال الشهر الماضي «ضد سوتشي». ولكن حقيقة الأمر أنه عمل ضد جنيف نفسه، وكما قد عرضنا في مقال سابق «راند النصر» صندوق بانديورا» طبيعة المخطط الأمريكي الراهن، والمعلن. ونضيف هنا، أن قدرة واشنطن على تعطيل الحل السياسي وتكريس الاستنزاف، أكبر بكثير من قوتهم الفعلية، ليس على الأرض السورية فحسب، بل وعلى المستوى الدولي



الأزمة، عبر ممانعتهم تقديم التنازلات، وعبر تمسكهم بشعاراتهم الفارغة. في المنظمة الدولية، منظمة الأمم المتحدة، ورغم تحول ميزان القوى الدولي، إلا أن هذه المؤسسة لا تزال غريبة الهوى بشكل كبير، ولهذا فإنها تلتزم في معظم أفعالها النهج الأمريكي الغربي المعطل والمعرقل.

وفي المنظومة الأوروبية كذلك، فإن الفضاء السائد حتى اللحظة هو: الفضاء القديم ذاته الذي تشكل ضمن علاقات التبعية المذلة لواشنطن. الجيد في الأمر كله، أن تحقيق الحل السياسي في سورية، وتنفيذ القرار 2254، وضمان الإسهام الذي سيقدمه مؤتمر سوتشي في هذه العملية، لن يكون هزيمة لقوى التشدد والفساد السورية فحسب، بل سيكون هزيمة للفضاء السياسي القديم بأكمله، وعلى المستوى العالمي... وهذا الأمر لم يعد بعيداً أبداً، وأول غيئه سيكون في سوتشي!

أيضاً، فما تفسير ذلك؟ إن نقطة الارتكاز الأمريكية الأساس حتى اللحظة، هي ما يمكن تسميته الفضاء السياسي القديم، ليس على المستوى السوري فحسب، بل وعلى المستوى الدولي بأسره... في سورية، القوى السياسية الظاهرة على السطح تنتمي في معظمها للفضاء القديم، الذي يسلك أحد سلوكين: الجزء الوطني، يتعامل بسداجة ما بعدها سداجة مع ما يجري فيقول: بالحسم العسكري، وحين يضطر للقول بالحل السياسي يتحدث عن عملية شكلية تجميلية. وهذه وتلك لا نصيب لهما من النجاح الفعلي في حل الأزمة، أو محاربة الإرهاب، بل تسهمان في تعقيد الأمور. الجزء غير الوطني، ويشمل الفاسدين الكبار وتجار الحروب في المعارضة والنظام، وأصحاب مشاريع النهب والتقسيم وأصحاب العقول الانقلابية، وهؤلاء يتناغمون بشكل تام مع الأمريكي، ويساعدونه في إطالة

نقطة الارتكاز الأمريكية الأساس حتى اللحظة هي الفضاء السياسي القديم ليس على المستوى السوري فحسب بل وعلى المستوى الدولي بأسره

تصريح ناطق رسمي باسم حزب الإرادة الشعبية.. لا للتهديدات التركية..

سورية الديمقراطية» التوافق والتناغم والتكامل مع الجهود الرامية إلى الإسراع بالحل، دون الذهاب إلى حلول وإجراءات أحادية الجانب، والتعويل على نفاق قوى الحرب في الإدارة الأمريكية، التي تسعى إلى ضرب الكل بالكل، وتعميم الفوضى، في عموم بلدان المنطقة، وتحول دون تظهير ميزان القوى الدولي الجديد، الذي يفتح الباب على حل جميع الأزمات القديمة الجديدة، في دول المنطقة بالطرق السلمية، ويفتح المجال أمام الشعوب، لتقرر مصيرها بنفسها، في سياق التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والشامل.

2018/01/20 ■

لقد دأبت الأوساط التركية، على مثل هذه المواقف الاستفزازية، منذ بداية الأزمة السورية، ومحاولة إقامة منطقة عازلة، وتبيين باللموس، أنها بالمجمل كانت مجرد استعراض له طابع الإبتزاز، ومحاولة لتثبيت وشرعنة دورها ونفوذها على الأراضي السورية، واصطدمت على الدوام بالدور الروسي، الذي يؤكد ويعمل على الحفاظ على سيادة الدولة السورية واستقلالها ووحدتها. إن مقاومة، ورفض التهديدات التركية، واجب وحق مشروع للسوريين جميعهم، ولكن الرد العملي الجدي، والحقيقي على التهديدات التركية يكمن في الدرجة الأولى، بالإسراع في الحل السياسي، ويفرض على القوى كلها، بما فيها «قوات



حزب الإرادة الشعبية

تصدر ومنذ أيام، تهديدات وقحة على لسان كبار المسؤولين في الدولة التركية، بالتدخل العسكري في منطقة غفرين ومناطق أخرى من شمال البلاد، ويجري تحشيد قوات الجيش التركي على الحدود، تحضيراً لعملية عسكرية واسعة.

«من صحارى إلى سوتشي»

الحوار ثم الحوار ثم الحوار!

منذ 2011 وحتى الآن، كان موقف حزب الإرادة الشعبية، ثابتاً من قضية الحوار الوطني، حيث رأى فيه ضرورة وطنية نرفضها الأزمّة التي تعصف في البلاد، وضرورة الخروج الآمن منها، وذلك بدلاً عن الشعارات اللاواقعية التي رفعها المتشددون من هنا وهناك، والتنبيه المستمر إلى خطورة عدم الشروع بالحوار... تنشر قاسيون فيما يلي، القسم الأول من مقتطفات افتتاحياتها بدءاً من اللقاء التشاوري، الذي جرى في فندق صحارى بدمشق، في تموز 2011 التي تحدد الموقف من هذه المسألة، خلال سنوات الأزمّة.

بعد أربعة أشهر من بدء الأحداث في سورية، والتي عبرت عن وجود أزمّة وطنية عميقة، والأحداث العنيفة وإراقة الدماء التي رافقتها، وتفاقم منسوب التدخل الخارجي، تنفس الكثير من السوريين الصعداء بعد انعقاد الاجتماع التشاوري أيام 10-11-12 تموز 2011، وصور بيانه الختامي، فقد تمكن هذا الاجتماع من خلال مجرياته وما طرح فيه، على مرأى ومسمع من السوريين، وما توصل إليه من توصيات، من إقناع الكثير من الناس سواء كانوا مؤيدين أو معارضين، بإمكانية السير نحو الحوار الوطني الشامل بصفته مخرجاً آمناً وحيداً وإجبارياً للبلاد من أزمّتها العميقة التي تشهدها..

وإن سير النقاشات في اتجاهها العام، قد عكست الآراء والتيارات الأساسية في البلاد، وعكست مواقف اتضح في البيان، أنها لامست واقتربت بعض الشيء، من السقف المطلوب جماهيرياً في مختلف القضايا، من تحرير الجولان، إلى تعديل ومراجعة الدستور، إلى مكافحة الفساد، وقضايا حقوق الإنسان... وضرورة توفير المناخ للحوار الوطني الشامل، عبر إطلاق سراح المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي، وإطلاق سراح جميع الموقوفين خلال الأحداث الأخيرة، ووقف العنف وإراقة الدماء..

وإذا كان هذا الاجتماع قد وفر الإمكانية للسير نحو الحوار الوطني الشامل، فإنه لابد من تحويل هذه الإمكانية إلى واقع عبر جملة مسائل هامة أساسية:

- تأمين تمثيل الحركة الشعبية في هذا المؤتمر، وأن يكون هذا التمثيل مباشراً، مما يتطلب إيجاد صياغة لآليات هذا التمثيل، وبشكل حقيقي، فليس هناك من يستطيع أن يدعي تمثيلها لها.

- تحديد جدول أعمال الحوار والقضايا التي سيناقشها.

- وضع آليات الحوار.

- وضع جدول زمني لتنفيذ ما سيتوصل إليه الحوار، وأدوات التنفيذ.

إن هدف الحوار في نهاية المطاف، هو: صياغة مفردات الإصلاح الجزري الشامل، ووضع آجال وطرق التنفيذ، وهو ما من شأنه إخراج البلاد من محنتها.

وإذا كانت الجوانب السياسية والدستورية وقانون الأحزاب وقانون الانتخابات وقانون الإعلام.. قد أصبحت واضحة بشكلها العام، إلا أنها تحتاج للكثير من البحث والتدقيق في الحوار الوطني الشامل.

■ تموز/ يوليو 2011 العدد 511

كيفما تحدثنا عن الأزمّة الوطنية العميقة التي تعيشها سورية، لا نجد مفراً من الحديث مرة أخرى عن أن الحوار الوطني الشامل «هو الطريق الوحيد الذي يوصل البلاد إلى إنهاء الأزمّة» التي تعصف بالبلاد منذ أشهر، وهذا ما جاء في صدارة البنود الثمانية عشر التي تضمنها البيان الختامي، للقاء التشاوري للحوار الوطني الذي انعقد في دمشق في تموز الفائت.



خلفية القمع والشعارات القسوى والعنف، والعنف المضاد، وعملوا على توسيع الهوة بينهما بمساعدة المتشددون في كل طرف، محاولين إيصالها إلى درجة القطيعة النهائية، ولم ينصت الكثيرون وسط كل هذا الضجيج لأصوات العقلاء، الذين حاولوا منذ البداية تفسير طبيعة الأزمّة وتقديم اقتراحات عملية لتجاوزها، والسير بالبلاد باتجاه المخرج الآمن الوحيد، وهو: الحوار الجدي، الذي سيفضي إلى تغيير النظام جذرياً بشكل يحافظ على وحدة البلاد واستقرارها..

■ السبت، 29 تشرين 1/ أكتوبر 2011

إن تدارك هذا الوضع الخطير بات يتطلب اليوم، وعياً وطنياً وسياسياً كبيراً، يدرك حجم الأزمّة الوطنية القائمة، وطبيعتها ونوع الحلول المقترضة لها، مثلما يدرك حجم المضاربات والتسويفات السياسية الدولية الجارية، والتي قد تكون على وشك الحدوث، كما يحتاج إلى جهود حثيثة وجديّة، موحدة وشاملة وخلاصة الانتماء الوطني، في سبيل الإحاطة بحجم المخاطر التي تتهدد استقلال البلاد، ووحدة أرضها وشعبها، وهذا بدوره يتطلب انعطافاً حاداً وفورياً نحو حلول سياسية تشاركية حقيقية، تنطلق في حوار وطني عميق وشفاف.

■ الأربعاء، 14 أيلول/ سبتمبر 2011

إن الحَلّ حتى يكون حقيقياً يجب أن يكون سورياً، دون وصاية أو تدخل من أحد، والتجربة التاريخية في بلدان عديدة تؤكد: إن مثل هذه المشاريع أدت إما إلى الاحتلال، أو التقسيم، أو الدخول في دوامة الصراعات الأهلية، ومن هنا فإن الإسراع في المصالحة الوطنية، وقبول تسوية تاريخية ذات خصوصية سورية، تأخذ توازن القوى بعين الاعتبار، عبر تقديم تنازلات من كل الأطراف، هي اليوم أحد أهم مقاييس الوطنية السورية، ولن يرحم الشعب السوري من يعرقل ذلك.

■ الأربعاء، 29 شباط/ فبراير 2012

إن وصول الوضع في البلاد إلى حالة الاستعصاء، يؤكد أن كل الأطراف «النظام والمعارضة والحركة الشعبية» هي في حالة أزمّة لا يمكن الخروج منها إلا بتوافقات وطنية، توقف نزيف الدم وتعزز الوحدة الوطنية، وتحفظ وحدة البلاد أرضاً وشعباً وهذا يتطلب من كل القوى التي ذكرناها أنفناً، ليس القبول بمبدأ الحوار الجدي والملموس فقط، بل القيام ودون إبطاء بواجباتها الوطنية والاجتماعية والإنسانية بشكل حقيقي وفعال، بعيداً عن معاني الكيدية والثأرية والاستثنائية، والتي لن تزيد الأمور إلا تعقيداً ونسفاً للسيادة الوطنية، فعلى صعيد النظام هناك بعض القوى التي ترغب بحجة وجود المسلحين.. ولا أحد عاقلاً يكرر وجودهم في بعض المناطق.. بخنق الحركة الشعبية الحقيقية، والتي هي ضمانة للإصلاح الجزري والشامل..

إن الوضع في البلاد، والسير نحو حل ومخرج آمن للأزمّة، يتطلب من كل القوى.. نظاماً وحركة شعبية ومعارضة وطنية حقيقية.. تحمل مسؤولياتها الوطنية، لمنع التدخل الخارجي بكل أشكاله المباشرة وغير المباشرة، كما يتطلب العودة إلى الحوار الوطني الشامل والجدي، وإنجاز التحول الديمقراطي السلمي في البلاد بأيدي السوريين أنفسهم، دون أي «استقبال أو استماع» لا لسفير دولة كبرى ولا لسفير دولة صغرى، لأن في ذلك استهانة بالقيم الوطنية للشعبنا التي لن يرضى عنها بديلاً.

■ بلاغ اللجنة الوطنية 1/10/2011

ضاع الكثير من الوقت منذ تفجر حركة الاحتجاجات الشعبية في آذار الماضي، وما تلاه من دخول البلاد في أزمّة وطنية عميقة، وسالت دماء سورية زكية طوال الشهور السبعة المنصرمة، كان يمكن بمستوى أعمق من الحلم والوعي وعدم المكابرة، أو الاستكبار ألا تسيل، وزج الكثير من الخلاء والمشبوهين بأنفسهم ومخططاتهم في الفراغ الذي أحده الشقاق الهائل، الذي نشأ بين النظام وشرائخ واسعة من الشعب، على

من تحرير الجولان إلى تعديل ومراجعة الدستور وقضايا حقوق الإنسان

يملك الأمريكيون في جعبتهم ورقة الفالاق القومي في المنطقة، ويديرونها مستخدمين الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب الكردي، وممارسات دول المنطقة المعنية بهذه المسألة، خلال المراحل السابقة وحالياً أي: تركيا_ سورية_ العراق_ إيران. وبين ما جرى في أربيل في أيلول العام الماضي، وما يجري في عفرين اليوم قواسم مشتركة، وسلوك أمريكي مشترك...

العبوة الأمريكية... بين أربيل وعفرين



بوجودها في إدلب وريف حلب وغيرها، لذلك فإن الأتراك ستكون ردة فعلهم العسكرية على الاستفزاز الأمريكي عالية نسبياً، لأنهم بحاجة لتصعيد عسكري، كورقة سياسية في مواجهة حلفائهم وأعدائهم.

نجح الأمريكيون باستفزاز الأتراك إلى العتبة الحالية، وساعدت الرعونة التركية، بإحداث تصعيد عسكري، حيث تهاجم القوات التركية عفرين هجوماً حذراً، مستخدمة فصائل عسكرية سورية في الهجوم، ما يحقق عتبة في الصراع القومي: تركي-عربي-كردي في الشمال السوري.

ولكن الهدف الأساس من الخطوة الأمريكية، هو: حماية النصر من جهة، وتعطيل مؤتمر سوتشي من جهة أخرى، ولم يتحقق حتى الآن. فالمعارك مع النصر مستمرة في إدلب، والروس أكدوا على موعد سوتشي في 30 من الشهر الحالي، وأعلنوا اتفاقهم مع الأطراف الضامنة على قائمة المدعويين.

رد الفعل الروسي واضح، بالتركيز على جوهر المشكلة، أي: الدور الأمريكي، ومحاولة احتواء السلوك التركي قدر الإمكان. حيث أدان الروس العملية التركية، وحملوا الأمريكيين المسؤولية، وفتحوا كل الخطوط مع تركيا، ليتم إعادتها إلى الحلول السياسية، ووضعوا مبادرات متشعبة بتسليم مناطق للجيش السوري، ولكن تم رفضها حتى الآن. لن تستطيع هذه المعركة أن تستمر طويلاً، وسيطوقها الوضع التركي المأزوم داخلياً، والاحتمالات المفتوحة في المناطق الكردية في تركيا من جهة، ومن جهة أخرى سيطوقها المبادرات السياسية قبل سوتشي وخلاله. فما يجري من تصعيد هو: رفع للسقف التفاوضية التركية، والأمريكية، ولكنه سينقلب إلى خسارات سياسية، عندما يرى الطرفان المأزق الناجم عن خسارة أوراقهم وحرقتهم بالرعونة العسكرية.

الذي يخسرون فيه تدريجياً قوتهم العسكرية الأساسية المتمثلة بالنصرة في إدلب، عليهم يؤخرون خسارتها، وينقلون التوتر إلى منطقة أخرى، وهذا أولاً وربما الأقل أهمية. لأن الأهم بالنسبة للأمريكيين في اختيار اللحظة، هو: مؤتمر الحوار الوطني في سوتشي. حيث إن هذا التصعيد يسبق المؤتمر، ويستخدم أحد الأطراف الضامنة، وهم الأتراك. بالإضافة إلى أن سوتشي يضع واحدة من مهامه تأمين الحضور الكردي الواسع للمؤتمرات المتعلقة بالحل السياسي في سورية للمرة الأولى. والأكراد السوريين إذا ما دخلوا في إطار الحلول السياسية، فإن ورقة الإغواء العسكري الأمريكي، المستخدمة معهم تصبح أقل فعالية، ومهددة بالزوال كلما انخرطوا في الحوار، ووضعوا رؤيتهم وقضيتهم ومشاكلهم في إطار سياسي سوري جامع.

الأمريكيون يريدون عرقلة مؤتمر سوتشي، وإحاطته بجو من النار، لأنهم يعلمون بأنه مجهز لينجز نقلة نوعية في الحلول السياسية في سورية، وليؤمن دفعة قوية للعملية السياسية في جنيف، والأهم أن المؤتمر معد لدفع تطبيق القرار 2254، أي: خارطة الحل السياسي في سورية، ويريدون كذلك أن يؤخروا حسم المعركة مع النصر، وإنهاء وجودها. وهذه هي محددات اللحظة التي اختار فيها الأمريكيون التصعيد، أما من حيث الأجواء، وتحديد وضع الأتراك. فإن أصحاب مشروع الفوضى الأمريكي يعلمون أن احتمالات رد فعل هجومي تركي على الاستفزاز هي احتمالات عالية، وتحديد بعد أن بدأ الأتراك يخسرون أوراقهم السياسية المفاوضة، والمتمثلة بالجزء الأكبر من الفصائل العسكرية في الشمال، التي تضيق عليها النصر، والتي لم تتجح عملية فكها عن النصر بشكل نهائي، وبالتالي فهي مهددة

عندما بدأت القوى الكردية في إقليم كردستان العراق، تتحدث عن الاستفتاء والاستقلال، كان الصمت الأمريكي وعدم التشجيع العلني، يغلف الدفع والتحفيز والوعود وراء الكواليس. وكان واضحاً لكل متابع سياسي، وأياً كان موقفه من حق إقامة دولة كردية في المنطقة، بأن القوى الإقليمية، والأطراف الدولية كافة لن تقبل بهذه الخطوة. ولا يمكن أن تقوم دولة دون إطار إقليمي ملائم، وكان واضحاً أن هذه الخطوة متهورة، وتأتي في وقت غير مناسب، وهي ستنجح الفرصة للقوى الفوضى الأمريكية لتتجح في إيقاد الفتيل القومي. وأن الثمن الذي سيدفع، ستدفعه المنطقة كلها، وفي المقدمة أكرادها.

ليلي نصر

اللحظة السياسية والقوى العراقية

جرى الاستفتاء، وكانت ردات الفعل تصعيدية، وتخلت القوى الدولية جميعها عن دعم أربيل وخطوتها، بعد أن دفعها سابقاً، وإن لم يكن بالعلن. هددت ردود الأفعال الإقليمية، وردود أفعال الحكومة العراقية بفتح بوابة للتصعيد في العراق، ولكن تم احتواء المسألة بأقل قدر من المعارك، وكانت الخسارة السياسية من نصيب بعض القوى السياسية الحاكمة في كردستان العراق.

كانت تلك الخطوة بمثابة عبوة معبأة أمريكياً، وموضوعة لتنفجر في جو معين، ولحظة معينة. فمن حيث الجو فهو مهياً بقوى سياسية حاكمة في العراق تعود كلها إلى عهد المحاصصة الطائفية والقومية، عقب الاحتلال الأمريكي للعراق، وتشبه بعضها من حيث المساهمة والاستفادة من إبقاء العراق من دوامة العنف والحاجة، والإرهاب، وقادرة على المساهمة مجدداً في سلوك سياسي، وردود أفعال توجب الموقف. أما من حيث اللحظة فقد اختار الأمريكيون توقيتاً محدداً للتصعيد القومي في العراق، بحيث يمنع التقدم الإيجابي والاستفادة الوطنية الجامعة من نتائج المعركة على داعش، والتي كانت تفتح بارقة أمل ما في استعادة جزء من الوحدة الوطنية في العراق.

أما لماذا لم يتصد الوضع إلى أقصى حد، فلأن

عناصر التوتر المتوفرة إقليمياً ومحلياً في العراق أصبحت محاطة وبعد التجربة، بعوامل إخماد، متمثلة بالدرجة الأولى بالمبادرات السياسية للقوى الدولية الصاعدة، وفي مقدمتها روسيا في منطقتنا، التي تستخدم قدراتها الدبلوماسية والعسكرية، لتطويق الحرائق التي لا يمل الأمريكيون من إيقادها. وساهم هذا الجو الدولي الجديد، في ألا تلعب القوى الإقليمية التركية والإيرانية دوراً تصعيدياً، وبأن تتراجع بعض القوى الكردية في العراق، بالإضافة إلى دور التجربة التي اكتسبتها الشعوب حيال مثل هذه الخيارات التدميرية.

قبل سوتشي وحماية للنصرة

ما العودة إلى ما حصل في كردستان العراق، وفي المحاولة الأمريكية الأهم، إلا للسحب والقياس على ما يجري اليوم في الشمال السوري.

فالأمريكيون أيضاً جهزوا عبوة متفجرة، ودفعوا الأطراف المتشددة كافة إلى تقاذفها، في لحظة سياسية محددة. حيث بادروا للحديث عما أسماه «جيش سورية الجديد»، ليكون حرس حدود. أي: أنهم آمنوا كل عناصر التوتر والاستفزاز التركية، وقدموا لتركيا المأزومة داخلياً وفي سورية، فرصة تصعيد، وإعادة ترتيب أوراق سياسية في لحظة حرجة.

فمن حيث اللحظة اختار الأمريكيون الوقت

نجح الأمريكيون
باستفزاز الأتراك
إلى العتبة الحالية
وساعدت الرعونة
التركية بإحداث
تصعيد عسكري

شبكة النت وإعلان براءة القرش!

مشكلة سوء خدمة شبكة الإنترنت في سورية ليست جديدة، لكن الجديد هو: المزيد من هذا السوء، على الرغم من الوعود الرسمية حول تحسينها.

■ مالك احمد

خلال الأسبوع الماضي وصلت الشبكة في سورية لحدود التوقف التام لدى الكثير من المشتركين من المواطنين، في مقابل ذلك كان اللافت عدم تأثر بعض القطاعات بهذا السوء، كيف ولماذا لا أحد يديري؟

أسباب ومبررات

السورية للاتصالات، تقدمت باعتذار عن انخفاض جودة خدمة الإنترنت، والسبب المعلن حالياً، هو: تعطل أحد الكوابل الدولية الحامل لعدد لا بأس به من الدارات الدولية التي تؤمن نفاذ الإنترنت إلى سورية، بين قبرص ومرسيليا، والعطل قرب الشواطئ القبرصية.

كما سبق وأن أعلنت السورية للاتصالات، عن تعطل في أحد الكوابل الدولية التي تؤمن نفاذ الإنترنت إلى سورية مع مصر، والذي بدأ العمل على إصلاحه، ويتوقع الانتهاء منه خلال الأيام القليلة القادمة، حسب ما أعلن عنه رسمياً خلال الأسبوع الماضي.

لم يقف الأمر عند ذلك، فقد كان للعاصفة البحرية دور إضافي بالمزيد من الوقت المهدور على حساب المشتركين وخدماتهم المفترضة، فإصلاح الكابل المصري مرتبط بانحسار العاصفة البحرية، وذلك حسب ما صرح به أحد المصادر في الاتصالات إعلامياً، مضيفاً: أن نسبة الإنترنت الواصلة لسورية هي الآن 15% فقط من حجم الزمة الكاملة.

تساؤلات مشروعة

الحديث الرسمي عن تعطل الكابلات البحرية، والزرمة، والنفاذ، ونسبة الوصول السوري

للشبكة، وغيرها من المبررات المساقاة عن سوء الخدمة لدرجة الانقطاع، يضعنا أمام تساؤل تقني مرتبط بعدم تأثر بعض جهات القطاع الخاص، بسوء الخدمة كحال المشتركين من المواطنين. ففي ذروة سوء خدمة الإنترنت، وانقطاع الشبكة شبه التام على المشتركين، كانت بعض شركات القطاع الخاص المرخصة لتزويد المشتركين بخدمة IPTV، وهي خدمة مشاهدة القنوات التلفزيونية عبر شبكة الإنترنت، تعلن عن استمرارها بتقديم خدماتها للمشاركين، وتعلن عن عروضها التسويقية والترويجية لهذه الخدمة، كما أن بعض القطاعات الخاصة الأخرى لم تتأثر بسوء الشبكة، أو بانقطاعها كذلك الأمر، وهو أمر لم نتمكن من معرفة خفاياه التقنية أو غيرها، لكنه من كل بد يؤثر الكثير من التساؤلات لدى المشتركين من المواطنين «العاديين».

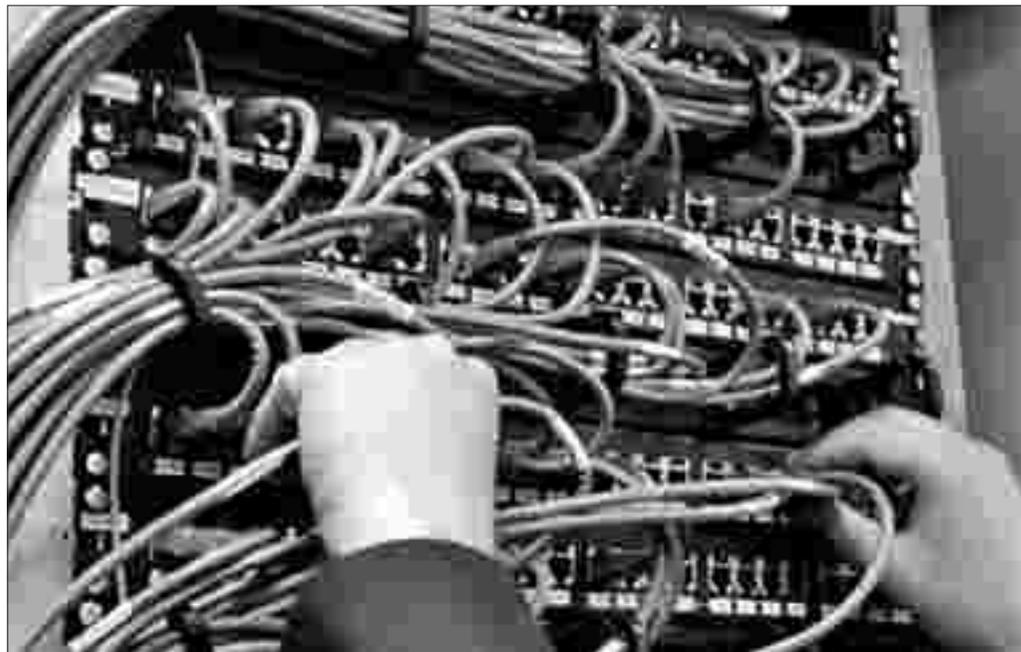
حديث المواطنين

في الأحوال جميعها فإن الأعداء والاعتذارات المقدمة من السورية للاتصالات تعتبر بالنسبة للمواطنين بحكم الأمر الواقع، حيث لا حول لهم ولا قوة بمقابلها، علماً بأنهم أصحاب حقوق، اللهم باستثناء ما جادت به قريحة بعض هؤلاء عبر شبكات التواصل الاجتماعي من تعليقات، بعضها طابعها تهكمي مازح، والبعض الآخر له الطابع المطعبي.

فقد قال أحدهم: «بنقبل اعتذارك إذا سامحتو المواطن بشهر من فاتورة النت، أو أخذتو نص شهر، مشان نعرف أنه إنتو بالفعل زعلانين على المواطن».

فيما قال آخر: «المشاركين كمان يععتنروا عن تسديد فواتير الإنترنت».

وقد تهكم أحدهم بالقول: «انتهاء عمليات



نفيه أو نشكك فيه، خاصة بعد الإعلان رسمياً عن براءة القرش من التهم الموجهة إليه، حسب أحد مسؤولي الاتصالات الشهر الماضي.

فمشكلة الإنترنت في سورية قديمة قبل الحديث عن التعطل بهذه الكابلات، أو غيرها من المبررات المساقاة بين الحين والآخر، في مقابل عدم الاكتراث بحقوق المشتركين، كما بالواجبات المفترضة تجاههم، سواء على مستوى استمرار الخدمة دون انقطاع، أو على مستوى السرعات المتعاقدة عليها لقاء الرسوم المستوفاة، وهي المشكلة الشائعة الأهم.

ربما الأهم من هذا وذاك، هو: ألا يتم استثمار الخلل الحالي وعمليات الإصلاح الجارية، من قبل السورية للاتصالات، على مستوى المطالبة بالمزيد من رفع أسعار خدماتها، رغم نفيها نية ذلك حالياً!

إصلاح الكبل البحري .. وتمت تسوية أوضاع 150 قرش ممن لم تتلخخ أسنانهم بالكابلات».

حقوق وواجبات

أخيراً، ربما يمكننا القول: إن السورية للاتصالات، تعتبر من الشركات الراجعة، وهي تقدم خدماتها للمشاركين لقاء رسوم شهرية مقترنة بهذه الخدمات، وهي تعتبر مرتفعة نسبياً بالمقارنة مع مستويات المعيشة والدخل، كما أنها لا تعاني من ضعف الكادر البشري، أو التقني، أو الخبرات المتراكمة، وحتى الإمكانيات اللوجستية منها، بدليل تقديمها للخدمة الجديدة المتمثلة بال IPTV كخدمة متطورة، وعلى الرغم من ذلك كله فإن خدمة الإنترنت تعاني ما تعانيه من خلل وسوء، وهو من كل بد غير مقترن بموضوعية الكبل البحري هذا أو ذلك، والذي لا

«بنقبل اعتذارك إذا سامحتو المواطن بشهر من فاتورة النت أو أخذتو نص شهر مشان نعرف أنه إنتو بالفعل زعلانين على المواطن».

الأول: أن هناك نقصاً في بعض الكتب المدرسية للمناهج «المطورة» بالفصل الأول، في بعض المدارس، لم تصل حتى الآن أصلاً، فكيف الحال بالكتب المطورة المعلن عنها حالياً.

الثاني: هو تساؤل إضافي: كيف من الممكن للطالب أن يدرس فصله الأول بمنهاج قديم، ويستكمل الثاني بمنهاج جديد؟ وذلك ينطبق على بعض المواد الدراسية أعلاه حسب بعض المدرسين.

من كل بد، إن هذه الملاحظات المبدئية القليلة ليست «حالة نفسية» ولا هي بغاية إحداث «ضجة»، ناهيك عن الكثير من الملاحظات التي يمكن إضافتها على مستوى التمكن من مسابرة المناهج الجديدة، من قبل المدرسين دون الاطلاع عليها مسبقاً، وغيرها من الملاحظات الأخرى الكثيرة المتفرقة.

ونسأل الله ألا يظهر في المناهج الجديدة المعلن عنها، أية أخطاء «غير مقصودة» تفتح بوابات «الحالات النفسية» عند المواطنين.

قراءتها، والحكم عليها من مصادر تحدثت عنها بشكل اعتباطي، ووجود بعض التربويين التقليديين الذين لا يرغبون بالتغيير».

كما لم ينف الوزير «وجود بعض الأخطاء غير المقصودة في موقعين من كتب العلوم والموسيقا، حيث تم تصحيح الأخطاء ومحاسبة المسؤولين عنها».

بعيداً عن السجال!

لن نخوض سجلاً حول المناهج «المطورة» والأخطاء «غير المقصودة» فيها، و«الحالة النفسية للمواطنين» وغيرها من النقاط التي أوردها الوزير في حديثه بمرعش تبريره «للضجة» التي رافقت المناهج سابقاً.

لكن ربما يمكننا التوقف عند الإعلان عن تطبيق المناهج المطورة المعلن عنها أعلاه، مع بداية الفصل الدراسي الثاني للعام الحالي، وتشمل 13 كتاباً للمواد الدراسية أعلاه.

فما هو سبب عدم تأجيل ذلك حتى مطلع العام الدراسي القادم؟ ولعل سبب التساؤل أعلاه له محورين:



أعلنت وزارة التربية عبر موقعها الرسمي بتاريخ 2018/1/19، عن تطبيق المناهج المطورة، لبعض المواد الدراسية مع بداية الفصل الدراسي الثاني من هذا العام.

سوسن عجيب

وقد شملت قائمة المناهج المطورة المواد الدراسية التالية:

- دراسات اجتماعية للصفوف من الأول وحتى السادس الأساسي.
- العلوم للصفين الأول والرابع الأساسي.
- الفيزياء للصف الأول الثانوي العلمي.
- الكيمياء للصف الأول الثانوي العلمي.
- اللغة العربية للصفوف/ أول أساسي، رابع أساسي، سابع أساسي.

رسمياً

في لقاء مع وكالة سانا بتاريخ 2018/1/18، قال وزير التربية: «إن عملية تطوير المناهج في الوزارة مستمرة، حيث تم حتى الآن إنجاز المرحلة الأولى منها، والتي ضمت 52 كتاباً في الفصل الأول لمناهج الصفوف: الأول والرابع والسابع والعاشر جميعها، مع كتب المرحلة الثانوية للغة العربية، وكامل سلسلة الرياضيات من الصف الأول وحتى الثالث الثانوي».

وأعلن: «أنه تم إصدار 13 كتاباً للفصل الثاني للدراسات الاجتماعية،

من الصف الأول وحتى السادس، والعربية لغتي لصفوف الأول والرابع والسابع، والعلوم للصفين الأول والرابع، والجزء الثاني من كتابي الفيزياء والكيمياء للصف العاشر».

وأضاف الوزير: إن «الضجة الكبيرة التي أحدثتها تطوير المناهج الدراسية، تعود إلى الحالة النفسية العامة للمواطنين، جراء ظروف الحرب، وانتشار وسائل حديثة للتواصل، أسهمت في نشر معلومات مغلوطة عن المناهج بهدف تشويهها، أو بسبب عدم

تعويضات أصحاب الحقوق ليست أولوية



أثار توجيه رئيس مجلس الوزراء، القاضي بالترتيب بصرف التعويضات للقطاعين العام والخاص، عن الأضرار التي لحقت بممتلكاتهم، بسبب الأعمال الإرهابية، وإعطاء الأولوية لإعادة تأهيل البنى التحتية، حفيظة الكثير من المواطنين أصحاب الحقوق بالتعويضات.

المستحقة للأضرار الخاصة بالمواطنين، وفق الآلية الجديدة المعتمدة من قبل اللجنة، وكذلك معالجة طلبات الوزارات والجهات العامة المرفوعة للجنة، والمتعلقة بتأهيل البنى التحتية والمرافق العامة المتضررة.

بمعنى آخر، فإن الترتيب الحالي، بناءً على اقتراح لجنة إعادة الإعمار، يتعارض مع ما تم إقراره خلال الجلسة أعلاه، من موافقة على متابعة صرف التعويضات خلال العام 2018 ولغاية 2018/6/30، باعتبار أن التمديد السابق كان لغاية 2017/6/30.

أما عن الآلية الجديدة المعتمدة من قبل اللجنة، فقد بدأ المواطنون أصحاب الحقوق يتلمسون بعضاً منها، مع التحفظات على بعضها حسب ما ورد أعلاه.

بل للمقتنيات الخاصة الأخرى، كالعفش والسيارات وغيرها.

تعارض غير مبرر!

يشار إلى أن الثبوتيات اللازمة الواجب إرفاقها من قبل المواطنين، بطلبات التعويض عن أضرار الممتلكات الخاصة، حسب موقع وزارة الإدارة المحلية والبيئة - لجنة إعادة الإعمار، هي: «ضبوط الشرطة المنظمة أصولاً، وثائق ملكية للممتلكات المتضررة، البطاقة الشخصية».

وفي جلسة مجلس الوزراء بتاريخ 2017/7/4 وافق المجلس على كتاب وزارة الإدارة المحلية والبيئة، المتضمن تمديد عمل لجنة إعادة الإعمار لمدة عام، ومتابعة صرف التعويضات

التعويض، كما تؤكد اللجنة عدم القبول برسم الخدمات فقط بالنسبة للمحلات المشاع، التي لا يوجد لها تكليف ضريبي، أو ترخيص مع ضرورة إبراز الوثائق المطلوبة».

حيث قال بعض أصحاب الحقوق بالتعويضات: إن الشروط الموضوعية للمطالبة بالتعويض، جزء منها صعب لدرجة التعجيز: «كأن يقوم المتضرر بتقديم ما يشعر بملكته تسلسلاً إلى المالكين الأساسيين» باعتبار أن هذا الشرط من الصعوبة تحقيقه في بعض المناطق، التي لحق قيودها العقارية الضرر والتلف والضياع.

فيما بعضها تشوبه مخاوف إضاعة الحقوق: «حول السكن العشوائي، فتؤكد اللجنة ضرورة إبراز فاتورة الكهرباء، أو المياه، مسجلة باسم المتضرر صاحب طلب التعويض» باعتبار أن الحصول على عداد كهرباء أو مياه في المناطق العشوائية أمر غير صعب، وهو غير مرتبط بالملكية وأحياناً بالإشغال أيضاً، ناهيك عن بعض أوجه الفساد المرتبطة بذلك، بحيث من الممكن أن يتطفل من ليس له أي حق على أصحاب الحقوق، ليس بالتعويضات فقط، بل وبالملكية أيضاً.

بالإضافة إلى التحفظات السابقة عن اليات العمل المتبعة من قبل اللجان الفرعية في المحافظات، والمبالغ المقدر من قبلها كتعويض للمواطنين عن ممتلكاتهم المتضررة، والتأخر بصرف هذه التعويضات، لنصل أخيراً للترتيب بالصرف مفتوح المدة، والذي لا يقف عند حدود التعويضات عن أضرار المباني والسكن،

■ عاصي اسماعيل

فقد رشح عبر وسائل الإعلام: أن رئيس مجلس الوزراء أوعز بذلك التوجيه وفقاً لتعميم صادر عن وزير الإدارة المحلية والبيئة - رئيس لجنة إعادة الإعمار، الذي تضمن مقررات اللجنة، ورأيها الترتيب بصرف التعويضات الخاصة.

تحفظات قديمة ومتجددة!

المحضر المذكور، والذي أوردت إحدى الصحف المحلية بعضاً منه، تضمن الكثير من الحيثيات، لكن ما لفت انتباه وحفيظة المواطنين هو التالي:

«عن طلبات المواطنين المتضررين، الذين لم يتمكنوا من تقديم الأوراق الثبوتية كلها للتعويض حول ملكية العقارات المتضررة على الشيوخ، ولا توجد ملكية باسم مقدم الطلب، لأن القرية كلها عقار واحد، فكان قرار اللجنة أن يقوم المتضرر بتقديم ما يشعر بملكته تسلسلاً إلى المالكين الأساسيين، إضافة إلى ما يثبت إشغاله للعقار المتضرر، عن طريق مضبطة مختار وشاهدين من الجوار، إضافة إلى ثبوت إشغاله خلال الكشف الحسي، وبالنسبة للبيان العقاري باسم الأب أو الابن أو الجد أو باسم غير معروف أو من أملاك بلدية لم يتم فرزها». فرأت اللجنة أنه يسري على هذه الحالة ما يسري على الحالة السابقة، شريطة أن يثبت إرثه للحصة المذكورة، وحول السكن العشوائي، تؤكد اللجنة ضرورة إبراز فاتورة الكهرباء، أو المياه مسجلة باسم المتضرر صاحب طلب

الخاص مستثنى!

أخيراً، لا بد من القول: إن إعادة تأهيل البنى التحتية المتضررة هي ضرورة واجبة، من أجل عودة الأهالي إلى بلداتهم وبيوتهم، حيث من دون الثانية لا معنى للأولى، وبالتالي فمن المستغرب أن يكون الترتيب على حساب هؤلاء الأهالي، عبر المزيد من هدر الوقت، بصرف استحقاقاتهم من التعويضات، ناهيك عن بعض الشروط التعجيزية الأخرى، التي تؤخر عودتهم واستقرارهم، خاصة، وأن الاعتمادات المخصصة لكل من هذين الجانبين منفصلة افتراضاً.

مع الأخذ بعين الاعتبار، أن البنى التحتية التي تحتاج للتأهيل، هناك الكثير من الجهات العامة والخاصة التي تعمل عليها وتتابعها، وقد تم لحظ حقوق القطاع الخاص بالتعويضات كذلك الأمر، بل ومنحهم امتيازات إضافية أيضاً.

ولعل ما رشح عبر محضر اجتماع لجنة إعادة الإعمار أعلاه، يؤكد على ذلك، فقد ورد بمقتنه حسب وسائل الإعلام: «رأت اللجنة صرف التعويضات عن الأضرار التي لحقت بمقاولي القطاع الخاص، المتعاقدين مع الجهات العامة... مع اقتراح رفع سقف مبلغ التعويضات إلى مئة مليون ليرة سورية بدلاً من عشرة ملايين وبنسبة 30 بالمئة من قيمة الضرر الإجمالي الحاصل بالمشروع».

في مقابل ذلك، تبقى حقوق المواطنين مقيدة بمثل هذه التوجيهات والمقترحات غير المبررة، ما يشي بأن أولويات الحكومة، كأنها غير مرتبطة بحقوق المواطنين، وبعودة الأهالي إلى بلداتهم ومدنهم وبيوتهم، ولا مانع لديها من الترتيب غير مسقوف المدة، من أجل أن يحصل هؤلاء على حقوقهم أيضاً.

إن إعادة تأهيل البنى التحتية المتضررة هي ضرورة واجبة من أجل عودة الأهالي إلى بلداتهم وبيوتهم حيث من دون الثانية لا معنى للأولى

تركة الاتحاد النسائي وورثته



في جلسته المنعقدة بتاريخ 16/1/2018، وافق مجلس الوزراء على كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المتضمن مقترحها:

■ عادل ابراهيم

توزيع العائلات في دور الحضانه، ورياض الأطفال، لدى الاتحاد العام النسائي سابقاً، ضمن الهيكلية الجديدة للوزارة، وتسوية أوضاعهن بموجب عقود سنوية. تمكين الوزارة من تشغيل بعض دور الحضانه ورياض الأطفال، التي كانت مشغولة من قبل الاتحاد المذكور.

اعتراف بالخبرات وافق مرسوم

في تصريح صحفي عقب الجلسة، قالت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل: إن جزءاً من العائلات في دور الحضانه ورياض الأطفال، لم تتم تسوية أوضاعهن، وبأن عدد هؤلاء يبلغ 392 عاملة، وستعمل الوزارة على تحويل عقودهم إلى عقود سنوية، للاستفادة من خبراتهم وتوظيفها في دور الرعاية الاجتماعية، أو المعاهد التابعة للوزارة. كما أشارت الوزيرة، إلى أن العاملين في الاتحاد النسائي يبلغ عددهم نحو 900 عامل وعاملة، وبناء على الموافقة أعلاه، فقد تم استكمال تسوية الأوضاع المهنية لهؤلاء، وبأن الوزارة ستعمل على تشغيل بعض رياض الأطفال التابعة للاتحاد سابقاً، لتقديم خدمات تنسجم مع تنمية الطفولة المبكرة، وتقديم المزيد من الدعم للمرأة العاملة.

مرسوم وحقوق

يشار إلى أن الاتحاد العام النسائي، كان قد تم حله بموجب المرسوم التشريعي رقم 16 تاريخ 2017/4/23، وفيما يلي بعض مواد المتعلقة بوضع العمالة:

المادة الثانية: «يعين العاملون في الاتحاد العام النسائي في إحدى الجهات العامة على شواغر محدثة حكماً لهذه الغاية».

المادة الثالثة: «يتم تعيين هؤلاء العاملين في إحدى الفئات الخمس التي تتناسب مع الشهادات والمؤهلات المطلوبة للتعيين، الواردة في المادة 5 من القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم 50 لعام 2004 مع احتفاظهم بالأجور المماثلة لأمثالهم من العاملين في الدولة، التي وصلوا إليها بتاريخ نفاذ هذا المرسوم التشريعي، وقدمهم السابق المؤهل للترقية».

المادة الخامسة: «تصدر قرارات التعيين من رئيس مجلس الوزراء خلال ستة أشهر من تاريخ صدور هذا المرسوم التشريعي». المادة السادسة: «تحل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل محل الاتحاد العام النسائي بكل ما له من حقوق، وما عليه من التزامات، ويستمر العاملون المؤقتون والمتعاقدون بنفس أوضاعهم وأجورهم».

إجراءات تنفيذية

في مطلع شهر تشرين الثاني 2017 صدرت عدة قرارات عن رئيس مجلس الوزراء، تتضمن تعيين العاملين والعاملات في الاتحاد العام النسائي («سابقاً») لدى الجهات العامة التالية: «التربيتية- الصحة- الإدارة المحلية والبيئة- الزراعة والإصلاح الزراعي- الثقافة المالية- الشؤون الاجتماعية والعمل- السياحة- النقل- الموارد المائية- العدل- التجارة الداخلية وحماية المستهلك- هيئة التخطيط والتعاون الدولي- المكتب المركزي للإحصاء».

وقد صرح معاون وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، عبر إحدى الصحف الرسمية في حينه: إن «وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، حددت 15 يوماً من تاريخ صدور القرارات، لإنجاز توزيع العاملين مع مراعاة المحافظة والسكن للعامل، مبيناً أنه بلغ عدد المعيّنين في وزارات الدولة من الاتحاد النسائي أكثر من 300 عامل وعاملة».

قرارات التعيين أعلاه، تعتبر الشكل التنفيذي للمرسوم بموجب المادة الثالثة والخامسة منه، وإن تأخرت شهراً عن الموعد المحدد لها بموجبها، ما يعني بأن هناك بحدود 600 عامل وعاملة لا تطبق عليهم شروط التعيين، ومن المفترض استمرار أوضاعهم بنفس أجورهم حسب مواده.

ومع تسوية أوضاع 392 من هؤلاء بموجب موافقة مجلس الوزراء الأخيرة عبر عقود سنوية، يظهر وكان هناك بحدود 200 عامل وعاملة لم يتبين واقع تسوية أوضاعهم،

وعلى أية أسس تمت، خاصة وأنه تم الإعلان عن انتهاء تسوية أوضاع الجميع، فيما لم يرشح رسمياً أي شيء بخصوصهم، وربما أن هناك خطأ لم نستطع تبينه.

تناقض رسمي

لكن ما يلفت النظر، في مجمل الإجراءات المتخذة حيال أوضاع العاملين والعاملات في الاتحاد النسائي سابقاً، بأنها تتعارض مع الاعتراف بأن هناك خبرات من الممكن الاستفادة منها، عبر دور الرعاية الاجتماعية، أو المعاهد التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وبأن الوزارة عازمة على تشغيل بعض رياض الأطفال التابعة للاتحاد النسائي سابقاً، لتقديم خدمات تنسجم مع تنمية الطفولة المبكرة، وتقديم المزيد من الدعم للمرأة العاملة، حسب تصريح الوزيرة في نهاية الجلسة أعلاه، والهيكلية المقترحة والموافق عليها.

تساؤلات

ما يدعونا للتساؤل عن مبررات تعيين الكثير من هؤلاء في الجهات العامة المذكورة أعلاه؟

بينما كان من الممكن استمرار عملهم في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل للمبررات التالية:

أولاً: باعتبارها حلت محل الاتحاد بما له وما عليه.

ثانياً: باعتبار أن التعيين جرى على شواغر محدثة حكماً بموجب المرسوم، أي أنه لا يشكل أي عبء على الوزارة عملياً.

ثالثاً: وأهمها، طالما أن الوزارة عازمة على تشغيل رياض الأطفال لتنمية الطفولة المبكرة ولتقديم الدعم للمرأة العاملة في هيكليتها الجديدة.

فإن هي تلك الهيكلية الجديدة للوزارة التي تمت الموافقة عليها أعلاه، وخاصة ما يتعلق بتعيينها من تشغيل بعض دور الحضانه ورياض الأطفال، التي كانت مشغولة من قبل الاتحاد المذكور، طالما تم الاستغناء عن الخبرات التي من المفترض أن تعمل فيها؟! وهل ما جرى ويجري هو تناقض، أم تعارض، أم تخبط على مستوى إرث الاتحاد النسائي، وتركته من قبل المعيّنين برسم السياسات والاستراتيجيات في الحكومة؟

ما يلفت النظر في مجمل الإجراءات المتخذة حيال أوضاع العاملين والعاملات في الاتحاد النسائي سابقاً بأنها تتعارض مع الاعتراف بأن هناك خبرات من الممكن الاستفادة منها.

اجتماع لنكء الجروح!

طغى على الاجتماع النوعي، الذي ضم رئيس مجلس الوزراء مع المحافظين، منتصف الشهر الحالي في مبنى وزارة الإدارة المحلية والبيئة، الحديث عن الاستثمار والمشاريع الاستثمارية.

نوار الحمشقي

وخلال الاجتماع، تم الحديث عن القضايا الخدمية، وعن تطوير الواقع التنموي، والزراعات الأسرية والثروة الحيوانية، والمحافظة على ممتلكات المواطنين، وتأمين مستلزمات عودة الناس المهجرين إلى مناطقهم، وغيرها من العناوين المتشعبة الأخرى.

طغيان الاستثمار

وحسب وكالة سانا، فقد «خلص الاجتماع النوعي إلى تشكيل لجنين في كل محافظة، لتوصيف واقع المشاريع الاستثمارية والمباني السكنية، التي لم تستكمل، واقتراح ما يلزم بشأن إعادة تفعيلها، وتقديم التسهيلات اللازمة لاستقطاب الاستثمارات، وتوفير البيئة المشجعة لها».

وخلال الاجتماع، «كلف رئيس الحكومة المحافظين وضع خارطة تنموية لكل وحدة إدارية، وتجميعها ضمن خارطة استراتيجية شاملة على مستوى المحافظة، لجهة تحصيل أفضل عائدات من استثمار أملاكها، ومعالجة ملف المخالفات السكنية بشكل نهائي، ومنع إقامة أية مخالفات سكنية جديدة ووضع مقترحات لمخططات تنظيمية جديدة، تراعي خصوصية كل محافظة، مع الحفاظ على المناطق الزراعية، وعدم التوسع على حسابها».

ليس ذلك فقط بل «وتقديم مديري الحدائق توصيفاً لآليات استثمار الحدائق في كل محافظة، والجدوى الاقتصادية منها، لاتخاذ ما يلزم لتحسين العائد الاستثماري منها».

إطلاق أيدي الاستثمار رسمياً

كان المحافظات، أو الوحدات الإدارية

التابعة لها، كانت قد وفرت شيئاً بعيداً عن الاستثمار، أو عن أيدي المستثمرين خلال السنوات الماضية، ليأتي التكليف الرسمي الحالي، على شكل إطلاق الأيدي رسمياً من أجل المزيد من الاستثمارات، تحت غلاف البحث عن أفضل العائدات، على مستوى الأملاك والحدائق وغيرها، مع تقديم التسهيلات اللازمة لهذه الاستثمارات واستقطاب المزيد منها عبر تشجيعها.

جروح غائرة

الحديث عن الحفاظ على المناطق الزراعية، وعدم التوسع على حسابها، هو حديث لا ندري كيف من الممكن توصيفه في ظل كل ما جرى ويجري من طغيان على حساب هذه الأراضي، بغاية التبرج طيلة عقود وسنين، ولنا بمحافظة دمشق المثال الفاقع، على عدم التقيد بهذا الشأن تاريخياً، بدءاً بمنطقة كيوان وأرض المعرض القديم التي أصبحت جرداء قاحلة، وصولاً إلى شرقي ركن الدين «البارك الشرقي» وتغلغل



والسماسرة والفاستين، لجني الأرباح والمزيد منها، على حساب حاجات الناس والمواطنين.

أما عن تأمين مستلزمات عودة الناس المهجرين إلى مناطقهم، فهو من الجروح الغائرة المستحدثة، فهؤلاء جميعهم ينتظرون تأمين هذه المستلزمات، لكن واقع الحال يقول: إن الكثير من الإجراءات الرسمية تحول دون ذلك، اعتباراً من التعويضات وملفها المعقد والمتشابك، مروراً بما سُرِق وعُفِش من ممتلكات هؤلاء، وليس انتهاءً بالموافقات التي يحتاج إليها البعض من «الجهات المختصة»، والتي تطول وتطول وتطول.

المختصر المفيد من الاجتماع أعلاه، أنه لم يكن إلا نكأ بعض الجروح الغائرة التي عانى ويعاني منها المواطن، في ظل استمرار هذا الشكل من الكلام غير المجرم، على مبدأ «الحكي ببلاش»، باستثناء ما سيتم جنيه من أرباح، تحت يافطات البحث عن العائدات، والمزيد من تشجيع الاستثمار على حساب المواطن.

الكتل الإسمنتية فيه، وليس انتهاءً بالحدائق كافة داخل المدينة، التي بدأ يأكلها الاستثمار والمستثمرون، وربما حال بقية المحافظات ليس بأفضل من حال دمشق على هذا المستوى، وخاصة محافظة ريف دمشق التي تراجعت غوطتها، خلال العقود الماضية لدرجة القضاء عليها تقريباً.

يُكمل ذلك، الحديث عن المخالفات السكنية، ومنع إقامة أي جديد منها، في ظل كل ما جرى ويجري في هذا الملف على مستوى القطر، من مخالفات مستمرة على أعين أولي الأمر والمسؤولين.

ولعل الأهم من ذلك، هو: أن يترافق المنع المزمع والمعلن للمخالفات السكنية، مع خطة حكومية رسمية لقطاع السكن والإسكان، فالغياب الرسمي لدور الدولة عن هذا الملف طيلة العقود الماضية، كان هو السبب الأساس والرئيس لتغول المخالفات وتوسعها، والتي كانت كذلك الأمر فرصة كبيرة أمام تجار العقارات

أما عن تأمين
مستلزمات عودة
الناس المهجرين
إلى مناطقهم
فهو من
الجروح الغائرة
المستحدثة
فهؤلاء
جميعهم
ينتظرون تأمين
هذه المستلزمات

احتجاج مستثمري الأكشاك في طرطوس

مراسك قاسيون

تجمهر العشرات من أبناء محافظة طرطوس ظهر أمس 2018/1/21 أمام مبنى المحافظة، وذلك احتجاجاً على رفع الضريبة السنوية المقررة على الأكشاك والكولبات بنسبة 600%، حسب قول المحتجين.

الاحتجاج والتجمهر الذي جرى أمام مبنى محافظة طرطوس، ضم العديد من أصحاب الأكشاك المنتشرين في المحافظة، وقد ظهر بالفيديو المتداول عنه عبر صفحات التواصل الاجتماعي، مشاركة العديد من النساء بهذا الاحتجاج كذلك الأمر.

حديث المحتجين تمحور حول ما وصفوه بالقرار الظالم من المحافظة، والذي تم بموجبه رفع الضريبة السنوية التي تتقاضاها لقاء إشغال الأكشاك بنسبة 600% دفعة واحدة، ودون أية مقدمات، والتي اعتبروها نسبة رفع كبيرة وغير مبررة، معربين عن استمرار احتجاجهم لحين تنفيذ مطلبهم المتمثل بالعدول عن هذا القرار.

هذا بذاك، لا من حيث الواردات والعائدات، ولا من حيث المحسوبة وغض النظر والوساطات التي يتمتع بها الكبار.

على ذلك فقد اعتبر المحتجون بأن الضريبة المرفوعة بهذا المقدار، تعتبر وسيلة إضافية لإفقارهم، على حساب قوت أسرهم واحتياجاتهم اليومية، وهو شكل إضافي من الظلم المحيق بهم اقتصادياً ومعيشياً، وقد اعتبرها بعضهم بأنها حرب معلنة على اللقمة التي يبحثون عن تأمينها بكرامة.

فهل تستجيب محافظة طرطوس وتعديل عن قرارها، أم سنشهد المزيد من الإفكار المتعمد الذي يستهدف فقراء الحال والمستضعفين، مع توابعه ونتائج التي من الممكن ألا تحمد عقابها؟



بعض الأكشاك «المحسوبة»، وخاصة على الكورنيش البحري، أو سواهم من كبار المستثمرين الآخرين، بحيث لا يجب أن يقاس

من أجل تأمين مصدر رزق كريم لأسر هؤلاء، وحال هؤلاء جميعاً يختلف كل الاختلاف عن حال كبار المستثمرين، سواء على مستوى

من المعروف بأن غالبية الأكشاك في طرطوس يعمل بها ويستثمرها مفقروا الحال، بالإضافة طبعاً إلى بعض ذوي الشهداء كمساعدة

«السياسة هي تعبير مكثف عن الاقتصاد» هذا ما قاله لينين، ويعلمه الجميع... ولكن في بعض الحالات، تتحول الإجراءات الاقتصادية إلى أداة سياسية مباشرة، كما يفعل الغرب في منظومة عقوباته الاقتصادية التي يطبقها هنا وهناك. حيث تستخدم أدوات العزل الاقتصادي للضغط السياسي، ولكن الثمار السياسية تختلف بحسب التوازنات داخل البلدان المحاصرة.

«ثمار» سياسية

للعقوبات الاقتصادية



إن كان لهذه الدول مشروع وطني جدي، عبر وزن سياسي فاعل للقوى الوطنية المحلية وإمكانات اقتصادية وبشرية جديّة، يمكن أن تتحول العقوبات والعزل إلى فرصة لرفع إمكانات القدرات الاقتصادية المحلية، ولكن لا يمكن أن يخلو هذا من آثار وتشوهات في بنية الاقتصاد المحلي، ومن آثار هذا على العلاقات السياسية والاجتماعية، ولكن عموماً تدفع ثمن هذا، الطبقات والشرائح الأقل دخلاً ومرونة، والتي يتم التكيف مع العقوبات على حسابها.

عشائر محمود

أما إن أتت العقوبات أو العزل الاقتصادي في ظرف سياسي معقد، كما في الحالة السورية، وفي ظل اختلال كبير في موازين القوى المحلية لصالح كبرى قوى السوق، فإن العقوبات تساهم مساهمة فعالة في التدهور الاقتصادي والاجتماعي...

نتائج الإجراءات القسرية في سورية!

العقوبات المطبقة على سورية من قبل الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، ودول مثل: كندا، وسويسرا وغيرها، لا تصنف كعقوبات اقتصادية دولية، بل إجراءات قسرية أحادية الجانب، نظراً لكونها لم تقر بإجماع دولي. إن العقوبات المطبقة على الجهات الحكومية السورية، وعلى القطاعات المالية والمصرفية، والتجارية، والنפטية، والنقل الجوي. ساهمت إلى حد بعيد في إضعاف النشاط الاقتصادي العام لجهاز الدولة، بينما أتاحت إمكانات استفاضة واسعة لقوى النفوذ المالي الاقتصادي، التي زادت من رهن جهاز الدولة لمصلحتها، بعد أن أصبح مكبلاً بهذه الإجراءات. ويمكن تصنيف الآثار الاقتصادية والسياسية للإجراءات القسرية الغربية والعربية وفق التالي:

التراجع الكبير والسريع في قدرات جهاز الدولة:

صارت الدول التي طبقت العقوبات على سورية، أرصدة الحكومة السورية في الخارج، أي أنها صادرت الأموال العامة السورية التي أنتجها السوريون، وتحولت لمال عام. ولكن هذا أقل ما يذكر... حيث ساهمت الإجراءات التي طبقت على قطاع النفط السوري، وتجارته، بتراجع كبير وسريع في الموارد النفطية العامة، في بداية الأزمة. وخلق ضعفاً مالياً مفاجئاً، تمت معالجته بالضخ النقدي، والدين الحكومي. وبدأت من هنا عملية استمرت طوال الأزمة بتوسيع الدين الحكومي، وما له من آثار مالية ونقدية هامة، أهمها: ارتفاع أسعار المشتقات النفطية وتحريرها، وارتفاع تكاليف الإنتاج والمستوى العام للأسعار،

وتراجع قيمة الليرة، وارتفاع مستوى التضخم، وتراجع الأجور الحقيقية، وبدأ الفقر يتوسع ليصل أغلب السوريين. أما على الضفة الأخرى، فإن تراجع الإيرادات العامة الذي أضعف الدور الاقتصادي لجهاز الدولة، شكل فرصة لقوى الليبرالية وقوى السوق الكبرى، التي كانت تسعى إلى تحويل القطاعات الحكومية الرئيسية، إلى حقوق ملكية باسمها في السوق، مستندة على ذريعة ضعف الموارد العامة، فعلى سبيل المثال لا الحصر: تخصصت شركات الخليوي، وأصبحت شركات خاصة قابضة تدير الأملاك العقارية العامة.

توسع دور وثروة قوى السوق والنفوذ

تمنع الإجراءات جهاز الدولة السوري، من أشكال التعامل الاقتصادي الخارجي كافة، إلا بحدود ضيقة. وقد أدى هذا إلى توسع كبير في الاعتماد على كبار الوسطاء من الدوائر الضيقة، لتأمين المستلزمات العامة كاله، ومقابل هذا تحصل على حصة وريع للمخاطرة، أي مكاسب وأثمان سياسية واقتصادية لدور ووزن هؤلاء. إضافة إلى هذا فإن الإجراءات التي تمنع الطرق النظامية، تجعل الطرق الملتوية ضرورية لتجاوز العقوبات، ويتحول أسلوب عمل هؤلاء إلى «الشرعية الاقتصادية»، مما يعزز من حالات الفوضى والتهريب والاعتماد على الميليشيات بأنواعها. وانعكس هذا انزياحاً كبيراً في السياسيات الاقتصادية، بما يلائم أوزان كبار الوسطاء، ويعاكس المصلحة العامة بطبيعة الحال، فتسرب على سبيل المثال: الجزء الأهم من احتياطي القطع الأجنبي إلى قوى السوق الكبرى، لتلبي حاجات الاستيراد، ولتلبية حاجاتها المضاربة كذلك الأمر. واحتجبت الأموال العامة عن أية مساهمة إنتاجية، كانت تقوم بها سابقاً، سواء في الاستثمار العام أو حتى في الإنفاق على دعم الإنتاج، وقد كان الاقتصاد السوري بامس الحاجة لها في ظروف الأزمة. حيث أصبحت مصالح هؤلاء القلة المتنفذة محددات للسياسات الاقتصادية. ومصالحهم ليست في الإنتاج، بل في الربح والمضاربة والتجارة والصفقات. وكان لهذا أثر حاسم في مستوى تدهور الإنتاج المحلي، وفقدان أي قرار أو رغبة بترميمه

النفطية التي انتقل الجزء الأعظم منها للسوق الداخلية والخارجية، بمراج عالية، رغم أن توزيعها حكومي حصراً. وكذلك امتلكوا القدرة على استثمار جزء هام من المساعدات الإنسانية الدولية...

وبالنتيجة، فإن الطابع الاحتكاري والريعي للسوق السورية قد توسع إلى حد بعيد، وتمركز المزيد من الثروة لدى قلة القلة، وأصبحت المضاربة بالعملة والعقارات والسلع نشاط اقتصادي أساسي. وبالتأكيد فإن مزيداً من الاحتكار والثروة لدى هؤلاء، يعني مزيداً من الجوع والفاقة والبطالة لدى الأغلبية.

ودعمه، وأثر كذلك الأمر في الأسعار الاحتكارية العالية في السوق السورية، وللمستوربات تحديداً. حيث أصبحت أسعار الوقود والمشتقات النفطية في السوق السوداء السورية أعلى من الأسعار العالمية، وغدت أسعار الغذاء المستورد في السوق السورية، أعلى من أسعار تصديرها العالمية بنسبة 80% وسطياً «قاسيون 832». ورغم أن بعض الدول التي لم تلتزم بالعقوبات، أتاحت مسارب لتأمين الحاجات الأساسية لجهاز الدولة السوري، إلا أن هذا لم يمنع أو يقلل من دور هؤلاء، بل امتلكوا القدرة على الاستفادة من بعض المواد، مثل: المنتجات

الطابع الاحتكاري والريعي للسوق السورية قد توسع إلى حد بعيد وتمركز المزيد من الثروة لدى قلة القلة

التقديرات الدولية تقول: إن الاقتصاد السوري قد خسر قرابة 60% من الناتج الذي كان ينتجه في عام 2010، وتقدر، أن الفقر يطال 80%، بينما في الحقيقة فإن كل أسرة سورية دخلها أقل من 500 دولار تقريباً، لا تستطيع أن تؤمن حاجاتها الخمس الأساسية، ومقابل هذا الرقم فإن الأجر الوسيط السوري لا يزال قرابة 75 دولار شهرياً! أي أن الأسرة داخل سورية تحتاج إلى 6 دخول وسطية لتخرج من دائرة الفقر والعوز الشديد. «قاسيون 843». لا يمكن إجراء تقدير دقيق للخسائر الاقتصادية جراء العقوبات الاقتصادية الغربية والعربية، وإن كان البعض يقدر أنه حتى نهاية 2014 كانت الخسائر المرتبطة بالعقوبات تقارب 20 مليار دولار «المركز السوري لبحوث السياسيات بالتعاون مع UNDP» إلا أن الرقم الفعلي قد يفوق هذا، وهو يتشابه مع أرقام الخسائر السورية كلها، خسائر الناتج، والفقر، والبطالة. وهو شريك كذلك الأمر في المراج الكبرى للقلة القليلة من أصحاب النفوذ الاقتصادي والمالي، وقوى السوق الكبرى داخل سورية... حجرت العقوبات أموالاً واستثمارات لمتمنّفين سوريين كبار، وهي في معظمها أموال فساد وإثراء من التراجع الاقتصادي السوري خلال عقود مضت، وضعوها في هذه الدول التي كانت الشريك الاقتصادي السوري الأساسي، فإن هذه الدول بإجراءاتها قد أتاحت لأغليبتهم فرصة هامة بتكديس أضعاف مضاعفة من خسائر السوريين خلال سنوات الأزمة.

«الليرات» تزداد وتتحرك... لكن هل تنتج فعلاً؟



23%

زادت الودائع في المصرف التجاري السوري، خلال عام مضى لتزيد عن ألف مليار ليرة، بنسبة 23% وبمقدار 208 مليار ليرة. وهو الذي يساهم بنسبة تقارب 40% من إجمالي ودائع المصارف في 2016.

2700

إذا ما زادت الودائع الإجمالية في المصارف العاملة بنسبة 20% عن عام مضى، فإنها ستبلغ 2700 مليار ليرة، وحوالي 6 مليار دولار تشكل نسبة 25% من الناتج تقريباً.

3900

زادت كتلة النقد المصدر بالليرة السورية خلال الفترة بين 2011-2016 بمقدار 3900 مليار ليرة، وهي زيادة كبيرة، قابلها تراجع في الإنتاج، مما ساهم في زيادة تراجع قيمة الليرة.

تأتي مجموعة من المؤشرات في مطلع العام الحالي، لتقول: بأن الودائع المصرفية في كل من المصارف العامة والخاصة لا تزال في توسع، ويتوافق هذا مع إجراءات وقرارات، تشير بأن باب الإقراض سيفتح، وسيتم تسهيل حركة الأموال من المصارف إلى السوق...

■ محرر الشؤون الاقتصادية

الودائع قرابة ربع الناتج!

حقق المصرف التجاري السوري زيادة هامة في نسبة ودائعه هذا العام، فالمصرف الذي ساهم في 2016 بنسبة 39% من إجمالي الودائع في المصارف العاملة العامة والخاصة: 890 مليار ليرة من أصل 2250 مليار ليرة إجمالي. قد زاد ودائعه بين 2017-2016 بنسبة 23% تقريباً، فمن حوالي: 890 مليار ليرة في العام الماضي، ارتفعت الودائع الإجمالية بالليرة وبالعملات إلى 1098,8 مليار ليرة سورية، بزيادة: 208,5 مليار ليرة. وكذلك الأمر، تأتي مؤشرات لزيادة الودائع في المصارف الخاصة، فبناء على مقارنة أجريت بين ودائع المصارف الخاصة التقليدية، بين عامي 2016-2017 فإن هذه الودائع ازدادت بنسبة 15,5%.

وإذا ما قدرنا وسطيًا، بأن الودائع الإجمالية العامة والخاصة، ستزداد بنسبة تقديرية 20% بين نهاية 2016 ونهاية 2017، فإننا قد نصل إلى رقم ودائع يبلغ: 2700 مليار ليرة مطلع العام الحالي، بزيادة حوالي 450 مليار عن عام مضى. أي ودائع بما قد يقارب: 6 مليار دولار، ونسبة تقارب 25% من الناتج، إذا ما وافق التقديرات الدولية التي تقول: بلوغه 22-24 مليار دولار تقريباً.

حتى الآن: لا إقراض إنتاجي

تعتبر هذه الكتلة النقدية المودعة في المصارف،

أواسط العام الماضي، تشير إلى عودة حركة الإقراض والتسهيلات، وحتى توسيع باب الاستيراد... ورغم أن الحركة بطيئة إلا أنه من الواضح أن الاتجاه النقدي والمالي العام، هو نحو إعادة تحرير حركة الليرة السورية، بعد التقييدات الواسعة خلال السنوات الماضية.

تلك التقييدات التي أعاققت الإقراض الإنتاجي في المناطق التي كان من الممكن الإقراض فيها، وحجبت كتلة نقدية هامة عن الإنتاج الحقيقي والاستثمار، والتداول. وعملياً، كانت هذه التقييدات تهدف بالعمق، إلى منع انكشاف الكتلة الكبيرة من النقد المصدر، حيث أصدر أكثر من 3900 مليار ليرة بين عامي 2011-2016، وما يصل من هذه الكتلة إلى المصارف كان من الصعب تحريكه بسهولة. وكان الهدف جعل جزء من هذه الكتلة الكبيرة غير سهل الحركة، فلا تخفص قيمة الليرة بسرعة. وعموماً فإن هذه الإجراءات التقييدية، إن كانت تهدف إلى الحفاظ على قيمة الليرة، فإنها لم تحقق غرضها خلال سنوات الأزمة السابقة، بل ربما يكون مفعولها عكسياً، حيث كان ينبغي أن تتحول هذه الأموال إلى إنتاج حقيقي لتحمي الليرة، لا أن تحجب ويصبح تداولها صعباً!

■ هوامش:

د. علي كنعان السياسة المالية والنقدية في سورية- مؤتمر سورية الأم: 12-2017.
د. دريد درغام مركزات السياسة النقدية في دعم الاستقرار- ملتقى الحوار الاقتصادي: 8-2017.

تصريحات مدير المصرف التجاري السوري: فراس سلمان 1-2018.

تتخذ اليوم إجراءات لتسهيل حركة النقود، وكتلة الليرة في السوق السورية، عبر الإقراض... وهذه العملية مفيدة لتحريك الإنتاج، ولكنها قد تكون ضارة إذا لم تذهب هذه الأموال إلى الإنتاج الفعلي! أي إذا لم تتشكل حوافز إنتاجية حقيقية، متمثلة بانخفاض الكلف، وارتفاع العائدية وإمكانية التسويق سواء خارجياً، أو داخلياً، برفع إمكانات الاستهلاك. وإذا لم يتم هذا فإن عمليات الإقراض ومنح التسهيلات ستأخذ منحى خدمي واستهلاكي، بل ومضاربي حكماً، ولن تستطيع القوانين أن توقفها، بل ستضطر للتكيف معها. لأن القرارات لا تكفي وحدها لتغيير منحى القوانين الموضوعية في السوق. والتي تقول: طالما أن أرباح الإنتاج في سورية منخفضة، وإمكانية استهلاكه وتسويقه منخفضة كذلك الأمر، فإن آلاف مليارات الليرات السورية المتجمعة في السوق، ستنتج إلى الأماكن الأكثر ربحاً: في التجارة وبيع العقارات والخدمات، وحتى القطاعات غير الشرعية، ولن تتجه نحو إنتاج حقيقي. لذلك فإن المبادرة يفترض أن تكون من قبل الجهات القادرة على الإنتاج برماب أقل، أي، الجهات العامة: الخدمية والإنتاجية، وباتجاه استثمارات ترفع العائدية، وتخفف التكاليف العامة، حتى تعود عجلة الإنتاج والاستهلاك للدوران بشكل أسرع، وحتى تلحق السوق بالاستثمار العام.

كان ينبغي أن تتحول الأموال إلى إنتاج حقيقي لتحمي الليرة لا أن تحجب ويصبح تداولها صعباً!

كتلة هامة كنسبة من الناتج، وهي قادرة على التأثير في عجلة النمو، فيما لو أدخلت في العمليات الاستثمارية الإنتاجية. وكما يتضح، فإن باب الإقراض الموصد منذ عام 2012 تقريباً، قد بدأ يتزحزح. ورغم أن المصارف أعطت تسهيلات ائتمانية خلال السنوات السابقة، إلا أن التجارة كان لها الحصة الأكبر بنسبة 43% وبمقدار قريب 1,5 مليار دولار، ولكن رغم هذا، فإن القرارات النقدية المتعلقة بالإقراض تؤكد على: الإقراض الإنتاجي، وتقول بأنه يبلغ نسبة 50% من إجمالي التسهيلات المباشرة المنتجة التي يمنحها المصرف خلال سنة ميلادية. وفق قرار مجلس النقد والتسليف بتاريخ 11-4-2017.

فبينما وضعت الكثير من التعليمات في هذا القرار، التي تشدد على أولوية الإقراض للقطاع الإنتاجي، إلا أن الإنتاج لم يتلق دفعات إقراضية بعد. وبالمقابل أتت محفزات من قرارات جديدة صادرة عن المصرف المركزي، تتعلق بإلغاء تقييدات عن التسهيلات كافة، التي تعطيها المصارف، وخصت التسهيلات المتعلقة بتمويل المستوردات، والمتعلقة بشراء السيارات. وذلك في تعميم صادر بتاريخ 9-1-2018 إلى المصارف العاملة في سورية كافة، وعموماً لم تقلع عملية الإقراض الفعلية الواسعة بعد، ولا زال على المصارف أن تقدم رؤيتها الإقراضية حول المحددات التي وضعها مجلس النقد والتسليف، ولا زالت بعض التفاصيل موضع أخذ ورد...

التقييدات لمنع انكشاف كتلة الليرة

بدأت جملة من الإجراءات النقدية والمالية منذ

هل ستضرب الصين سندات الخزينة الأمريكية؟



تمتلك الصين 1 تريليون دولار من سندات الخزينة الأمريكية، وهي بهذا تمتلك سلاحاً مالياً في مواجهة الولايات المتحدة، وتستطيع أن تحدد مصير هذه السندات إذا ما قامت ببيعها بكميات كبيرة في الأسواق. هذا الاحتمال الذي يؤدي لخسائر هائلة للنظام المالي العالمي الدولي، هو محل بحث بعد تسريبات عن نية الصين بالقيام بهذا...

■ إيفان دانلوف - سبوتنيك

قد تفكر الصين بتقليص محفظتها من السندات الأمريكية في رد على تهديدات ترامب التجارية، ولكن هل تستطيع فعلاً إيلام سوق السندات الأمريكية، وبالتالي إسقاط الدولار.

صدر تقرير إخباري غير مؤكد عن وكالة بلومبرغ، يتحدث عن إيقاف الصين شراءها لسندات الخزينة الأمريكية بشكل تدريجي... وقد هز هذا الأسواق العالمية، مظهراً مدى هشاشة النظام المالي العالمي، وأعاد إلى الأذهان الأحاديث السابقة عن مدى ضعف السندات الأمريكية في مواجهة «الأفعال العدائية» الصينية. حيث أن الحجم الكبير من الاحتياطي الصيني الموجود على شكل سندات خزينة أمريكية، يمكن أن يكون سلاحاً مالياً ضد سوق السندات الأمريكية، وبالتالي ضد الدولار.

الصين تنفي... ولكن

انتهى الذعر قصير الأمد في أسواق التبادل العالمية، وفي سوق السندات الأمريكية، بعد أن أصدرت الإدارة المركزية للقطع الأجنبي الصينية (SAFE) تصريحاً حاداً للهجة، أعلنت به أن تقرير بلومبرغ ما هو إلا: «معلومات ملفقة».

المسؤولون الأمريكيون، وبعض الخبراء الماليين، بدأوا بحملة هوجاء ليعيدوا للمستثمرين الثقة والتأكد بأن الصين لا يمكن، وبأي حال أن تؤذي النظام المالي الأمريكي، وسعر سندات الدولار الأمريكية.

ولكن بالمقابل يعتقد خبراء آخرون بأن التقرير المسرب، إشارة إنذار أطلقت لتجعل دونالد ترامب أقل قدرة على الانخراط في حرب تجارية واسعة على الصين. وبهذه الحالة من الذي يمكن تصديقه أكثر الخبراء والمسؤولون الأمريكيون الذين يؤكدون بأن كل شيء على ما يرام، وأن هذا الخطر لا يمكن أن يحدث، أم السوق التي اهتزت بشكل حاد لمجرد خبر ملفق؟

الأمريكيون: لا بديل عن سندات الدولار

الاتجاه السائد في الرد على هذه المخاطر، قائم على القول بأنه مهما فعلت الصين باحتياطياتها من سندات الخزينة الأمريكية، فإن السندات الأمريكية، والدولار سيبقيان بخير، تحديداً لوجود مشتريين آخرين لهذه السندات. ولأن هذه السندات قوية يمكن إعادة تحفيزها وحمايتها عبر البنك الفيدرالي الأمريكي.

وفي تعليق لدايفيد ماكباس نائب وزير المالية الأمريكي للشؤون الخارجية حول الحدث، أكد مطمئناً بأنه لا مجال للمقارنة بين السندات الأمريكية، وأي احتياطي آخر من حيث السيولة ومن حيث القوة، ما يعطيها حماية.

حيث قال: «إن أسواق السندات الأمريكية عبر العالم، عميقة القوة، ونحن واثقون بأن اقتصادنا، وقوته ستبقي هذا العمق، وهذه القوة للسندات».

الآن روسكين مدير استراتيجية تبادل العملات بين مجموعة العشرة الكبار في بنك دويتشه بنك الألماني، التقى مع تصريحات المالية الأمريكية، وأضاف إلى أن العديد من

المؤشرات تدل على أن «عواء الصين لن يصل إلى العضم»!

تبنى مثل هذه التعليقات المسيئة، على فكرة سائدة بأنه ما من بديل منطقي تستبدل به الصين احتياطياتها الهائلة، لتحوله من السندات الأمريكية إلى شيء آخر. فيعتبر البعض بأنه حتى لو أصبحت السندات الأمريكية أقل جاذبية للمستثمرين، فإنها لا تزال أفضل من أي خيار ثان بديل. والبعض الآخر يعتقد بأن الصين ستكون كمن يطلق النار على قدمه، إذا ما لجأت إلى بيع سندات الخزينة التي تملكها، لأن البدء بعملية بيع كبيرة لمحفظتها الدولية البالغة 1 تريليون دولار «ألف مليار»، لن يستكمل إلا وقد حققت الصين خسارات كبرى، لأن هذا الدفع الكبير بالسندات الأمريكية إلى السوق، سيخفض من سعرها، وسيجعل بيع الصين خاسراً. وبناء عليه يفترضون أن إدارة الاحتياطي الصيني عقلانية، ولن تحمّل نفسها مخاطر بيع الاحتياطيات الأمريكية.

المسألة ليست اقتصادية فقط

هناك العديد من المشاكل في هذه الطريقة في التفكير. ويخالفها بعض الخبراء الآخرون فعلى سبيل المثال مارك كابانا، مدير الاستراتيجية الأمريكية قصيرة الأمد في بنك ميريل لنش الأمريكي، يعتقد بأن لدى الصين بدائل أخرى عدا عن سندات الدولار. حيث يقول: «إننا كمدراء احتياطي نعلم جميعاً بأن السندات الأمريكية ليست مغرية إلى هذا الحد. لو كنت الصين، فلن يكون لديك العديد من الخيارات، ولكن هذا لا يعني أنهم لا يستطيعون أن يتنوعوا احتياطياتهم لتشمل اليورو على سبيل المثال أكثر من الدولار». بكل الأحوال فإن احتمالية هذا التحول في الاحتياطيات الصيني سيكون سياسياً، وليس اقتصادياً، وهو ما يقلل من أهمية ما قد ينتج عنه من خسائر اقتصادية للصين من عمليات البيع، حيث من الواضح أنه في العلاقات

الصينية- الأمريكية، تسبق الضرورات السياسية كل الاعتبارات الأخرى. لذلك فإن «تحطيم» الصين لسوق السندات الأمريكية من أجل غاية سياسية، يجب أن يوضع كاستراتيجية صينية متوقعة عند عتبة معينة. وبالرغم من أن الإدارة الصينية، قد «وبخت» وكالة بلومبرغ التي نقلت الخبر، فإن من أطلق الشرارة عبر الخبر، أراد أن يذكر بأن الصين هي الحائز الأكبر على سندات الخزينة الأمريكية، وهي عملياً البنك الذي يمول الجزء الأهم من العجز الأمريكي.

ويأتي هذا التذكير في الوقت الذي يعاني فيه البيت الأبيض من ضعف شديد تجاه مسألة العجز الأمريكي، وتحديدًا لأن التعديلات الضريبية وفق خطة إدارة ترامب، ستكلف العجز الأمريكي 1 تريليون دولار إضافي خلال العقد القادم.

السندات لم تعد الاستثمار الأكثر أمناً

إن العجز المتزايد يجب أن يمول بإصدار المزيد من سندات الخزينة، وإذا ما بدأت الصين ببيع سنداتنا، فإن المالية الأمريكية يجب عليها أن ترفع عائداً هذه السندات لتحاظ على جاذبيتها الاستثمارية، وتمنع انهيارها. وهو ما يعني زيادة الفوائد التي يجب أن تدفعها الحكومة الأمريكية لمقرضيه، وزيادة تكاليف خدمات الدين.

النقطة الأهم هي أن الصين إذا ما فعلت هذا فإنها بتخفيضها لأسعار وقيمة سندات الخزينة الأمريكية، فإنها ستقلل قيمة الاحتياطيات العالمية لكل المستثمرين والدول عبر العالم، الذي قد يلجؤون أيضاً إلى بيع سنداتهم مع هذا التخفيض، في سلسلة سيكون من الصعب إيقافها.

حتى لو اندفع الفيدرالي الأمريكي لحماية السندات، فإن صورة السندات الأمريكية باعتبارها: «الاستثمار الأكثر أمناً عبر العالم»، ستتأذى لحد بعيد. وبكل الأحوال فإن الصين ستخسر أقل مما قد يخسره الآخرون جميعاً.

حيادية ولا مبالاة تجاه شركات الإنشاءات العامة



شركات الإنشاءات العامة السورية، مع ما تم سرده من تفصيلات عن إمكانيات الشركة العامة للطرق والجسور، وما سبق أن أنجزته من صوامع ومطاحن على مستوى القطر، وما تضعه نصب أعينها على مستوى المهام والأهداف خلال مرحلة إعادة الإعمار، حسب ما ورد أنفاً، لعله يكون بعض الرد على مساعي استقطاب الشركات الدولية الخاصة، لتحل محل شركائنا العامة، من أجل انجاز مشاريعنا الوطنية ذات الطابع الاستراتيجي، بزعم ضعفها وترهلها وغيرها من المزاعم التمييزية الأخرى، والتي خرجت من حيز المساعي ووصلت إلى حدود عقد الاتفاقات، كما خرجت من حيز المزاعم وصولاً إلى حدود التهميش والتصفية.

تتمتات وتوابع

لقد رشح عبر وسائل الإعلام أيضاً: أن الوزير أكد حرص سورية على تطوير علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري مع ماليزيا، والاستفادة من الخبرات والكفاءات الماليزية، في إقامة مشاريع صناعية تتبع لمؤسسات وشركات وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وخاصة في مجال بناء الصوامع وتخزين الحبوب، والمساهمة في مشاريع ذات العلاقة بمرحلة إعادة إعمار سورية والعمل على استمرار اللقاءات بين الشركات السورية والماليزية، لإقامة مشاريع مشتركة تنموية، تساهم في تطوير البنية الاقتصادية في سورية. يبقى أن نتساءل بعد ذلك كله:

هل من مصلحة وطنية بإحلال الشركات الأجنبية مكان الشركات العامة الوطنية التي تمتلك الإمكانيات والخبرات على مستوى المشاريع الاستراتيجية؟ ولمصلحة من يتم تحييد وتهميش دور شركائنا الإنشائية العامة، والاستخفاف بإمكانياتها، وصولاً إلى وضعها على رف انتظار الموت السريري البطيء؟ من كل به، لا مصلحة وطنية بذلك، لكن على ما يبدو أن مصالح الاستثمار والتربح هي الطاغية، في ظل الاستمرار بالسياسات الليبرالية المحابية لهذه المصالح، محلياً ودولياً.

«230» ألف طن في مختلف محافظات القطر. - توسعات مطاحن متنوعة في القطر منها «الغزلانية» الكسوة - تل كلخ - السلمية -» بطاقات تخزينية «350» ألف طن. - تنفيذ «14» صومعة في عدة بلدات ومحافظات منها «عدرا» - إزرع - خان طومان - الحسكة.....»

- صومعة البوعاصي في محافظة الرقة بقيمة «702» مليون ليرة سورية. بالإضافة إلى الاقتباس التالي: أحدثت «مجموعة قاسيون» الإنشائية من قبل الشركة العامة للطرق والجسور لنحاي التطور الحاصل في الأعمال الإنشائية، ولنكون مستعدين لعملية إعادة الإعمار في سورية، حيث تمتلك المجموعة تكنولوجيا ومستلزمات ما يعرف بتقنية القالب المنزلق، الذي يعتبر من أهم تكنولوجيا البناء والتشييد حيث يمكننا إنشاء «صوامع، مطاحن، ركائز الجسور، خزانات المياه العالية وغيرها».

إنجازات مستجدة ترد المزاعم

ليس بعيداً عن سرد الإمكانيات أعلاه، فقد تصدت الشركة العامة للطرق والجسور، بالتعاون مع «مجموعة قاسيون» لإنجاز بناء برج مؤلف من 14 طابقاً في منطقة الصبورة في ريف دمشق خلال العام المنصرم. وقد جرى الحديث في حينها أن هذا الإنجاز يعتبر خطوة هي الأولى من نوعها، وبمساعدة وخبرات وطنية، وخلال فترة زمنية قياسية لم تتجاوز الـ 15 يوماً من العمل، أي: بمعدل بناء طابق في اليوم، وهذا يعتبر إنجازاً يعكس تميز الخبرات الوطنية التي ساهمت في هذا المشروع.

وفي التفصيل، بأن البناء تم تنفيذه بطريقة حديثة ومتطورة، تحديداً بتقنية القالب المنزلق، التي تستخدم للمرة الأولى لتنفيذ أبراج سكنية، وكانت تستخدم سابقاً في تشييد صوامع الحبوب، وبأن هذه التقنية تتميز بسرعة التنفيذ.

المشروع المنفذ أعلاه مؤخراً، مع ما رافقه من تغطية إعلامية تتغنى بالإمكانيات التي تمتلكها

تداولت وسائل الإعلام خبر لقاء وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك، مع وفد اقتصادي صناعي ماليزي، من أجل التعاون لبناء صوامع وصوامع، بالكثير من الحيادية والسطحية، بل واللامبالاة.

■ سمير علي

على رؤوس الأنهاد! الالافت، أن الاجتماع المذكور قد حضره بالإضافة إلى الوفد الماليزي، كل من: المدير العام للمؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب - المدير العام للشركة العامة للمطاحن - المدير العام للشركة العامة للصوامع - المدير العام للشركة العامة للطرق والجسور.

والسؤال الذي يتبادر للأذهان: هل حضور مدير عام الشركة العامة للطرق والجسور هو بغاية تكريس الحيادية رسمياً، وتميرير الاتفاق «الصفقة» على رؤوس الأشهاد من ذوي الاختصاص، أم هو اعتراف بتراجع إمكانيات هذه الشركة، بحيث أنه لم يعد باستطاعتها التصدي لمثل هذه المشاريع؟ خاصة وأن الحديث جرى عن إنشاء صوامع وصوامع في العديد من المحافظات، 4 محافظات.

فبالإضافة لكونها مشاريع استثمارية ربحية كبيرة، ذات طابع استراتيجي محلي هام، فإنها تعتبر جهات عمل للشركات العامة الإنشائية بشكل عام، ولشركة الطرق والجسور صاحبة الاختصاص بشكل خاص، وهو من المطالب الدائمة والملحة والقديمة لهذه الشركات، من أجل استمرار عملها، واستعادة ألقها.

إمكانيات الطرق والجسور

من الموقع الرسمي للشركة العامة للطرق والجسور على شبكة الإنترنت نقتبس التالي: كان من الضروري لمواكبة النهضة الزراعية والاكتفاء الذاتي من القمح، أن تمتلك الدولة أماكن لتخزينها وطحنها، وتصدت الشركة لهذا العمل ونفذت أغلب الصوامع والمطاحن في الجمهورية العربية السورية، من خلال امتلاكها لتقنية إنشائية تعرف بالقالب المنزلق.

أهم المشاريع:

- خمس عشرة مطحنة بطاقة تخزينية

الخبر يقول: إن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك، بحث خلال لقائه مع الوفد الماليزي، سبل تطوير علاقات التعاون، وإقامة مشاريع صناعية في سورية، واتفق الجانبان على أن يقوم المختصون في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، بتقديم دراسة للجانب الماليزي، تتضمن الكميات المقدرة من محاصيل الحبوب في سورية، لأخذها بعين الاعتبار في مشاريع بناء صوامع وصوامع بطاقات تخزينية مختلفة، في كل من محافظات حلب واللاذقية وطرطوس والسويداء.

حيادية ولا مبالاة!

الحيادية المقصودة، والتي يجب التوقف عندها، هي: الموقف من دخول القطاع الاستثماري الماليزي الخاص، على مشاريع بناء الصوامع والصوامع في سورية، وهي مشاريع كبيرة ذات طابع استراتيجي، مع العلم أن غالبية الصوامع والصوامع الموجودة في سورية، تم انشاؤها بخبرات وأيد سورية تاريخياً، عبر شركات الإنشاءات العامة، وخاصة الشركة العامة للطرق والجسور، ولطالما تم التغني بهذه الإنجازات وبالخبرات المحلية التي كانت أهلاً للتصدي لمثل هذه المشاريع الاستراتيجية.

أما اللامبالاة، فهي تميرير الخبر، الصفقة، بما يكرس السياسات الحكومية الرسمية التي عملت على تهيميش القطاع العام الإنشائي، وصولاً إلى إضعافه، وانتهاءً بخروجه بشكل تام، على مستوى خارطة المشاريع الاستراتيجية، بما يؤدي بالمحصلة لتصفيته، وفقاً للوصفات الليبرالية المرسومة والمعمول بها رسمياً.

اللامبالاة هي تعبير
الخبر الصفقة بما
يكرس السياسات
الحكومية الرسمية
التي عملت على
تهيميش القطاع
العام الإنشائي
وصولاً إلى إضعافه
وانتهاءً بخروجه
بشكل تام

«العلوم» تعلن: إنها انتكاسة!



وجدتها

د. عربوب المصري



خصخصة المحيطات

في العقود الأخيرة، توسع العلماء والناشطون الماركسيون حول العالم بشكل كبير، في فهم الحرب الرأسمالية على الأرض. وفي حين لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، هناك الآن العديد من الكتب والمقالات والمواقع الإلكترونية، التي تحلل الأزمة البيئية العالمية من منظور ماركسي. وفي الوقت نفسه، كان العلماء يعملون على تعميق معرفتنا لهذا الكوكب، باعتباره نظام الاستقلاب المتكامل، وتحليل اضطراب هذا النظام الذي يجبرنا على مرحلة جديدة وخطيرة من تاريخ الأرض. ويتيح التقارب المحتمل بين الماركسية البيئية، وعلوم نظام الأرض - فرصاً مثيرة لبرامج وحركات بيئية اجتماعية ثورية في عصرنا هذا.

فالسياسات النيوليبرالية تعزز أرباح الصيد في الشركات، وتشجع الصيد المفرط، وتضغط على الصيادين الصغار الذين صادرت مجتمعاتهم على مدى أجيال.

وقد جعلت النيوليبرالية، وإعادة هيكلة الرأسمالية العالمية التي حدثت منذ السبعينيات، الصيد التجاري أكثر ربحية للشركات وأصحاب القوارب الكبيرة. وقد تفاقمت مشكلة الأسماك والصيادين العاديين أسوأ بكثير. تواجه المحيطات الصيد الجائر، وتدمير الموائل، والتلوث، وأزمة التنوع الحيوي مدفوعاً بغير المناخ، في حين أن سياسات الحكومة تستبعد الآلاف من الناس العاديين من الصيد التجاري. المحيطات الخاصة، أصبحت من خلال ضم البحار وتسويقها، والحصص الفردية القابلة للتحويل، التي كانت رائدة في الثمانينات في مصايد نيوزيلندا، وتشهد مزيداً من التطور في أيسلندا خلال التسعينيات، والآن هي جزء جوهري من السياسة المشتركة لمصائد الأسماك في الاتحاد الأوروبي. ليس من المستغرب ألا يرى بعض البيئيين غير الماركسيين، أن الطبقة والعمال ذات أهمية مركزية لمحاربة الرأسمالية، وخاصة أننا في فترة من المستويات المنخفضة تاريخياً من المقاومة العمالية الجوهري. ولكن علينا أن نفهم هذه الإمكانات.

وتعاني المحيطات الخاصة بشكل كبير، لكنها تعاني بلغة غير سهلة بالنسبة لغير الأكاديميين، ولكن هناك مواد رائعة هنا، وهي إضافة مفيدة جداً إلى الحصول الأخير من العمل البشري، على صيد الأسماك في إطار «التنمية النيوليبرالية».

نشرت مجلة «علوم» العالمية، محصلة ما اعتبرته خلاصة العام 2017 على المستوى العلمي العالمي، والتي تضمنت قسم «الخروقات» العلمية، وفيها قضايا تعديلات جينية، وعقاقير للسرطان وأصول الإنسان، ومناخ كوكب الأرض منذ ملايين السنين، ولكن الخلاصة السنوية تضمنت أيضاً: قسم «الانتكاسات» العلمية للعام الماضي، وفيها قضية التحرش الجنسي في الميدان العلمي، وتعرض أحد أنواع الدلافين لخطر الانقراض بسبب الصيد العشوائي، والقضية «الانتكاسة» التي تحمل مضامين سياسية مباشرة في الجانب العلمي، هي: المعنونة «ترامب والعلماء: شرح عميق».

محمد المعوش

التقرير الذي أعده «جيفري ميرفيس» الذي هو حسب موقع المجلة الإلكتروني متابع الشؤون السياسية، في العلوم والسياسات الحكومية العلمية في الولايات المتحدة بشكل خاص، الذي يتحدث عما اعتبر: توسع الهوية بين المجتمع العلمي البحثي الأميركي والإدارة الأميركية الجديدة برئاسة ترامب. حيث يشير التقرير، إلى التظاهرة التي حصلت في الربيع الماضي تحت شعار «نسير من أجل العلوم» والتي حسب واضع التقرير، وسعت الهوية ولا تساعد على ردمها بين الإدارة الأميركية والمؤسسات البحثية والعلمية في الولايات المتحدة. ومن الأسباب الأساسية لهذه الهوية هي: انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية باريس للمناخ «والتي عاد ترامب وأشار إلى العودة عن هذا القرار الشهر الحالي» والتراجع عن قواعد بيئية متعددة، إضافة إلى الحد الكبير من الميزانية المخصصة للوكالات البحثية. ومن أبرز هذه العوامل هو: عدم وجود مستشارية علمية لدى البيت الأبيض، لتاريخ وضع التقرير، هؤلاء المستشارون الذي تعينهم الإدارة الأميركية عادة.

محنة فارقة تاريخية

يقول التقرير: إن المجال العلمي قد بلور تصوراً، أن «الإدارة الأميركية الحالية ليست مهتمة بالعلوم، ومساهمتها في صحة وأمان وازدهار الأمة». هذا ما اعتبره الكاتب نقطة فارقة، نسبة للدعم

الحكومي السابق من قبل الحزبين الجمهوري والديمقراطي كليهما. وهو ما شكّل، إضافة إلى «عدم التعاطف مع الرئيس من قبل العلماء»، حالة انخفاض الاستعداد لديهم للمشاركة في أدوار استشارية لدى الإدارة الحالية، حسب استطلاع لآراء 66 من «أبرز علماء الولايات المتحدة» في مجالات مختلفة، قام به معد التقرير نفسه لعلماء «جمهوريين وديمقراطيين ومستقلين» والذي وجد أن نصف المشاركين في الاستطلاع عبروا عن رفضهم لقبول «العمل لترامب» ولأدوار ما، ضمن الإدارة السياسية الحالية، بسبب موقفها وتعاطيها مع المجتمع العلمي. هذا الموقف عبر عنه الراضون لقتاعتهم، أن «مجهودهم الاستشاري سيكون هباءً». وخصوصاً أن خيارات «ترامب» في مواقع علمية مختلفة، أشارت إلى عدم الجدية و«التسييس» ومفتقدة لأية مقدرات علمية، كما عبر التقرير. ومثال المشرف على القسم البحثي في وزارة الزراعة سام كلوفيس، الذي عاد و«انسحب بسبب تورطه بقضية تدخل روسيا في انتخابات الرئاسة الأمريكية»، من بين أمثلة أخرى في مراكز مهمة، كإدارة وكالة الفضاء المركزية «ناسا» التي يعتبر العلماء حسب الاستطلاع: أنها تتجه إلى التسييس تحت إدارة ترامب. هذه الخيارات «السيئة» ترافقت مع تأخر في تسمية رئيس مكتب العلوم والتكنولوجيا في البيت الأبيض، والتي اعتبرت إشكالية.

الإدارة الأمريكية أم النظام؟

بغض النظر عن رؤية الكاتب، التي ركزت على العلم، وكأنه مشكلة ما، من مشاكل إدارة أو سياسة فرد أو مجموعة، إلا أن التقرير هو تعبير صريح عن التناقض في السياسة الأمريكية داخلياً وخارجياً، والشرخ الذي يضرب «جسم» العلم الأمريكي، وهنا الحديث عن فئة العلماء والباحثين المرتبطين بشكل مباشر، في الإنتاج وتطوره بمختلف مستوياته، أي كفتة ذات موقع اجتماعي مرتفع غالباً؟ هذا المثال، يعبر عن الأزمة التي تعيشها «الإمبراطورية»، وخصوصاً عندما تطل مجال بكامله، وتعاديه بالشكل الذي عبر عنه التقرير، مجال العلوم والبحث. وتكثيف هذه المعاداة بمعناها التاريخي السياسي، هي معاداة لأي إنتاج أو إبداع، ولو كان ضمن الرأسمالية، فهي هنا تؤكد تناقضها الداخلي، ومحكومة بكونها رجعية بامتياز. فالقضية أبعد من انتكاسة حصلت للعلوم في العام الماضي، إنها الانتكاسة التاريخية للاقتصاد الرأسمالي ككل.

خيارات «ترامب» في مواقع علمية مختلفة أشارت إلى عدم الجدية و«التسييس» ومفتقدة لأية مقدرات علمية



حول قرارات «المركزي الفلسطيني» واستحقاقات المرحلة

بعد وعود رسمية باتخاذ قرارات مهمة، عقد المجلس المركزي الفلسطيني دورته الـ 28 في 14 كانون الثاني الحالي، بعنوان: «القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين»، بهدف بحث التطورات السياسية الأخيرة، ومن ضمنها: العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، عقب قرارها حول القدس.

■ ديمة كتيلة

بإعادة النظر بالاتفاقات الموقعة بين السلطة الفلسطينية، والكيان الصهيوني، والإشادة بالإنجازات التي حققتها السلطة في المحافل الدولية، واستصدار للقرارات، رغم تساؤله في الوقت ذاته: مستغرباً عن سبب عدم تنفيذ أي من تلك القرارات حتى الآن!

لكن وبالرغم مما جاء على لسان عباس، وإقراره المتأخر لحقائق فرضها الواقع، ولم يعد من الممكن لأحد إنكارها، إلا أن ذلك لا يفي بمسؤولية السلطة في دخول مفاوضات عبثية برعاية أمريكية لأعوام، وتوقيع اتفاقيات مجحفة مع دولة العدو قيدت الشعب في نضاله ضد المحتل.

إن العودة إلى

سياسة «اللمع»

في صوغ غالبية

المواقف التي

تتطلب وضوحاً في

الرد على الواقع

القائم إنما يعني

الاستمرار في مربع

المراوحة والانتظار

قرارات المركزي هل تنفذ؟

من جهة أخرى، صدر البيان الختامي للمجلس المركزي، متضمناً قرارات جديدة، وأعلنت أربع قوى فلسطينية تحفظها على ما جاء في البيان الختامي الصادر عن المجلس، وهي: الجبهتان الشعبية والديمقراطية، وحزب فدا، والمبادرة الوطنية. ويمكن القول: إن بعض تلك القرارات تضمنت مواقف قاربت قضايا جوهرية، ولكنها لم تتطو على مواقف حاسمة، وكان ذلك واضحاً في مسألة اعتبار الفترة الانتقالية التي نصت عليها الاتفاقيات الموقعة في أوسلو، والقاهرة، وواشنطن، بما انطوت عليه من التزامات لم تعد قائمة، وذلك حسب ما جاء في البيان الختامي، وليس القطع النهائي مع نهج «أوسلو» وإلغاء الاتفاقيات والالتزامات المترتبة عليه، وهو الأمر الذي طالب به الكثيرون من فصائل سياسية وعسكرية، بالإضافة إلى كونه مطلباً شعبياً رفع على شكل شعارات خلال الاحتجاجات الأخيرة، وأيضاً في القرار الذي تضمن سحب الاعتراف بدولة الاحتلال، حيث

تمر القضية الفلسطينية بمرحلة تاريخية هامة، محدها ليس فقط اعتراف واشنطن بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني، بل التغييرات المرتبطة بدور الولايات المتحدة التاريخي بالقضية، أي فعلياً، انتهاء دورها كراع للعملية السياسية، المرتبط بشكل أوسع بالتراجع الأمريكي على أصعدة عدة، هذا بالإضافة إلى المعلومات التي تشير إلى ضغوط تمارس على الفلسطينيين، لتقديم تنازلات في إطار التسوية، التي يطلق عليها «صفقة القرن».

حسابات جديدة للسلطة الفلسطينية

رغم أن ما تسمى «صفقة القرن» لم تظهر إلى العلن رسمياً بعد، إلا أن الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، في كلمته خلال اجتماع المجلس المركزي، أشار من خلال تأكيده على الرفض الفلسطيني لما تسرب منها، مما يوحي بوجود ضغوط تمارس على المسؤولين الفلسطينيين، لتقديم تنازلات تتعلق بالحقوق الفلسطينية.

في ظل تلك الظروف، عقد الاجتماع المركزي دورته، وكان ملفتاً ما جاء في خطاب الرئيس الفلسطيني محمود عباس، والبيان الختامي للاجتماع، وغياب كل من حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي».

تضمنت كلمة الرئيس في البداية، سرداً تاريخياً للمسألة اليهودية، والدور الأوروبي والأمريكي في إنشاء دولة الكيان، ليرافقه تذكير بالنضالات الوطنية الفلسطينية، والتأكيد المتأخر للرئيس، بعدم إمكانية قبول الولايات المتحدة كوسيط في عملية السلام بعد الآن، وتوصية المجلس المركزي

إنما يعني: الاستمرار في مربع المراوحة والانتظار، واستمرار الرهان على جهود إقليمية ودولية بإعادة إحياء المفاوضات، وعلى الإدارة الأمريكية، إذا تراجعت عن قرارها بخصوص القدس». وأن الواقع، والمخاطر تتطلب مواقف واضحة وحاسمة، ووقف الإجراءات كافة ضد قطاع غزة وغيرها.

أما «الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين» فرحبت بقرار المجلس المركزي الفلسطيني تعليق الاعتراف بدولة إسرائيل، وبالتقدم إلى الأمم المتحدة لطلب العضوية الكاملة لدولة فلسطين على حدود 67، وعاصمتها القدس الشرقية. وأضافت: إن «هذا الترحيب بالقرارات الأربعة، لا يبغي وجهة نظرها، أنه وردت في البيان الختامي للمجلس المركزي مواقف ملتبسة يسودها الغموض، من شأنها أن تخضع لتأويلات مختلفة».

من جهة أخرى، استدعت قرارات المركزي، وكلمة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، انتقادات دولة الاحتلال وأحزابها، مطالبة الأمم المتحدة بإدانة تصريحات عباس الأخيرة، التي دعا فيها إلى إعادة النظر في الاتفاقيات المبرمة مع تل أبيب، ورفض الوساطة الأمريكية بين الطرفين.

«كتلة منفصلة»

يمكن وصف قرارات المجلس المركزي الفلسطيني، وكلمة الرئيس الفلسطيني محمود عباس الأخيرة، بأنها تضمنت تصعيداً ضد دولة الاحتلال والاتفاقيات الموقعة معه، والتي كرستها الحقبة السابقة، وذلك بحكم تطورات المرحلة والتوازنات الدولية الجديدة، التي تتيح هامشاً أكبر في هذه المرحلة، للخلاص من مفزات الهيمنة الأمريكية، ولكن سقف التصعيد ذلك يبقى منخفضاً، مع الأخذ بعين الاعتبار حساسية المرحلة التي تمر بها القضية الفلسطينية، فالواقع يتيح ويتطلب مواقف أكثر حسمًا، بما يسمح بالتفاف القوى الفلسطينية، في إطار برنامج وطني يحظى بدعم شعبي، في سبيل تحصيل الحقوق.

جاء ذلك مرهوناً باعتراف الكيان الصهيوني بدولة فلسطين على حدود عام 1967 وإلغاء قرار ضم القدس الشرقية ووقف الاستيطان. قرارات أخرى تم اتخاذها، يمكن القول: إنها مهمة فعلاً في حال تم تنفيذها، حيث تضمنت قراراً بوقف التنسيق الأمني بأشكاله كافة مع دولة الاحتلال، والانفكاك من علاقة التبعية الاقتصادية التي كرسها اتفاق «باريس» الاقتصادي، بهدف تحقيق استقلال الاقتصاد الوطني، ولكن ذلك لم يترافق مع جداول زمنية للتنفيذ، مما يجعل الأمر يبدو مفتوحاً لمتغيرات الواقع.

وورد أيضاً ضمن القرارات: ضرورة العمل على إطلاق عملية سلام بالتنسيق مع دول الاتحاد الأوروبي، وروسيا والصين واليابان، وهو ما يتوافق مع منطق التوازنات الجديدة، الذي يفرض نفسه على الجميع، مع انسحاب الولايات المتحدة من كونها لاعباً رئيساً على الخارطة الدولية وصعود دول أخرى.

ردود الأفعال

في تعليقها على قرارات الاجتماع الذي لم تحضره «حماس»، عبرت الحركة عن موقفها، بأن الاختبار الحقيقي لما صدر عن المجلس المركزي من قرارات هو: الالتزام بتنفيذها فعلياً على الأرض، ووضع الآليات اللازمة لذلك، وأكد الناطق باسمها فوزي بروهوم، في تصريح صحفي: أن «ترتيب البيت الفلسطيني وفق اتفاق القاهرة 2011 والتصدي لمتطلبات المرحلة الهامة في تاريخ القضية الفلسطينية والصراع مع الاحتلال»، هو من الأولويات. من جهة أخرى، اعتبرت «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» والتي تحفظت على بيان المجلس المركزي: أن «القرارات لا ترتقي إلى مستوى الجاهية المطلوبة أمام التحديات، ومخاطر التصفية التي تتعرض لها القضية الوطنية الفلسطينية». ورأت الجبهة، في تصريح لها: أن «العودة إلى سياسة «اللمع» في صوغ غالبية المواقف التي تتطلب وضوحاً في الرد على الواقع القائم، وما نشأ عنه من تطورات سلبية،

«احتجاجات الخبز».. الشعوب تدافع عن كرامتها



■ عليا نجم

شهدت كل من تونس والسودان مؤخراً، موجة احتجاجات ضد إجراءات اتخذتها حكومتا البلدين، برفع أسعار مواد أساسية تمس بمعيشة الناس اليومية وقوتها، وفي مقدمتها الخبز...

الاحتجاجات الشعبية ضد القرارات الحكومية التي تمس لقمة الشعب، والتي اندلعت في كل من تونس والسودان مع بداية العام الجديد، لا تقتصر على كل من هذين البلدين، بل هي تعبر عن منحى يتصاعد أكثر فأكثر، في منطقتنا وفي أنحاء العالم جميعها، يمثل باستلام الشعوب زمام المبادرة، وطرح شعارات ومطالب أكثر جذرية.

تونس... المهادنة خط أحمر

تقدم تونس نموذجاً واضحاً على أن خدعة تغيير النظام، دون إحداث تغييرات جذرية، تتعلق بشكل أساسي بنمط توزيع الثروة، وتقييد السياسات النيوليبرالية المحايية لرؤوس الأموال، لن تنطلي على الشعوب التي ستنتفض مجدداً حتى نيل المطالب.

منذ يوم الثلاثاء 3 كانون الثاني الحالي، عاشت مدن تونسية عدة على وقع احتجاجات شعبية عارمة، ضد تدابير التقشف الحكومية الواردة في قانون المالية لسنة 2018، والذي دخل حيز التنفيذ مع بداية الشهر الحالي، والمتضمن رفع الضريبة على القيمة المضافة، وزيادة أسعار مواد استهلاكية، مما اعتبره التونسيون إجراءات محجفة وظالمة، تطل الفئات الشعبية بشكل خاص.

ورفعت الاحتجاجات، التي دعت إليها مجموعة ناشطين تحت شعار «فاش نستناو؟» أي: بمعنى ماذا ننتظر؟ شعارات تنادي بإسقاط الحكومة، ووقف العمل بقانون المالية والزيادات الأخيرة.

في البداية استخدمت الحكومة القوة ضد المتظاهرين في محاولة لقمعهم وإسكات مطالبهم، من خلال الاعتقالات واستخدام الغازات المسيلة للدموع، واتهمت «الجبهة الشعبية»، وهي ائتلاف المعارضة الرئيسية في البلاد، بتأجيج الفوضى. الأمر الذي نفته الجبهة، وبيّنت على لسان

الناطق الرسمي بها، حمة الهمامي، بأن بعض الأطراف، وفي مقدمتها أحزاب الائتلاف الحاكم ما زالت لم تتخلص من إرث السياسات لنظام الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، عبر محاولتها كبت أصوات المحتجين، وتوجيه الرأي العام إلى حقيقة مغلوطة مفادها: أن ما يحصل لا يعدو أن يكون سوى أعمال عنف وتخريب، وليس احتجاجاً على واقع بائس، ودون النظر في الأسباب الحقيقية للمطالب الشعبية المشروعة.

لكن الحكومة رضخت لآمر الواقع في نهاية المطاف، واتخذت مجبرة، تحت ضغط إرادة الشعب، بعض الإجراءات في محاولة لتهدئة الاحتجاجات، حيث أعلنت في 13 كانون الثاني أنها ستزيد دعمها المالي للأسر الفقيرة ومحدودي الدخل، وقال وزير الشؤون الاجتماعية، محمد الطرابلسي: إن الإجراءات الجديدة تشمل رفع المساعدات المالية بحوالي 70 مليون دولار، إضافية للأسر الفقيرة، والمعاشات الضعيفة، وأن 250 ألف أسرة ستستفيد من هذا الرفع، مضيفاً: «التغطية الصحية لكل التونسيين دون استثناء، وتوفير أو المساعدة على توفير السكن اللائق لكل عائلة تونسية»، وقال أيضاً: «إضافة مبلغ 100 مليون دينار للمبالغ المرصودة بالميزانية والتي صدق عليها مجلس نواب الشعب لفائدة العائلات المعوزة، لترتفع المنحة المسندة لكل عائلة معوزة من 150 ديناراً إلى 180 ديناراً أو 210 دنانير بحسب عدد أفراد كل أسرة».

ورغم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة، أكد حمة الهمامي: إن الإجراءات جاءت متأخرة ومحدودة لفائدة الطبقة الفقيرة، وأن الاحتجاجات ستستمر إلى حين إسقاط قانون المالية.

السودان ينتفض

في السياق ذاته، تستمر الاحتجاجات في السودان على غلاء المعيشة والوضع الاقتصادي في البلاد، حيث

بعض التحليلات، إلى أن الاحتجاجات الأخيرة تحمل بعداً سياسياً أيضاً، يتجلى برفض السودانيون لترشح الرئيس السوداني، عمر البشير، للانتخابات الرئاسية المقبلة.

وفي إطار الانتفاضة الشعبية، برز دور الحزب الشيوعي السوداني في المشاركة بتنظيم المظاهرات، حيث اعتقلت الأجهزة الأمنية الأمين العام للحزب، مختار الخطيب وبعض أعضاء قيادته، ودعا الحزب في بيان، أنصاره إلى التظاهر سلمياً، وحراسة المظاهرة من أية أعمال عنف لتفويت الفرصة على المخربين، ووجدت الدعوة مساندة من غالبية أحزاب المعارضة التي دعت أنصارها للتظاهر أيضاً. ودعا حزب «الأمة» القومي المعارض للحكومة السودانية، في بيان له، كل جماهير الشعب السوداني للخروج إلى الشوارع، تعبيراً عن رفض سياسات النظام الاقتصادية الفاشلة.

وفي محاولة لتهدئة الاحتجاجات، أصدر الرئيس السوداني عمر البشير، قراراً جمهورياً بتشكيل لجنة لدراسة زيادة الأجور في ضوء الإجراءات الاقتصادية الأخيرة وما ترتب عليها، لكن هذه المحاولة لم تنجح في إسكات المحتجين، إذ أن الاحتجاجات مستمرة، وتستقطب فئات شعبية مختلفة مع دخول الجامعات مؤخراً على خط الاحتجاج.

أثارت موازنة 2018 استياء السودانيون لما تضمنته من زيادة في الرسوم والضرائب في قطاعات مختلفة، أدت إلى زيادة أسعار الخبز والسكر وغيرها من المواد الأساسية. واتخذ المشهد منحى أكثر عنفاً حيث لقي خمسة أشخاص على الأقل حتفهم خلال الاحتجاجات، بعد أن أطلقت الشرطة الرصاص الحي، والغاز المسيل للدموع على المحتجين.

تفجّر الاستياء الشعبي جاء نتيجة لتضاعف أسعار الخبز بنسبة 100% بعدما أقرت الموازنة الجديدة رفع الدعم الحكومي كلياً عن القمح، وقررت الحكومة التوقف عن استيراده، وعهدت للقطاع الخاص القيام بذلك، ورفعت المطاحن سعر كيس دقيق القمح بوزن 50 كيلوغرام من حوالي 24.2 دولاراً إلى 65 دولاراً.

تعبّر الإجراءات الحكومية الأخيرة عن فشل السياسات الاقتصادية المتبعة، والتي أوصلتها إلى مرحلة لم تعد فيها قادرة على الاستمرار في دعم السلع الاستهلاكية الأساسية، وتوفيرها بأسعار رخيصة. وتشير دراسة أجراها مكتب النقابات المركزي للحزب الشيوعي السوداني، إلى أن الحد الأدنى للأجور يغطي فقط ما يقارب 7.3% من تكاليف المعيشة لأسرة مكونة من خمسة أشخاص، والبالغ 5900 جنيه شهرياً، من ناحية أخرى، تشير

الاحتجاجات الشعبية ضد القرارات الحكومية التي تمس لقمة الشعب في تونس والسودان تعبر عن منحى يتصاعد حيث تعلو فيه كلمة الشعوب وتصبح المطالب أكثر جذرية

بين تونس والسودان، تحمل الاحتجاجات في هذين البلدين طابعاً مشتركاً، إذ انتفضت الشعوب مع بداية العام على ما حملته موازنة 2018 من سياسات سمّتها تراجع دور الدولة عن تقديم الخدمات الأساسية، وتقديم تسهيلات إضافية للقطاع الخاص، لتقابلها محاولات قمع من قبل السلطة، لم تنجح مع إصرار الشعوب على المطالبة بالحقوق، وهو ما اضطر الحكومة إلى تقديم خطوات اتجاه رفع الأجور في تونس والسودان، ورفع المساعدات كما حدث في تونس، وهو ما يعني أن الإمعان في تطبيق السياسات النيوليبرالية، لن يحمل سوى مزيد من الضغط الشعبي لتغييرها، وأن في قادم الأيام من العام الجديد، ستعلو كلمة الشعوب، ولن يقتصر ذلك على هذين البلدين.

الصورة عالمياً



• قال وزير الدفاع الأمريكي، جيمس ماتيس: إن التركيز الرئيس للأمن القومي الأمريكي، هو على منافسة القوى العظمى، وليس الإرهاب، مشيراً إلى تهديدات تواجهها بلاده من قوى رجعية كالصين وروسيا.



• أكد مكتب رئيسة الدبلوماسية الأوروبية، فيديريكا موغيريني، أن بروكسل ستسقي الموقف من تصريحات ترامب، بشأن اتفاق إيران النووي، بعد مشاورات مع الدول الأعضاء الأوروبية في السادسة.



• اشتبكت الشرطة الفرنسية مع حراس سجون مضرين عن العمل في عدة مدن، احتجاجاً على أوضاعهم داخل سجون البلاد، واستخدمت قوات الأمن الفرنسية الغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين.



• تظاهر مئات من مناهضي الراسمالية في مدينة برن السويسرية، رفضاً لمشاركة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب المقررة في منتدى دافوس، ورفعوا لافتات كتب عليها «التهموا الأغنياء» و«فلنقاتل المنتدى وترامب والرأسمالية».



• عقدت الحكومة البريطانية اجتماع أزمة بعد الإعلان المفاجئ عن إفلاس مجموعة «كارفيلون» العملاقة للأشغال العامة، كما وجهت المعارضة انتقادات حادة إلى فريق رئيسة الحكومة حول إدارته للملف.



• أكد الرئيس السوداني عمر البشير: على ضرورة تأسيس علاقات مع دول الجوار كافة، تقوم على المصالح المشتركة، والاحترام المتبادل، ووجه بالعمل على حل القضايا العالقة مع مصر.

فرنسا على «طريق الحرير الجديد»



يزداد الافتراق بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وضوحاً شيئاً فشيئاً، حيث أن الوقائع المتغيرة عالمياً، تفرض على من أراد أن يكون له دور في العالم الجديد، ضرورة القطع مع المنظومة القديمة، والاتحاق بمشروع قوى الشرق الصاعد، وفرنسا ليست استثناءً...

إعداد: قاسيون

«تعد مبادرة الحزام والطريق أهم مبادرة تقترحها الصين، ذات أهمية سياسية وتجارية وثقافية، وأن فرنسا على استعداد للعمل مع الصين على أساس القواعد المشتركة، والمعايير ذات الصلة، والمشاركة في بناء الحزام والطريق بنشاط، من أجل تعزيز ازدهار واستقرار آسيا وأوروبا وإفريقيا».

قيادة التعاون الأوروبي مع الصين

تتميز الدبلوماسية الفرنسية بالاستقلالية على مدى التاريخ. وتفضل فرنسا أن تكون التجربة الأولى في العالم، بتطوير علاقاتها مع الصين. كما تلعب العلاقات الصينية الفرنسية دوراً مثالياً وقيادياً للعلاقات الصينية الأوروبية. حيث أقامت فرنسا علاقاتها الدبلوماسية مع الصين في عام 1964، وتعد أول دولة كبيرة في العالم الغربي، تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين، ليأتي بعد ذلك تأثير الدومينو.

وتتطلع فرنسا إلى قيادة الدول الغربية لتعزيز التعاون مع الصين، في إطار مبادرة «الحزام والطريق»، والحفاظ على مكانة فرنسا وتعزيزها في أوروبا والعالم. وقال ماكرون خلال زيارته إلى الصين: «التنسيق بين أوروبا والصين في مبادرة الحزام والطريق أمر بالغ الأهمية، وفرنسا ستضطلع بدور نشط» ويمكن القول: إن فرنسا تتوفر فيها الشروط اللازمة لتقود الغرب، في تعزيز التعاون مع الصين، في إطار مبادرة «الحزام والطريق».

توسيع الأسواق الخارجية

أعرب الرئيس ماكرون عن تقديره لمبادرة «الحزام والطريق» التي اقترحتها الصين، ويتوقع أن الاستثمارات الصينية ستشهد زيادة في فرنسا، كما سينشأ المزيد من فرص العمل، وخفض العجز التجاري في الجانب الفرنسي. وبعد عام 2018، سينمو الطلب المحلي للاقتصاد الصيني تدريجياً، وسيتم تخفيف شروط الوصول إلى السوق الصينية، وخاصة سوق المشتريات العامة، وسيساعد معرض شنغهاي الدولي للاستيراد، الذي سيعقد في تشرين الثاني هذا العام، على زيادة الصادرات الفرنسية إلى الصين. وفرنسا تضع المزيد من التركيز على التعاون الثلاثي. حيث تفتح التعاون الصيني الفرنسي سوق الطاقة النووية البريطانية، وهو مثال للتعاون الثلاثي في إطار مبادرة «الحزام والطريق».

نحو عالم متعدد الأقطاب

بعد أن صوتت بريطانيا على الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، وتحديد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، أولويات إدارته لجعل «أمريكا أولاً» في العالم، تم وقف اتفاقية «الشراكة التجارية والاستثمارية العابرة للأطلسي»، وتجري الدول الأوروبية تقييم لعلاقاتها التجارية، التي دعمت اقتصادها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ودعت فرنسا إلى المزيد من الاهتمام إلى أوراسيا، لتوازن العلاقات الأطلسية. وفي نهاية العام الماضي، قال وزير الاقتصاد

في هذا السياق، تمر فرنسا وأوروبا عموماً، في مرحلة انتقالية من تاريخ علاقاتها الدولية. تجلّى ذلك مؤخراً بوصول الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى مدينة شيان الصينية، نقطة انطلاق طريق الحرير القديم، وبداية لزيارة الدولة الأولى للصين، وذلك بعد أيام قليلة من الاحتفال برأس السنة الميلادية 2018. نقدم فيما يلي مقالاً كتبه، وانغ يي وي، يبحث فيه عن إجابة للسؤال التالي: لماذا تبادر فرنسا في الدعم والمشاركة في بناء «الحزام والطريق»؟

دعم «الحزام والطريق»

بالإضافة إلى احترام التاريخ والثقافة الصينية، فإن اختيار ماكرون مدينة شيان كمحطة انطلاق لزيارته للصين، هو لتذكير العالم بمبادرة «الحزام والطريق»، وشيان، هي المدينة التي ستستضيف منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي في العام القادم. كما أشاد ماكرون بقيمة المبادرة خلال لقائه بالرئيس الصيني شي جين بينغ والكلمة التي ألقاها في قصر داميغ.

في الواقع، احتل موضوع التحام استراتيجي بين أوروبا وآسيا في إطار «الحزام والطريق» صدارة المواضيع التي نوقشت خلال منتدى بواو الآسيوي، الذي عقد في باريس في أيلول من العام الماضي. وقال ماكرون خلال اجتماعه مع المندوبين الصينيين، الذين حضروا الاجتماع:

الشركات متعددة الجنسيات...



إن الرواية المهيمنة عن الشركات متعددة الجنسيات، مستمدة جميعها من المتطلبات الإيديولوجية المفروضة على المؤسسة الرسمية: كان عليهم بطريقة أو بأخرى، أن يبرروا واقع العلاقات الاقتصادية-السياسية الدولية، وذلك مع استبعاد السمات الهيكلية الرئيسة لهذا الواقع، وهي تحديداً: النظام العالمي الإمبريالي. إن قضية الإمبريالية في عالم راسي المال الاحتكاري، هي التي كانت محل تركيز الباحثين الماركسيين والراديكاليين الآخرين.

■ جون بيلامب فوستر
تصريب وإعداد: عروة درويش

أوضح ماغدوف في كتاب: «عصر الإمبريالية» بأن التوسع الكبير للاستثمار الأجنبي المباشر، قد تزامن مع صعود القيادة الأمريكية للنظام العالمي الإمبريالي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة في مجال التصنيع: «ففي حين أن الحاجة الملحة لتطوير موارد المواد الخام الأجنبية، قد ساهمت في حركة تصدير رأس المال بعد الحرب، فإن تسارع الاستثمار في مشاريع التصنيع الأجنبية، أضاف بعداً جديداً إلى تدويل رأس المال».

الحكومات الإمبريالية والشركات متعددة الجنسيات

لقد كان هدف العمليات الأجنبية للشركات العملاقة الاحتكارية، أو «الاحتكارية-الأقلية» أن تدخل صناعات جديدة وأسواقاً جديدة، وكذلك أن تستغل الفروقات العالمية في الأجور والتكاليف المنخفضة في المناطق الأخرى.

وليس من المستغرب، أن الاستثمار الأجنبي المباشر، قد جلب عائدات دخل صافية إلى الولايات المتحدة، وذلك بكميات تفوق بكثير صادرات رأس المال نفسها. استنتج باران وسوزي في كتاب «ملاحظات على الإمبريالية» بأنه تبعاً للعائدات المرتفعة لهذه الاستثمارات، «فإن الشركات، ناهيك عن كونها تصدّر رأس المال، تعدّ مستورداً كبيراً ومستمرّاً لرأس المال إلى الولايات المتحدة». عنى هذا بأن هذه الاستثمارات، بالإضافة لكونها وسائل لنقل الثروة من الجنوب العالمي إلى الشمال العالمي، كانت أيضاً تمكّن «الأثرياء من توسيع سيطرتهم على اقتصادات الفقراء». وبالنظر إلى التدفقات الداخلة والخارجة للدخل المرتبط باستثمارات الشركات متعددة الجنسيات في الولايات المتحدة، في الخمسينيات والستينيات، لاحظ باران وسوزي: «يمكن للمرء أن يستنتج فقط، بأن الاستثمار الأجنبي، ناهيك عن كونه مخرجاً للفائض المولد محلياً، فهو أيضاً الأداة الأكثر فاعلية لنقل الفائض المولد في الخارج إلى البلد الذي قام بالاستثمار».

يقول باران وسوزي في كتاب «ملاحظات حول الشركات متعددة الجنسيات»: «أنه بمجرد قيام الشركات متعددة الجنسيات باختراق بلد ما: «فإنها تسيطر على كل حجم واستعمال الفائض، الذي يمر في

الحدود الوطنية، فحركتها مقيّدة بسياسات الهجرة. يسمح عدم التناظر هذا، للشركات متعددة الجنسيات بأن تستفيد من فروقات أثمان العمالة الهائلة على المستوى العالمي، وبامتلاك المزيد من الحرية في السعي لتحقيق أرباح أعلى، من خلال الاستعاضة عالمياً عن العمالة ذات الأجور الأعلى، بالعمالة ذات الأجور الأدنى.

وكما كتب أوبرت بارك، وغواراف ناير، وباتريك لو عام 2013 في «قضايا ووجهات نظر في سلسلة التوريد»: «المحرك الأساس للاستعانة بمصادر خارجية أجنبية عبر البحار هو: التكاليف الأدنى. إن التباعد الاقتصادي بين الشمال العالمي والجنوب العالمي، في القسم الأول من القرن العشرين، قد مهد الطريق للشركات متعددة الجنسيات لتحقيق وفورات في التكاليف، في النصف الثاني من القرن العشرين. تبعاً لكون الأجور في البلدان النامية هي أقل بكثير من الأجور في البلدان المتقدمة، فقد ازدادت الوفورات المحتملة التي يمكن جنيها من التمايز العمالي، بالتزامن مع زيادة التباعد الاقتصادي. بأية حال، الذي سبب تحقيق هذه الوفورات كان الابتكارات التكنولوجية، والتشريعات التي خفضت بشكل كبير تكاليف مزاولة الأعمال، عبر الشركات وحدود البلاد. ثم نشأ الابتكار التنظيمي من أجل حصد الإمكانات التي خلقتها هذه العوامل الاقتصادية المساعدة، لتقود إلى نمو سلاسل التوريد».

من وجهة نظر رأس المال، فإن التمايز العمالي العالمي، والذي يُشار إليه غالباً - بشكل غير مباشر - بمصطلحات القيمة، أو سلاسل التوريد، هو مجرد «تكتيك عاجل للبقاء»، مطلوب في الديناميات المتغيرة للاقتصاد العالمي الناشئ عن تنافس الشركات العملاقة. وتزعم وجهة النظر هذه بأن سبب وجود مثل هذه الشركات هو «الضرورات الجديدة للسيطرة على التكاليف» التي تدفع الشركات للسعي نحو طرق جديدة لاحتواء التكاليف. لقد استمرّ التوسع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجنوب العالمي - المرتبط بالتجارة بين الشركات متعددة الجنسيات - في العقود القليلة الماضية، لكن

للتراكم، والتي طورها اقتصاديون سياسيون ماركسيون في الستينيات، لها ميزة على جميع وجهات النظر الأخرى، بحيث يمكنها أن تساعدنا على فهم التغيرات الشديدة، التي حدثت في الإمبريالية في زماننا، والأحداث التي قاربتهما النظريات السائدة بشكل غير فعال، عبر مفهوم العولمة الشامل.

كان التحول الأساس في الإنتاج العالمي، في ظلّ الإمبريالية الجديدة لرأس المال المالي الاحتكاري العالمي، هو: المفاضلة بين العمالة العالمية. لقد سمح ذلك بتحول الصناعات التحويلية في العقود الأخيرة، من الشمال العالمي إلى الجنوب العالمي، حيث ارتفعت حصة التوظيف في الصناعة العالمية في البلدان النامية من 52% في الثمانينيات من القرن العشرين، إلى 83% عام 2012، وارتفعت حصة الاستثمار المباشر الأجنبي في الاقتصادات النامية والانتقالية، من 33% في 2006 إلى 51% في عام 2010. والسؤال الآن، مع أخذ الدور المتحوّل للشركات متعددة الجنسيات بالاعتبار، هو: كيف تمكّن النظام من نقل الإنتاج إلى تلك الأجزاء من الكوكب، حيث التكاليف العمالية هي الأرخص، والحفاظ في الوقت ذاته، بل وزيادة في بعض الأحيان، على التقسيم بين المركز والمحيط، داخل اقتصاد العالم الرأسمالي.

إن الموازنة العمالية العالمية - وهي التبادل غير المتساوي، الذي يعتمد على الترتيب الهرمي للأجور حول العالم، والذي يقسم بشكل حاد بين المركز والأطراف - هي وسيلة تقوم من خلالها الشركات متعددة الجنسيات، بالاستفادة من التمايز بين تكاليف وحدات العمالة داخل نظام «القيمة العالمي» الإمبريالي. في ظلّ الرأسمالية الاحتكارية، تسيطر الشركات الاحتكارية - الأقلية على أغلب السوق العالمية عبر عملياتها العالمية. علاوة عن ذلك، فإن السوق العالمية ليست متناظرة: فرغم أن بإمكان رأس المال - عندما لا تواجهه عقبات، مثل: الضوابط الاحتكارية للشركات الاحتكارية، أو الحمائية التي تمارسها الدول الثرية - أن يتحرك بحرية نسبية، لا يمكن للعمالة أن تقوم بذلك، إن العمالة عموماً، محصورة داخل

أيدي الآخرين، الذين هم مالكو ومشغلو رأس المال من جنسيات مختلفة». وبما أن حجم واستعمال فائض الدولة، هو أمر مركزي لتطوير اقتصادها، فيمكننا القول: «إن الشركات متعددة الجنسيات هي العدو. ربما ليست العدو لجميع أنواع التنمية التي تحصل في الدول المضيفة، ولكن للتنمية التي تتفق مع مصالح أية طبقة أو مجموعة داخل تلك الدول، غير تلك التي تمّت خصصتها واختيارها لتخدم رأس المال الأجنبي».

لقد قال جيمس أوكونور في كتابه لعام 1974: «الشركات والدولة» بأن الاحتكارات متعددة الجنسيّة ضغطت على حكومة الولايات المتحدة، وعلى القوى الأوروبية، وعلى الوكالات الدولية، التي تهيم عليها الولايات المتحدة، من أجل: «صياغة وتنفيذ سياسات اقتصادية - سياسية تخلق بيئة جاذبة للاستثمارات في الخارج، وتحديد في البلدان غير المستغلة». وفي ظلّ تعزيز التنمية الاقتصادية، كانت القوى الإمبريالية تحاول دمج هذه «البلدان النامية بشكل أوّثق في بنية الرأسمالية العالمية». وبالتالي، فإن ما يسمى بالتنمية الوطنية في دول الأطراف كان يتمّ توجيهها أكثر فأكثر عبر المصالح الخاصة للشركات متعددة الجنسيات. ولهذا كان دور دولة مثل: الولايات المتحدة أن تتفحّ الدول «النامية» بأن زيادة دخول رأس المال الأمريكي لهذه الدول، هو «نافع وضروري من أجل نموها الاقتصادي وتنميتها».

ورغم أن الكثير قد تغيّر فيما يتعلّق بدور الشركات متعددة الجنسيات على مدى العقود الأربعة الماضية، فإن هذه الحقيقة الأساس لا تزال قائمة. وكما شدد سمير أمين في كتابه «التراكم على مقياس عالمي»: «تمارس الشركات الاحتكارية، جنباً إلى جنب، مع الدول الإمبريالية التي تدعمها، سطوتها على الدول القومية في الأطراف».

رأس المال الاحتكاري الموعوم والإمبريالية الجديدة

إن النظرية الأساس للشركات متعددة الجنسيات، والمتجذرة في نظرية رأس المال الاحتكاري، والتحليل الماركسي العام

الاستثمارات

الأجنبية هي وسائل لنقل الثروة من الجنوب إلى الشمال العالمي وهي أيضاً توسيع سيطرتهم على اقتصادات الفقراء

سطوة الاحتكار العالمي «2»

الاحتياطي، الذي يطلبه تراكم رأس المال العالمي، والذي يحتاج «أعداداً هائلة من العمالة في العالم الثالث، من أجل خلق قوة عمل منخفضة الأجر». بما أن الشركات متعددة الجنسيات تعتمد على عملية التبادل اللامتناهي، حيث الاختلافات في الأجر أكبر بكثير من الاختلافات في الإنتاجية، وتفتقر بشكل متزايد إلى أية علاقة مباشرة بالعمال، أو بالفلاحين الذين ينتجون بضائعهم، فإنه يصعب الوقوف على تدفقات الأرباح من المصنعين، أو المنتجين المحليين إلى عملائهم الشماليين، ويتم بالتالي عدم التصريح عنها. يتم إخفاء الكثير عبر المحاسبة الوطنية للدخل التي تعادل «القيمة المضافة» لكل من يتلقى الدخل.

أشار جون سميث في مقاله «وهم الناتج المحلي الإجمالي» إلى القيمة التي تقوم الشركات المتركة في الشمال «بالاستيلاء عليها» من الجنوب العالمي، والتي يخسرها بالتالي العمال الواقعون تحت الاستغلال الشديد في الجنوب، وهم الذي ولدوا هذه القيمة. يعكس التمايز العمالي العالمي، حقيقة أن عمليات مراكمة رأس المال مرتبطة بالعلاقات اللامتناهية الموجودة في الدول القومية، ومرتبطة بارتفاع معدل استغلال عمال الجنوب العالمي، حيث لا تزال الدولة تلعب دور أداة ومكان التراكم الرأسمالي.

في الأونة الأخيرة، أدى نمو الاقتصادات الناشئة إلى تهديد هيمنة الشمال العالمي على الاقتصاد العالمي، والذي تمارسه عبر شركاته متعددة الجنسيات. مما أدى إلى قيام المركز في الاقتصاد العالمي، بمحاولة فرض اتفاقات تجارة دولية جديدة مصممة لإطالة أمد سطوة جوهر الإمبريالية الحالية. لاحظت الاقتصادية جاياتي غوشي في عام 2015، بأنه: «خلال الخمس وعشرين سنة الماضية، شهد العالم ازدياداً هائلاً في المعاهدات والاتفاقيات، وغيرها من الآليات التي يفرض بها رأس المال العالمي القواعد والتشريعات، وأساليب السلوك على الحكومات وعلى المواطنين». وقد أعطت مثلاً على ذلك اتفاقية «الشراكة العابرة للمحيط الهادئ» و «الشراكة الاستثمارية العابرة للمحيط الأطلسي»، حيث حاولت «القوى الإمبريالية» أن تحافظ على هيمنتها المستمرة «بتصعيب الأمر على الدول الصاعدة أن تلحق بها، وأيضاً من أجل تأمين سطوة الشركات الكبرى متعددة الجنسيات، التي توجد مقراتها في المركز».

ورغم التآطير المضلل الذي يسوقه «التبريريون» بأن هذه الشركات حاصلة حتمية محايدة «للعولمة»، فإن نظرة نقدية عن قرب ترينا بأن المرحلة الحالية من العولمة ليست سوى مرحلة جيدة من الإمبريالية، استخدمها رأس المال والدول التي هي أدواتها، من أجل وضع «مجموعة من الشروط التي يمارس من خلالها سيطرته على أنظمة الإنتاج التي تتم في أطراف العالم الرأسمالي».



للشركات متعددة الجنسيات، أن تحتفظ بالسيطرة على التكنولوجيا في ظل هذه الظروف؟ ما مدى احتمال كسر بعض سلال التسليح العالمية التي باتت تعتمد عليها هذه الشركات؟

إن كنت مكان الشركات متعددة الجنسيات، فستقوم أولاً وقبل كل شيء بإبقاء نظام الاستغلال القائم على الاستملاك العالمي، دائراً تحت السيطرة الاحتكارية على التمويل والتكنولوجيا، وذلك بدعم من القوى الإمبريالية للدول في مركز النظام. لقد أوضح سميث أمين في الواقع، بأن المركز الاقتصادي العالمي يحافظ على سيطرته قائمة عبر خمسة احتكارات: التمويل، والتكنولوجيا، وموارد الكوكب، والاتصالات والقوة العسكرية. وتتطلب هذه الاحتكارات الخمسة، الدور النشط الذي تؤديه دول المركز. إن سيطرة المركز على التمويل والتكنولوجيا والاتصالات، مدعوماً بالجيش والسيطرة الجيوستراتيجية للدول الرأسمالية، هو ما سمح للشركات متعددة الجنسيات في الدول الإمبريالية الرئيسية، بترحيل الإنتاج عالمياً دون الخوف من الاستيلاء عليها، وهو ما سمح لها بنزع حصة الأسد من القيمة المنتجة.

القول الفصل

من الواضح، أن التمايز العمالي العالمي، أي فرق تكاليف العمالة بين الدول المتقدمة والنامية، هو العنصر الرئيسي في النظام الإمبريالي المعاصر. فهو يعزز استغلال عمال الجنوب العالمي، ويوسع جيش العمالة

شركات متعددة الجنسيات ذات أذرع إنتاجية طويلة، مثل: شركة نايك: فقد بدأت الشركة كمستورد للأحذية من اليابان، ثم نقلت إنتاجها كلية تقريباً، عبر مجموعة من العقود من الباطن، إلى ما وراء البحار، وتحديداً في آسيا.

وبالإضافة إلى الاستغلال المتردد، والمستمر للعمالة الأجنبية، فإن نظام التعاقد من الباطن يوفر «نزعة لفتيل الكثير من الانتقادات المرتبطة بمثل هذا الاستغلال الجسيم». لأن الشركات يمكن أن تتصل من المسؤولية عبر إلقاء اللائمة على الوكلاء المحليين. فالشركات متعددة الجنسيات التقليدية كانت تركز فيما سبق على الاستثمار الأجنبي المباشر، أم الآن فتزيد استخدامها للتعاقد من الباطن، بحيث لم يعد الاستثمار المباشر الأجنبي تمشياً ملائماً لكامل عمليات رأس المال المالي الاحتكاري العالمي.

لكن كيف استطاعت الشركات العملاقة الموجودة بشكل رئيس في الغرب، أن تحتفظ بالسيطرة على الإنتاج، والاستمرار بمصر الأرباح من معظم عمليات الإنتاج، والكثير من عمليات الإنتاج المتطور، ونقله إلى الشمال العالمي عبر السيطرة على القيمة وليس عن طريق توليد القيمة؟ كما أشارت فيفيان فينتورا دياز، بأنه رغم قيام الاقتصاد السائد بربط هذه الشركات، مع تدويل تكاليف العمليات: «فإن الشركات متعددة الجنسيات متحضرة لنقل أي نشاط ليس جوهرياً لميزاتها التنافسية، سواء في أسواقها أو في صناعاتها، إلى الخارج. إلى حيث يمكنها أن تعمل بتكاليف أدنى، أو أكثر فاعلية، عبر أطراف أخرى. شريطة أن تكون الأخطار المرتبطة بهذا النقل إلى الخارج محدودة، أو يمكن احتوائها».

ويبقى مع ذلك، هناك مخاطر عديدة أمام الشركات متعددة الجنسيات: ماذا لو أصبحت الاقتصادات الناشئة ودولها، قوية بما فيه الكفاية لفرض بعض السيطرة على الإنتاج، وعلى نظم المعلومات التي تحكم الإنتاج، وعلى الظروف القانونية والتجارية... الخ؟ ماذا عن خطر الاضطرابات العمالية الناجمة عن الاستغلال المفرط لها؟ كيف يمكن

بالإضافة لذلك، فإن الانتشار الجديد للتعاقد من الباطن، أو ما سماه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «أساليب الإنتاج الدولي غير المتساوية NEMs»، هو أمر مدهش.

لقد أصبحت مثل هذه الممارسات بشكل متزايد، جزءاً أساسياً من سلاسل القيمة العالمية، حيث تم تركيز النمو في الجنوب العالمي. بين عامي 2005 و2010، تجاوز معدل نمو العقود من الباطن في العديد من قطاعات التصنيع، بما في ذلك الإلكترونيات والمستحضرات الصيدلانية والألبسة، ومعدل نمو الصناعة العالمية ككل. هذا كله نتاج رغبة جشعة من الشركات لاستغلال العمالة في الجنوب العالمي، وذلك عبر وسائل متنوعة من السيطرة. أصبحت التعاقدات من الباطن في أكثر الحالات، وسيلة لتطوير أشكال أكثر تطرفاً من الاستغلال، لتصبح أقرب إلى صورة رأسمالية العصر الفيكتوري، التي فصلها ماركس في كتابه رأس المال.

طور عالم الاجتماع، غاري غيريفي، وزملاؤه، مفهوم السلاسل السلعية «التي يحركها المشتري» من أجل التشديد على الزيادة الكبيرة في التعاقد من الباطن في الخارج، من قبل الشركات متعددة الجنسيات «التجارة» التي لم تعد، أو لم تفعل على الإطلاق، تصنع منتجاتها، بل تقوم فقط بالتصميم والتسويق لأجل هذه المنتجات.

وفي حين، أن هذه الآراء يمكن أن تساعد في تفسير ما يحدث على السطح، فإن هناك حاجة إلى منظور راديكالي أو ماركسي لفهم الإمبريالية التي تكمن وراء هذا التحول، في استراتيجية الشركات. فالتمايز العمالي ليس مجرد تكتيك للبقاء، بل هو وسيلة للحفاظ على وتوسيع سيطرة الشركات متعددة الجنسيات الاحتكارية - الأقلية، في سعيها لمراكمة رأس المال. لقد كانت نتيجة ذلك خلق صيغ جديدة من التداعيات الخطيرة على العمالة في جميع أنحاء العالم.

لم تعد الشركات تصنع منتجاتها الخاصة، بل نقلت العملية إلى المصانع الموجودة في الخارج، والتي تكون في الغالب على شكل ورشات استغلالية. لقد تم في العقود الماضية إجراء عدة دراسات مبهرة على

إنّ الشركات متعددة الجنسيات هي العدو للتنمية التي تتفق مع مصالح أية طبقة أو مجموعة داخل الدول غير تلك التي الأجنبي

خوف المستغلين مما هو قادم



كما قال باران وسوزي قبل نصف قرن: «إنّ الطموح الأكبر للشركات هو: أن تجعل العالم مكاناً آمناً لها، وهذا يعني بتعبيرات أكثر إيديولوجية، أن تحمي «العالم الحر» وأن توسع حدودها متى وأينما أمكن، وهو الهدف المعلن لسياسات الولايات المتحدة منذ نشر «مبدأ ترومان» عام 1947. وكما سمعنا أوباما يقول في مقر إدارة شركة «نايك» متعددة الجنسيات في أيار 2015، معبراً عن مخاوفه: «علينا أن نجعل أمريكا هي من تكتب قواعد الاقتصاد العالمي، طالما أن اقتصادنا في موقع القوة العالمي... لأننا إن لم نكتب القواعد للتجارة حول العالم، فسيأتي وقت تقوم فيه الصين بذلك. لكن هيهات أن يعود الزمن للوراء!»

مروض الأسود 2



معظم قوى السلطة السياسية في تصنيف المواقف السياسية على كونها ابيضاً أو أسوداً، تقود الأفراد وهم راشدون إلى الإسقاط في علاقاتهم مع بعضهم. وتأتي هذه التصنيفات من إسقاطات جاهرة تحمي الفرد من القلق الذي ينشأ من الفراغ الاجتماعي، الذي أنشأته العلاقات الاجتماعية، التي فرغت الحاضنة الاجتماعية من مضمونها الجماعي، وحولتها إلى مضمون فردي مفكك. فالإسقاط في هذه الحالة على الشخص في الموقف السياسي المخالف لموقفنا، يخفف من القلق والخوف من خسارتنا للحاضنة الاجتماعية، التي اكتسبناها من خلال تقيدنا بهذا الموقف. مثلما عندما يقوم الأفراد بالتمثل بشخص آخر إلى حد التطرف في ممارستهم اليومية مع الآخرين. يستعمل هؤلاء الأشخاص قلب الضد في تبني شخصية القائد الزعيم، والبطل الذي يطمحون، بأن يكونوه، أو يكونوا في مكانه، لكي يتم تخفيف القلق الناشئ عند هؤلاء الأفراد، بعدم قدرتهم على أن يكونوا مثل هذا القائد، أو الزعيم.

بهذه الطريقة، الذين يعتبرون أن صوتهم قد وصل عبر هذه المواقف إلى من يجب أن يصل إليه. فالقلق الذي نتج عن غياب قيمة الفرد في المجتمع، يعكسه إنكار لغياب هذه القيمة، عبر إسقاط صفة إعطاء القيمة لمواقع التواصل الاجتماعي، وقلب الضد في التمثل بمصدر يخفف من هذا القلق والخوف من فقدان هذه القيمة.

الإنكار والإسقاط وقلب الضد في الحياة اليومية
تجد الدفاعات سبيلاً لها في الحياة اليومية، وفي العلاقات اليومية، التي تدفع الأطفال والراشدين إلى الإنكار والإسقاط وقلب الضد في علاقاتهم. تماماً مثلما انعكست الدعاية الثقافية التي كانت سائدة في الولايات المتحدة، أثناء الحرب الباردة. ولا زالت إلى حد ما في الآليات الدفاعية في المجتمع، محاولة التستر عن مصدر القلق الحقيقي. فمثلاً: في علاقتنا مع مواقف الآخرين، غالباً ما يكون الموقف، إما معنا أو ضدنا. هذه الفبركة السياسية التي تلعبها

في علاقتنا مع مواقف الآخرين غالباً ما يكون الموقف إما معنا أو ضدنا

ولكن تقدم العمر مرهون بتقدم الوعي، وليس بالمرور الزمني للفرد. فالمجيب في الاقتباس الأول يسقط قلقه من خسارة فديته على بقعة جغرافية بكاملها، وحتى على العالم، في خوفه وتصديه من هذه «الإبادة». أما المجيب الثاني، الأكثر نضجاً، يستعمل الإعلاء في التصدي لهذا القلق، باتجاهه إلى الاستعلاء عن مصدر قلقه، وليس إسقاطه. وفي الحالتين، مصدر القلق ليس الشيوعية، بل يتم انعكاسه في مصدر بعيد عن مصدره الحقيقي. وفي الحالتين، يتجسد مدى تأثير النظام الدعائي الثقافي، في أي بلد كان على بناء وعي الفرد واستخدامه لهذا الوعي.

التأثير الثقافي على وعينا وآلياتنا الدفاعية
على الصفحة الشخصية في الفاييسوك، يقوم معدو البرنامج بحيث من يستخدمونه، قادرون على التعبير عما يجري في خواتمهم، بعبارات، مثل: «ما هو الشيء الذي تريد قوله ليلمسه آلاف الأشخاص/العالم»، «ما الذي تفكر به»، «ما الذي تريد التعبير عنه»، وغيرها. فيوهم أصحاب مواقع التواصل الاجتماعي، مستخدمي هذه المواقع، أن بإمكانهم إيصال صوتهم إلى العالم جميعه، حتى يصبح الصوت عند البعض قضية يومية، تعبر عن مدى قيمة وجودهم في العالم. هذه العبارات تتشابه في المضمون، مع العبارات التي تستخدم من قبل الراشدين بعلاقتهم مع الأطفال. «تستطيع إيصال صوتك إلى العالم» تشبه «أنت قوي مثل والدك». ويكون الإنكار والإسقاط وقلب الضد، من الآليات الدفاعية المستخدمة عند الراشدين مستخدمي هذه المواقع،

«... كانت فترة الحرب الباردة فترة اضطراب شخصي في حياتي... فالأمريكيون مضطربون وغير سعيدين أكثر من أي وقت مضى... اتجاه العالم نحو الجماعية، هو نوع من الإبادة... في ذروة الحرب الباردة، شعرت أنه إذا اتجهت الولايات المتحدة نحو الشيوعية فهو نتيجة عدم المساواة من قبل نظامنا، وليس نتيجة للتدخل الروسي...» من كتاب التأقلم مع الحياة لجورج فايلان

■ مروض صعب

الاقتباسات، هي جزء من مقابلات ضمن بحث أجري على مدى خمسة وثلاثين عام، على عينة منقاة بانحيازية عالية، من طلاب متفوقين لمعرفة ما مدى تطور آلياتهم الدفاعية الناضجة، تماشياً مع مستواهم العلمي والمعرفي المتقدم. في المقال السابق، ذكرنا أن العديد من علماء النفس، يشهدون على أن بعض الآليات الدفاعية تستعمل من قبل الأفراد بحسب عمرهم، وتقدمهم الإدراكي. فعندما يتقدم الإنسان بالعمر، يمتلك وعيه القدرة على معرفة أكثر بالمحيط الذي يعيش، وبالعلاقات الاجتماعية المنسوجة في المجتمع، مما يجعله قادراً على الفصل بين ما هو ممكن، وغير ممكن، في أية حال معينة، ونتيجة قدرته العقلية على التحليل. فعندها يتخلى الفرد عن الإنكار والخيال والإسقاط وقلب الضد، ويستخدم آليات دفاعية أكثر تعقيداً، أو نضجاً، تتماشى مع تطور إدراكه. ولكن هل حقاً نتخلى عن الإنكار والإسقاط وقلب الضد، عندما نصبح راشدين؟! تجيب الاقتباسات السابقة بالنفي. صحيح إن الآليات الدفاعية تتطور مع تقدم الفرد الذي يستخدمها بالعمر،

مرضية الآليات الدفاعية

في الاجمال، تقسم الآليات الدفاعية بحسب نفسانيين مختلفين، إلى ثلاثة أقسام: الآليات الناضجة، وغير الناضجة، والعصابية. لا إنكار في كون الآليات الدفاعية تأتي نتيجة للتخفيف عن القلق، الذي سببته الخبرات التي خضناها سابقاً في الحياة، لهذا هي تتطور حسب نضج الفرد الذي يستخدمها، وهي غير واعية. والتي ستقلص من غير ناضجة وعصابية إلى ناضجة، في حال تغيرت منظومة العلاقات الاجتماعية، التي تحكم نشوء هذه الدفاعات. وهذا لا يترتب عليه فقط تغييراً في العلاقات الاجتماعية اليومية، والتربية والتعليم، بل أيضاً في مرافق الحياة جميعها، التي تتحكم بهذه العلاقات، وتحويلها إلى آليات سليمة واقعية. أي بتغيير النظام السياسي القائم، إلى نظام يسمح للأفراد منذ الصغر، بتقليل الكبت الذي يؤدي للقلق. وبمنحهم أدواراً تدمم بالقيمة الإنسانية لا إلغاءها، أو تشويهها كما اليوم غالباً.

النقد اختصاص وليس إدارة!

منذ أقل من عام، تم تنصيب مهندسة معمارية بوظيفة «عميدة كلية الفنون الجميلة في جامعة تشرين» بتركية من الجهات الرسمية.

■ ضيا اسكندر

والقصة ليست هنا، فكثير من القيادات الإدارية، يتم تعيينها في مناصب خارج اختصاصها الأكاديمي، وهذا بحث آخر. كما أننا لن نتحدث عن الأساليب المتبعة في محاباة هذا الطالب عن ذلك، بغية وصوله إلى المرتبة الأولى بين الخريجين، ليتنعم ببعض الامتيازات «معيد في الجامعة، منحة دراسية لإكمال تحصيله العلمي في إحدى الدول.. إلخ». فهذه الإفات كلها يمكن تحملها رغم مساوئها، لأن تأثيرها محدود إلى حد ما. أما أن تكون المهندسة نفسها رئيسة لجنة التحكيم في الاختبارات النهائية لطلاب السنة الأخيرة، وهي التي تقيم جودة اللوحة من الناحية الفنية، وبالتالي هي التي تقرر علامة الطالب ومرتبته، وهو خارج اختصاصها، فهذا كانت المشكلة، بحكم الاختصاص على الأقل.

وفي التفاصيل: إحدى الطالبات المرشحة للظفر بالمرتبة الأولى في الامتحان الأخير، قدمت لوحة فنية «رسالة التخرج» تحاكي من خلالها بعض الطقوس التي كانت سائدة قديماً في أريافنا الساحلية، وهي استحمام النساء وغسل ثيابهن على ضفاف النهر. ومن الطبيعي أن يكُن بطلات تلك اللوحة شبه عاريات، إذ لا يُعقل أن يتحتمن وهن في ثيابهن. فماذا كان تقييم المعيدة لهذه اللوحة وللطالبة؟

«صحيح أنني لست فنانة ولا أفهم كثيراً بالفن، ولكنني أتوقّه». وأضافت بلهجة غاضبة: «إنك تتحملين المسؤولية الأخلاقية عن هذه اللوحة، لماذا لم ترسمي رجالاً عوضاً عن النساء؟ ومتى كانت نسائنا بهذا السلوك ويظهرن عاريات على السواقي والغدران؟ ثم متى كانت أريافنا تخلو من الحمامات؟!»

حاولت الطالبة الدفاع عن لوحتها بأنها من مخزون ذاكرة الريف، وأنه ليس عيباً ولا انتقاصاً من مكانة المرأة.. إلا أن العميدة زجرتها ومنعتها من إكمال دفاعها وأعطتها علامة متدنية لتلك اللوحة!

طالبة أخرى، قدمت لوحة تصور فيها مجموعة من النساء يخبرن على التثور، وقد خلعت إحداهن «شحاتها» تعبيراً عن حاجتها للراحة من عناء



أم «أديداس»؟ ثم لماذا هذه المرأة حفيانة؟ وما هذه «السكطة» اللونية؟ وغير ذلك من الملاحظات والتعليقات لهذه الطالبة وغيرها.. التي تعبر عن ضعف المستوى النقدي و دون مراعاة لأحاسيس الطلاب المرهفة، ومدى تأثير هذا الاستخفاف على مشاعرهم والمثبطة لهم وربما لمستقبلهم؟

الحذاء، وربما للانعاش من برودة الأرض نتيجة حرارة التثور.. فماذا كان تقييم المعيدة، والتي لم يلفت انتباهها في تلك اللوحة إلا ما سوف تقرأونه أدناه؟

«الشحاطة التي في اللوحة تبدو عصرية، «وأردفت بثهكم» ما نوع ماركتها؟ هل هي من فصيلة «نايك»

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



يرتبط تطور الطبقة العاملة في أي بلد بتطور الإنتاج، والإنتاج الضخم الذي يجمع عدداً كبيراً من العمال في مكان واحد، يرفع من مستوى الوعي السياسي للعمال، مثل: مشروع بناء سد الفرات 1966-1974 الذي جمع بحود 10 آلاف عامل ومهندس، وكانت لهم نقابة خاصة بهم هي نقابة عمال سد الفرات، ونشأت بجوار السد مدينة عمالية تجاوزت الانتماءات ما قبل الوطنية، وعلق الكثيرون آمالاً كبيرة على هذا المشروع، في تجربة لم تصل إلى أهدافها النهائية. في الصورة مجموعة من عمال بناء سد الفرات نهاية الستينات.

الكتاب الأصفر والشرق ما بعد «العصر الأمريكي»

No.19 (2016~2017)

«العصر الأمريكي» والشرق ما بعد

الكتاب الأصفر والشرق ما بعد «العصر الأمريكي»

نظم مركز دراسات غرب آسيا وإفريقيا، التابع للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، ودار نشر مراجع العلوم الاجتماعية، حفل إصدار «الكتاب الأصفر للشرق الأوسط» وتقرير التنمية في الشرق الأوسط «2016-2017» وتناول التقرير بالبحث، أوضاع منطقة الشرق الأوسط، وموازين القوى العالمية، ومستقبل هذه المنطقة. وركز التقرير على ثلاثة محاور رئيسية: تراجع النفوذ الأمريكي، والدور الروسي، ومستقبل التنمية الاقتصادية الاجتماعية في الشرق الأوسط. توقع الكتاب الأصفر أن تشهد المنطقة نمواً اقتصادياً اجتماعياً بنسب مختلفة، وظهور نماذج تنمية مستقلة بعد تراجع النموذج الغربي في الاقتصاد.

مدينة أثرية مهددة بالإغراق

باتت مدينة حصن كيفا الأثرية الواقعة على ضفاف نهر دجلة جنوب شرقي تركيا، معرضة لخطر الإغراق بسبب مشروع سد اليسو. وتجدر الإشارة إلى أن المدينة الأثرية عمرها نحو 12 ألف عام، وهي تقع في ولاية بطمان التركية. ويهدد مشروع سد اليسو الذي بدأ تشييده عام 2006، والذي من المتوقع إتمامه قريباً، بإغراق المدينة. وتجاهلت السلطات التركية تحذيرات مختلف المنظمات الخاصة بحماية التراث الثقافي، من خطورة المشروع على المدينة الأثرية. وقررت السلطات نقل بعض الآثار إلى أماكن أخرى، بينما ستغرق 80 % من معالم مدينة حصن كيفا في البحيرة الاصطناعية للسد.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الإسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدا لله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبو حاضمة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	هاني خيزران	0952769397	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقبة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2018/01/21» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

استبدال إعلامي

الإدارة غير راضية لتحول موقعها للتواصل الاجتماعي الفيسبوك إلى منصة لنشر الأخبار من قبل جميع وسائل الإعلام! لذلك بدأت بالتفكير في كيفية تأثير تعديلات الفيسبوك على وسائل الإعلام.

■ آلان داود

البعض سيردد هذه التعديلات كالبيغاء، وهو حال معظم وسائل الإعلام، بينما يرى أصحاب وسائل الإعلام الكبيرة، التي تحقق أرباحاً طائلة: أنه يمكن التوصل إلى حل بينهم وبين إدارة الفيسبوك.

الخطر بالموضوع هو: تشديد إدارة الفيسبوك على حرية انتشار المعلومات والأخبار، وبالتالي زيادة قدرة الفيسبوك على التحكم بما يجب ترويجه، وما لا يجب ترويجه! تحت اسم: وسائل الإعلام الموثوقة ووسائل الإعلام غير الموثوقة.

من هي وسائل الإعلام غير الموثوقة، بالنسبة إلى إدارة الفيسبوك؟ هي: من لا تتوافق في طروحاتها وتأثيرها مع مصالح مالكي الفيسبوك، ويعني في جزء منها: المواقع اليسارية الإلكترونية التي تستخدم الفيسبوك لبيت المواد الإعلامية، في سياسية تشبه تلك التي اتبعتها إدارة موقع غوغل لتقييد عمل المواقع اليسارية

والعمالية قبل فترة قريبة. تتبخر عند كل محطة مشابهة، القيم التي طالما روجت لها وسائل الإعلام الكبيرة في العالم، كحرية الإعلام والنموذج الغربي للديمقراطية والحرية، وتثبت أن الرأسمالية شمولية حتى النخاع، وستمارس أنواع الاستبدال كلها إذا اقتضت مصالحها ذلك، ولطالما كانت هي نفسها مسؤولة عن صنع منصات الأخبار، للتدخل في شؤون البلدان، ومنعت في الوقت نفسه أخباراً أخرى



وتقييد عمل هذه الوسائل نفسها، إذا ما هددت مصالحها بشكل ما. يذكرنا ذلك بقول لينين: «إذا وقفت مبادئ الرياضيات ضد مصالح البرجوازية لأنكرتها».

ربما ستدفع التعديلات المشابهة التي تمارسها إدارة الفيسبوك، إلى التفكير ببعض البدائل لكسر الهيمنة الغربية على وسائل التواصل الاجتماعي في المستقبل القادم، ذاك المستقبل الذي تجهله إدارة الفيسبوك!

من الوصول إلى المستخدمين، إلى حد إغلاق صفحات بعضها مثل: بعض الصفحات التي تفضح ممارسات الاحتلال الصهيوني، والصفحات الخاصة بالانتفاضة الفلسطينية الثالثة وغيرها..

الاستبدال الإعلامي، يلازم البنية الفوقية للرأسمالية منذ القرن التاسع عشر، يحاصر هذا الاستبدال في البداية، بمختلف أشكال وسائل الإعلام، التي تبشر بتعاليم الفردانية والحرية،

لست ماركسياً

خلال حياته، لم يكن الصراع يصيب رأس ماركس بسبب خصومه فحسب، بل كان ذلك في الغالب بسبب سيل «المثقفين» الذي أمن بفكرته.

في العام 1880، ذهبت ابنة ماركس، لورا، وزوجها بول لافارج، في زيارة إلى لندن حيث يقيم ماركس، وطلب لافارج من ماركس مساعدته في صياغة برنامج «الحزب العمالي» الذي كان ينوي تأسيسه في باريس. وبعد إقرار البرنامج مع بعض التعديلات في مؤتمر الحزب الجديد، نشأ خلاف بين ماركس، وقادة هذا الحزب، حول الغرض من القسم الخاص

بالجانب الاقتصادي في الوثيقة. فبينما كان ماركس يرى أن المطالب المتضمنة في هذا القسم، يمكن أن تشكل مادة تعبئة في الوسط العمالي، باعتبار أن المطالب قابلة للتحقيق، في أمد زمني غير بعيد، وفي إطار النظام الرأسمالي نفسه، كان لافارج يرى في هذه المطالب الاقتصادية المباشرة «وسيلة لفضح التيار السياسي المسيطر في فرنسا» بحيث يفقد الرافض الذي يتوقعه لهذه المطالب، من قبل هذا التيار إلى «تحرير البروليتاريا من آخر أوهامها الإصلاحية وإقناعها باستحالة تفادي ثورة عمالية كبرى على غرار الثورة الفرنسية الكبرى».



فريدريك إنجلز عن ماركس عبارته الشهيرة التي قال فيها: «إذا كانت هذه هي الماركسية... فمن المؤكد أنني، أنا، لست ماركسياً».

اتهم ماركس صهره بول لافارج، بإنكار أهمية النضالات من أجل تحقيق إنجازات مباشرة للعمال، حتى في إطار النظام الرأسمالي. وعندما كتب لافارج كتاب «الحق في الكسل» الذي هاجم فيه «نزعة العمال للعمل المضني»، نقل

■ عن موقع قاسيون الإلكتروني



حزب الإرادة الشعبية

5000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة

قيمة الاشتراك السنوي للأفراد

2000 2018

قاسيون

إطلاق حملة الاشتراكات السنوية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار